

بسم الله الرحمن الرحيم



جامعة اليرموك

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية

العمل المصرفي الإسلامي في مقدونيا  
الإمكانيات والتحديات

**Prospects of Islamic Banking in Macedonia**

**Possibilities and Challenges**

إعداد الطالب:

منير ماهر محمود أحمد

2013109006

بإشراف الدكتورة:

ميساء ملحم

2016/2017م

بسم الله الرحمن الرحيم

## العمل المصرفي الإسلامي في مقدونيا: الإمكانيات والتحديات

إعداد:

منير ماهر أحمد

بكالوريوس إدارة أعمال / الجامعة الهاشمية 2011

ماجستير إدارة أعمال / ادارة - الجامعة الأردنية 2015

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في تخصص الاقتصاد  
والمصارف الإسلامية في جامعة اليرموك، الأردن، اربد

وافق عليها أعضاء لجنة المناقشة السادة:

د. عماد رفيق بركات .....

.....

د. ميساء منير ملحم .....

تاريخ مناقشة الرسالة:

10 / أيار / 2017م الموافق

14 / شعبان / 1438 هـ

الإهداء

إلى والدي ووالدي... رب ارحمهما كما ربياني صغيرا

إلى زوجتي وابني... رب اجعلهم قرّة عين لي

إلى اخوتي وأخواتي.. رب اشدد بهم أزرني

إلى مسلمي مقدونيا.. رفع الله عنهم ضيقهم ويسر الله لهم سبل الحلّال

وإلى من ساعدني في اختيار الموضوع والكتابة فيه

منير ماهر الشاطر

## شكر وتقدير

بعد شكر الله المنعم على تيسير الأمور وتذليل الصعاب، أتوجه بالشكر الجزيل إلى مشرفتي الفاضلة الدكتورة ميساء ملحم على مساعداتي في إنجاز هذا العمل، وصبرها وتوجيهاتها العلمية لي. كما أتقدم بالشكر الجزيل للدكتور عماد بركات الذي ساعد في اختيار الموضوع والإرشاد والمتابعة والتوجيه فيه.

والشكر موصول للأساتذة المحكمين الذين قاموا بتحكيم الاستبانة وأبدوا ملاحظاتهم القيمة عليها.

وإلى كل الاخوة والأخوات الذين ساعدوني في ترجمتها وتوزيعها ونشرها للوصول إلى أكبر عدد ممكن من المعنيين.

وإلى المعنيين والمسؤولين والخبراء الذين قابلتهم وأجابوا عن الأسئلة المتطلبة لإنجاح الدراسة.

والشكر موصول للأساتذة أعضاء لجنة المناقشة.

ولا يفوتني شكر من صبر علي أثناء العمل على هذه الرسالة مدة طويلة بعيدا عن الوطن: أهلي وزوجتي.

الباحث

منير ماهر أحمد

## فهرس الموضوعات

	المحتوى
ب	الإهداء
ج	شكر وتقدير
د	فهرس الموضوعات
ز	قائمة الجداول والأشكال
ط	قائمة الملاحق
ي	ملخص الرسالة
ك	ABSTRACT
1	المقدمة
2	مشكلة الدراسة
3	الإضافة المتوقعة
3	أهداف الدراسة
4	أهمية الدراسة
4	مصطلحات الدراسة
5	الدراسات السابقة
7	منهجية الدراسة
8	مجتمع وعينة الدراسة
9	مخطط البحث
11	<b>الفصل الأول: واقع الاقتصاد المقدوني والنظام المصرفي فيه</b>
12	<b>المبحث الأول : تمهيد في تاريخ مقدونيا والمسلمين فيها</b>
14	المطلب الأول/ معلومات عامة عن جمهورية مقدونيا
18	المطلب الثاني/ تاريخ المسلمين في جمهورية مقدونيا
19	<b>المبحث الثاني: مرتكزات الاقتصاد المقدوني</b>
21	المطلب الأول/ تطورات الاقتصاد والسياسة في مقدونيا - الفترة 1991-2016
21	المطلب الثاني/ واقع الاقتصاد المقدوني
26	<b>المبحث الثالث: الجهاز المصرفي المقدوني وإمكانات إقامة المصارف الإسلامية</b>

26	المطلب الأول/ النظام المالي والمصرفي في جمهورية مقدونيا
27	المطلب الثاني/ البنك المركزي المقدوني وعلاقته بالبنوك الأخرى
31	المطلب الثالث/ إمكانات إنشاء مصارف إسلامية في جمهورية مقدونيا
35	<b>المبحث الرابع: أهمية تطبيق المصرفية الإسلامية في مقدونيا</b>
36	المطلب الأول/ أهمية المصارف الإسلامية في توفير معاملات مالية إسلامية حلال
41	المطلب الثاني/ أهمية المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية بتعزيز الاستثمار ومحاربة الاحتكار وتقديم خدمات خيرية
46	<b>الفصل الثاني: الدراسة الميدانية لمتطلبات إنجاح تطبيق المصرفية الإسلامية</b>
47	<b>المبحث الأول: منهجية الدراسة الميدانية وجمع المعلومات</b>
47	المطلب الأول/ منهج الدراسة
47	المطلب الثاني/ أسلوب جمع البيانات
48	المطلب الثالث/ تطوير أداة الدراسة والتعريف بها
49	المطلب الرابع/ صدق أداة الدراسة
49	المطلب الخامس/ مجتمع وعينة الدراسة
51	المطلب السادس/ متغيرات الدراسة
51	المطلب السابع/ الأساليب الإحصائية المتبعة في تحليل البيانات
55	<b>المبحث الثاني: تحليل ومناقشة نتائج الدراسة</b>
55	المطلب الأول/ تحليل النتائج وفقا لمجالات الدراسة
62	المطلب الثاني/ الفروق في آراء الجمهور المقدوني تبعا لمتغيرات الدراسة
69	<b>الفصل الثالث: أهم معوقات تطبيق المصرفية الإسلامية في مقدونيا</b>
70	<b>المبحث الأول : المعوقات القانونية والتشريعية</b>
72	أولا/ تملك المصارف للعقارات والمنقولات
73	ثانيا/ نسب السيولة القانونية
74	ثالثا/ نسب الاحتياطي الإلزامي
75	رابعا/ الرقابة على الإئتمان وعلى سقوف الإئتمان
76	خامسا/ الازدواج الضريبي
77	سادسا/ عدم وجود هيئة معنية بحل النزاعات في حال وقوعها
78	<b>المبحث الثاني: المعوقات الاقتصادية والاجتماعية</b>

78	المطلب الأول/ التحدي الاقتصادي
83	المطلب الثاني/ التحدي الاجتماعي
88	<b>المبحث الثالث: المعوقات الإدارية ومعوقات الموارد البشرية</b>
88	المطلب الأول/ مشكلة ندرة الموارد البشرية المؤهلة
90	المطلب الثاني/ المشكلات الإدارية
91	<b>الفصل الرابع: حلول ومتطلبات إنشاء مصارف إسلامية في مقدونيا</b>
92	<b>المبحث الأول: حلول المعوقات</b>
93	المطلب الأول/ حلول المعوقات القانونية والتشريعية
94	المطلب الثاني/ حلول التحديات الاقتصادية والاجتماعية
95	المطلب الثالث/ حلول التحديات الاجتماعية
96	المطلب الرابع/ حلول التحديات في الموارد البشرية
97	<b>المبحث الثاني: أساليب التحول إلى المصرفية الإسلامية</b>
98	المطلب الأول/ مفهوم التحول وأشكاله وأسبابه ومتطلباته
99	المطلب الثاني/ وجهة نظر القائمين بالتحول وأهمية التدرج فيه
100	المطلب الثالث/ أساليب التحول المقترحة في مقدونيا
102	<b>المبحث الثالث: التوقعات المستقبلية للمصارف الإسلامية كما يراها الباحث</b>
105	<b>النتائج</b>
106	<b>التوصيات</b>
132	قائمة المصادر والمراجع

### قائمة الجداول والأشكال

17	جدول 1 تعداد المسلمين في مقدونيا ونسبتهم لإجمالي السكان
22	جدول 2 المؤشرات الاقتصادية الهامة للجمهورية المقدونية
25	الجدول 3 يوضح تطور نسب الانتاج في الاقتصاد المقدوني للأعوام 2017/2016
49	جدول 4 درجات مقياس ليكرت Likert Scale
52	جدول 5 توزيع عينة الدراسة حسب الجنس
52	جدول 6 توزيع عينة الدراسة حسب العمر

53	جدول 7 توزيع عينة الدراسة حسب العمل
53	جدول 8 توزيع عينة الدراسة حسب الديانة
54	جدول 9 توزيع عينة الدراسة حسب المناطق والمدن
55	جدول 11 يوضح مجال الانطباع العام لإنشاء مصرف إسلامي في مقدونيا
57	جدول 12 يوضح مجال توقعات مستقبل المصارف الإسلامية
58	جدول 13 يوضح مجال الفرص والتهديدات التي تواجه إنشاء مصارف إسلامية
60	جدول 14 يوضح مجال الدعاية والاعلام ودوره في إقامة مصارف إسلامية
60	جدول 15 يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للاداة ككل مرتبة تنازليا
61	جدول 16 يبين الفروق في آراء الجمهور المقدوني تبعا للعمر T-test
63	جدول 17 يبين ملخص عينة العمر
63	جدول 18 يبين اختبار تحليل التباين الاحادي Anova لعينة العمر
64	جدول 19 يبين ملخص عينة المؤهل العلمي
65	جدول 20 يبين اختبار تحليل التباين الأحادي Anova لعينة المؤهل العلمي
65	جدول 21 يبين ملخص عينة الدراسة وفقا لتقسيم العمل
65	جدول 22 يبين اختبار تحليل التباين الأحادي Anova لعينة الدراسة لتقسيم العمل
66	جدول 23 يبين ملخص عينة الديانة
66	جدول 24 يبين اختبار تحليل التباين الأحادي Anova لعينة الديانة
75	جدول 25 يوضح متطلبات البنك الوطني المقدوني لنسب الاحتياطي الإلزامي



## قائمة الأشكال

	المحتوى
12	شكل 1 خارطة توضح موقع مقدونيا بين دول البلقان
18	شكل 2 يوضح أماكن وجود المسلمين الألبان في الدولة المقدونية
30	شكل 3 يوضح التقرير التقييمي للقطاع المصرفي المقدوني للعام 2016-2017
85	شكل 4 يوضح مراحل تبني المنتجات والمنشآت الجديدة من قبل شرائح المجتمع

## فهرس الملاحق

108	ملحق 1 الاستبانة باللغة العربية
112	ملحق 2 الاستبانة باللغة المقدونية
118	ملحق 3 الاستبانة باللغة الألبانية
125	المقابلة 1 مع مسؤول العلاقات العامة والتعامل مع الجمهور في البنك الوطني المقدوني
127	المقابلة 2 مع رئيس مجموعة مراكز إسلامية رفعت شريفي ومع داعية إسلامي
129	المقابلة 3 مع الخبير في المصرفية الإسلامية د شكري راميتوفش
131	المقابلة 4 مع فؤاد شعبان من أوائل المتخصصين في المصارف الإسلامية في مقدونيا
132	المقابلة 5 مع ألكسندر رادوميروفش

## ملخص الرسالة

احمد، منير ماهر، العمل المصرفي الإسلامي في مقدونيا: الإمكانيات والتحديات

رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، اربد، الأردن، 2017م

إشراف:

د. ميساء منير ملحم

هدفت هذه الدراسة الاستكشافية إلى الوقوف على واقع الاقتصاد المقدوني وإمكانية إقامة عمل مصرفي إسلامي فيها، وسعت إلى تشخيص أبرز المعوقات التي تواجه ذلك عن طريق جمع البيانات من الجمهور المقدوني بطريق الاستبانة العلمية المحكمة، وعن طريق إجراء المقابلات الرسمية وغير الرسمية، بالإضافة إلى جمع البيانات من مصادرها المختلفة، ثم العمل على تحليلها للوقوف على تشخيص صحيح للواقع، وتم رصد كل من الإمكانيات والمعوقات، وعمل الباحث على اقتراح حلول ومعالجات لهذه المعوقات واقتراح أساليب تحول إلى المصرفية الإسلامية بما يناسب واقع ومعطيات الجمهورية المقدونية، كما أشار الباحث إلى بعض الأخطاء التي وقعت فيها دول أخرى من خلال استقراء جهد رسائل التقييم للتجارب المالية الإسلامية في الدول غير الإسلامية، لتفاديها في التجربة المقدونية في حال قيامها مستقبلاً.

وقد وصلت الدراسة إلى نتائج منها: لا يوجد حالياً أي عمل مالي إسلامي في مقدونيا، وهناك مطالبات واسعة من الشعب المقدوني المسلم بذلك، ولا يوجد ممانعة رسمية من قبل الحكومة ولا ضغط شعبي من غير المسلمين أو قانون يمنع من ذلك، وأبدت الدراسة موافقة العينة على إمكانية ونجاح إقامة مصرف إسلامي في مقدونيا، وتبين أن هناك مخاوف ليست بالكبيرة متمثلة باحتمالية ممانعة السلطات لقيام عمل مصرفي إسلامي، كما أن هناك تخوف متوسط عند غير المسلمين منشأه الإسلاموفوبيا، أما تفاصيل الإنشاء فيعتمد على تقدم المستثمرين إلى دخول البلد واقتناص الفرص المتاحة لهم.

الكلمات المفتاحية: المصارف الإسلامية، مقدونيا، الاقتصاد الإسلامي، الإمكانيات والتحديات.

## **Abstract**

Ahmad, Muneer Maher, "**Prospects Of Islamic Banking in Macedonia, Possibilities and Challenges**"

The aim of this study is to explore and stand on the reality of Macedonian economy and the possibility of establishing Islamic banking operations and challenges. Furthermore, it aims to diagnose prominent obstacles and reality, based on the data collected from interviews of official and non-official respondents beside statistical analysis of the data collected. In addition, the researcher recommends Islamic banking operation in the Republic of Macedonia to help solve some of the challenges of the economy in the Republic. The researcher observed and highlights the mistakes that happened to countries that wanted to establish Islamic banking operations and tries to avoid them in the future. The result of the study shows no evidences of Islamic financial or banking in Macedonia even though there is a wide range of Muslim people in the Republic. However, the government shows negative reluctance towards Islamic banking nor pressure or specified laws that can restrict Islamic banking operations in Macedonia till now. Although this may true, the study shows the presence of Islamophobia among the non-Muslims due to the Islamic banking operations. On the whole, details of Islamic banking constructions in the Republic of Macedonia depend on the momentum of investors to enter into the country and grasp opportunities available for them.

**Keywords:** Islamic banks, Macedonia, Islamic Economy, possibilities and challenges.

## بسم الله الرحمن الرحيم

### المقدمة:

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه ومن وآله أما بعد،

فقد شهد العالم في مختلف أصقاعه تنامي قطاع التمويل الإسلامي بوتيرة متسارعة حيث بلغ عدد الدول التي استضافت المؤسسات المالية الإسلامية 76 دولة، وبقيمة استثمارات اجمالية تقدر بـ \$1.88 تريليون دولار<sup>1</sup>، وبنسبة نمو في قطاع المصارف الإسلامية تجاوزت 16% سنويا<sup>2</sup> وكان ذلك في فترة قياسية باعتبار حداثة نشأة هذا القطاع الذي لا يتجاوز عمره بضعة عقود، مما يدل على عالمية التمويل الإسلامي وقابليته للانتشار والتوسع حتى في الدول غير الإسلامية.

هذا وتعتبر أوروبا من طليعة المستقبلين للاستثمارات المالية الإسلامية، فعدد من الدول الغربية بقيادة بريطانيا بدأت أعمال الصيرفة الإسلامية في ثمانينيات القرن المنصرم وطمحت لجلب المزيد من الاستثمارات الإسلامية إليها في القابل من الأيام حيث صرح رئيس وزراء بريطانيا الأسبق ديفيد كاميرون في المؤتمر التاسع للاقتصاد الإسلامي المقام في لندن أن: "لندن هي أكبر عاصمة للاقتصاد الإسلامي خارج العالم الإسلامي وتطمح لأن تكون بجانب دبي وكوالالمبور كعاصمة كبرى للاقتصاد الإسلامي"<sup>3</sup> ولاعتبارات عديدة سمحت هذه الدول بتشريعات قانونية للبنوك والأسواق المالية والصكوك كما فعلت ألمانيا ولوكسمبورغ وغيرها في 2004<sup>4</sup>، وليس هذا بغريب إذا عرفنا أن أعداد المسلمين في أوروبا تتزايد وتقدر الآن بما نسبته 7.4% من إجمالي عدد سكان أوروبا<sup>5</sup> أي ما يزيد عن 20 مليون مسلم، مما استدعى كثيرا من البلدان الأوروبية لفتح عشرات البنوك الإسلامية وفتح النوافذ الإسلامية في بنوكها التقليدية تماشيا مع رغبة المسلمين في التمويل الحلال، كما وللإستفادة من مميزات التمويل الإسلامي الذي أقبل عليه غير المسلمين أيضا.

<sup>1</sup> Islamic financial service industry stability report 2016 , pg.25, IFSB

<sup>2</sup> World Islamic banking competitiveness report 2016, pg.10, EY

<sup>3</sup> <http://america.aljazeera.com/articles/2013/oct.10>

<sup>4</sup> Islamic finance in Europe, 2014, Deloitte.

<sup>5</sup> <http://www.muslimpopulation.com/Europe>

وبالرغم من هذا الاقبال الأوروبي الكبير تأخر عدد من الدول عن الركب ولمّا يبدأ العمل المالي الإسلامي فيها بعدُ - بالرغم من أحقيتها وفرضية وجوب أسبقيتها في ذلك- لما تمتاز به مجتمعاتها من كبر حجم شريحة المسلمين فيها ولما يتوقع من أن القوانين مشجعة للاستثمار الأجنبي بالإضافة لحاجتها إلى التمويل الإسلامي لتنمية الاقتصاديات الضعيفة فيها ومن هذه الدول دول البلقان التي تعد أكبر تجمع للمسلمين في أوروبا وبخاصة جمهورية مقدونيا الذي يعتبر الباحث أحد مواطنيها ولذا اختارها للدراسة.

تعتبر مقدونيا دولة حديثة النشأة أعلنت استقلالها عام 1991 ، عدد سكانها 2 مليون نسمة ويُشكل المسلمون فيها نسبة الثلث<sup>1</sup> 33.3% من السكان وفق آخر احصائية رسمية عام 2002، حيث لم يجد الباحث احصائيات أحدث حول التعداد، وبهذا تكون مقدونيا رابع أكبر نسبة تجمع للمسلمين في أوروبا بعد كوسوفا وألبانيا والبوسنة والهرسك، مما يجعلها فرضياً مطمحا للاستثمار في قطاع التمويل الإسلامي، ولكن هذا التأخر في احتضان المالية الإسلامية يكتنفه غموض يستوجب البحث عن أسبابه ونتائجه وفرصه وتحدياته وآفاقه في المستقبل القريب، مما قاد إلى هذه الدراسة الاستكشافية التي تسعى لبلورة معالم البحث في الموضوع عن طريق جمع المعلومات الأولية لتحديد أولويات البحث اللاحقة وطرح التساؤلات ليتمكن الباحثين التاليين من اجراء الدراسات الوصفية والتحليلية لرفد هذا الموضوع.

فقد تعالت أصوات كثير من عقلاء المسلمين في مقدونيا بضرورة فتح أبواب الاستثمار والتمويل الحلال أمامهم للابتعاد عن الخيار الربوي الذي يعد من أكبر الكبائر والموبقات في الدين الإسلامي، ففتح مصارف اسلامية حاجة اقتصادية ملحة تساعد على التنمية الوطنية وعلى استقطاب المدخرات المكتنزة التي إذا ما استثمرت وخرجت إلى التداول أسهمت في تنشيط حركة الاقتصاد وعادت على الجميع بالخير.

## مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في بيان إمكانية تطبيق الصيرفة الإسلامية ومتطلبات ذلك في الاقتصاد المقدوني، مع تبصير بأسباب تأخر إنشاء هذه المؤسسات بالرغم من وجود عديد من المقومات التي من المفترض أن تُنجز عملية إنشاء هذه المصارف، وبناء عليه تسعى هذه الدراسة

<sup>1</sup> <http://www.stat.gov.mk/publikacii/knigaX.pdf>, page10

الاستكشافية لبناء تصور مستند إلى أدلة قائمة على دراسة عينات مجتمعية ذات علاقة، ومقابلة الجهات المعنية للإجابة عن التساؤلات التالية:

1- ما مدى رغبة الجمهور المقدوني - بشقيه المسلم وغير المسلم - في التعامل مع المصارف الإسلامية في حال تم إنشاءها؟

2- ما مدى استيعاب التشريعات والسياسات المصرفية القائمة لإنشاء مصارف إسلامية في مقدونيا؟

3- ما معوقات إنجاح مصارف إسلامية في مقدونيا؟

4- ما الحلول المقترحة لإنشاء مصارف إسلامية في مقدونيا؟

### **الإضافة المتوقعة:**

يتوقع الباحث الخروج بمجموعة من الإضافات العلمية لمكتبة الاقتصاد والتمويل الإسلامي ومن ذلك ما يلي:

- رفق المستثمرين والمهتمين بمعلومات حول الاقتصاد المقدوني وقابليته لاحتضان وإنشاء مصارف إسلامية.
- بيان المشكلات والتحديات التي تواجه التمويل الإسلامي في مقدونيا وتقديم الحلول لها.
- استطلاع آراء الجمهور المقدوني المسلم حول التمويل الإسلامي ومؤسساته وتحليل هذه الآراء.

### **أهداف الدراسة:**

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

- التعرف على واقع الاقتصاد المقدوني، ومدى إمكانية الاستفادة من تطبيق المصرفية الإسلامية فيه.

- محاولة فهم ورصد أبرز المعوقات التي حالت دون بدء الاستثمار في المالية الإسلامية هناك.
- تهدف الدراسة إلى الكشف عن سبل إزالة المعوقات بذكر الحلول المقترحة، واستشراف آفاق ومستقبل الصناعة المالية الإسلامية في مقدونيا بناء على المعطيات المتوفرة.

## أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة مما يلي:

- هذه الدراسة الاستكشافية تعد أول محاولة لدراسة علمية بحثية متخصصة -حسب علم الباحث- تسعى لرسم معالم وتحديات وآفاق إنشاء مصارف ونوافذ إسلامية في جمهورية مقدونيا.
- تتبع أهميتها من دراسة الأبعاد الاجتماعية والقانونية والاقتصادية لهذا البلد عن طريق جمع المعلومات من المصادر الرسمية وغير الرسمية للخروج بتصور عام عن فرص إنشاء مصارف إسلامية في البلد ومدى تقبل الشعب والسلطات الرسمية لها.
- تسعى لمحاولة ردف الصناعة المالية الإسلامية بالمعلومات التي تفتقر إليها في هذا السوق الذي قد يحمل العديد من الفرص التي ستعمل على إفادة ونفعية كل من هذا الشعب والمستثمرين المرتقبين.

## مصطلحات الدراسة:

المصارف الإسلامية، مقدونيا، الإمكانيات، التحديات

**المصارف الإسلامية:** شركات مساهمة عامة تزاوّل أنشطة اقتصادية وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

**مقدونيا:** أحد دول البلقان حديثة الاستقلال، يُقترح إنشاء مصارف إسلامية فيها.

**الإمكانيات:** مدى توافر القدرات ووجود المؤهلات وسماع ظروف البيئة وتقبلها لإنشاء مصارف إسلامية.

**التحديات:** المشكلات القائمة والمتوقعة التي يمكن أن تواجه العمل المصرفي في مقدونيا.

## **الدراسات السابقة:**

حسب اطلاع الباحث فإنه لا توجد دراسات أو أبحاث محكمة حول هذا الموضوع، ولكن وجدت عددا من الدراسات التي تناولت مقترحات إنشاء بنوك إسلامية في دول لم يبدأ فيها العمل المالي الإسلامي بعد وهي ذات علاقة بالموضوع من حيث تقديمها المنهجية العلمية المتبعة في مثل هذه الحالة، ومن أبرز الدراسات ما يلي:

1- دراسة الشكري، علي محمد، مدى إمكانية تطبيق نظام مصرفي إسلامي في ليبيا، 2007<sup>1</sup>

هدفت هذه الرسالة إلى التعرف على السياسات والتشريعات المالية والرقابية لدى السلطات الليبية، والخطط المستقبلية للمصرف المركزي والمصارف التجارية في ليبيا وتحليل أهم العوامل المؤثرة في إمكانية تطبيق نظام مصرفي إسلامي في ليبيا، وتوصل الباحث في دراسته إلى عدم وجود رغبة لدى السلطات التشريعية والرقابية والبنك المركزي لتطبيق النظام المصرفي الإسلامي في ليبيا، تختلف هذه الدراسة الحالية في أن الدراسة تبحث عن إمكانية ومتطلبات وأفاق تطبيق المصرفية الإسلامية في مقدونيا وسيستفيد الباحث من المنهجية العلمية المتبعة في دراسته.

2- دراسة الباحث ابو بكر، محمد علي، العمل المصرفي في نيجيريا: الإمكانيات والتحديات،

2008<sup>2</sup>

هدفت الدراسة إلى الوقوف على العمل المصرفي الإسلامي في نيجيريا، وإمكانية إنشاء مصرف إسلامي فيها، إضافة إلى بيان أسباب فشل بعض التجارب والمحاولات التي تمت هناك

<sup>1</sup> الشكري، علي محمد، مدى إمكانية تطبيق نظام مصرفي في ليبيا، 2007

<sup>2</sup> أبو بكر، محمد علي، العمل المصرفي في نيجيريا الإمكانيات والتحديات، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، اردن، 2008



لإنشاء مصارف إسلامية أو نوافذ في بنوك ربوية، وخلصت الدراسة إلى أن أسباب الفشل كانت اجتماعية بحتة ولم تكن سياسية أو اقتصادية وقدم الباحث الأدلة على ذلك من خلال عينة الدراسة التي اختارها للاستدلال على نتائجه، وتكمن الإضافة العلمية للباحث في دراسة إمكانية إنشاء مصارف إسلامية في مقدونيا وسيستفيد الباحث من المنهجية العلمية المذكورة مع مراعاة اختلاف البيئات وخصوصيتها وما يتبع ذلك من اختلاف في مستلزمات الدراسة.

### 3- دراسة الباحث ارزيقات، سعدي محمود، المصارف الإسلامية في فلسطين مشكلات وتحديات وحلول، 2008<sup>1</sup>

هدفت الدراسة إلى وصف تجربة العمل المصرفي في فلسطين، وبيان المشكلات والتحديات التي تواجهها هذه المصارف على المستوى الداخلي والخارجي والمتمثلة بشكل رئيس في الموارد البشرية، وطبيعة العمل المصرفي الإسلامي، والجوانب الفنية والمادية، وكذلك سياسات الاستثمار في المصارف الإسلامية أو على المستوى الخارجي والمتمثلة بالمتعاملين، والسياسات النقدية المطبقة على تلك المصارف، وكذلك الوضع السياسي والاقتصادي والأمني في فلسطين. وتم إجراء استبانة ومقابلات مع مدراء مصارف إسلامية في فلسطين، وتخلصت الدراسة إلى أن هناك عددا من المشكلات أبرزها نقص الوعي المجتمعي عن المصارف الإسلامية وطرق عملها.

### 4- دراسة خيط، وهبة محمد، المصرف الإسلامي في الأراضي المحتلة عام 1948م والإمكانيات والتحديات، 2008<sup>2</sup>

هدفت الدراسة إلى فحص إمكانية إقامة مصرف إسلامي في الأراضي المحتلة عام 1948م وتطرق الباحث في دراسته إلى أربع جوانب أساسية هي: الجانب الاجتماعي، الجانب القانوني، الجانب الإداري، والجانب الاقتصادي المادي. وقد توصلت الدراسة إلى إمكانية إنشاء مصارف هناك مع وجود عوائق وعقبات، أهم هذه العقبات كان الجانب الاجتماعي والجانب الإداري، وللتغلب على هذه المعوقات قام الباحث في الدراسة بتقديم عدد من الحلول والتوجيهات من

<sup>1</sup> ارزيقات، سعدي محمود، المصارف الإسلامية في فلسطين: مشكلات وتحديات وحلول، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، اربد، الأردن، 2008

<sup>2</sup> خيط، وهبة محمد، المصرف الإسلامي في الأراضي المحتلة عام 1948م، الإمكانيات والتحديات، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، اربد، الأردن، 2008

أبرزها إعداد كادر عمل مُمرَّن على المعاملات البنكية الإسلامية، والتهيئة والتوعية المجتمعية لفكرة إنشاء مصارف إسلامية، وخلص الباحث إلى أن الناحيتين القانونية والاقتصادية لم تكونا عقبة تشكل خطورة عالية، وتكمن الإضافة العلمية في دراسة هذه الجوانب بالمنهجية العلمية على جمهورية مقدونيا.

5- دراسة زعنوت، محمد بن علي، **تطبيق المصرفية الإسلامية في سلطنة عمان: المعوقات والحلول**، 2011<sup>1</sup>

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع الاقتصاد العماني ومدى إمكانية الاستفادة من تطبيق المصرفية الإسلامية فيها، وحاول الباحث التعرف على أبرز المعوقات التي حالت دون إقامة نشاط مصرفي إسلامي في السلطنة وقام الباحث بالبحث عن حلول مناسبة أدرجها في دراسته، وتم تحقيق هذا الهدف من خلال جمع المعلومات عن طريق إعداد استبانتيين ومقابلات شخصية وتحليل هذه المعلومات، وتوصلت الدراسة إلى رغبة الجمهور العماني والعاملين في القطاع المصرفي بتطبيق المصرفية الإسلامية وبنسب عالية وإلى أن أبرز المعوقات في قيام نشاط مصرفي إسلامي هو غياب دور الوسائل الاعلامية والتدريسية والتوعوية في الجامعات والمعاهد بالإضافة لغياب التشريعات والقوانين الراعية لهذا النشاط، والإضافة على الدراسة تكمن في دراسة المجتمع المقدوني دراسة علمية بحثية للموضوع والاستفادة من منهجية هذه الدراسة.

### منهجية الدراسة:

سيتبع الباحث في بحثه منهج الدراسة الاستكشافية حيث من المقرر في أدبيات البحث العلمي أن هذا النوع من الأبحاث يتم اجراؤه للمشكلات التي لم يتم تحديدها بوضوح مما يمكن الباحث من خلال جمع المعلومات من المصادر الأصيلة والتبعية من اكتساب رؤى جديدة من أجل الوصول إلى صياغة أكثر دقة للمشاكل وتطوير الفرضيات مما يسهل الطريق أمام الباحثين لاجراء الدراسات التحليلية والوصفية لاحقا، ولما يتمتع به هذا النوع من المرونة سيقوم الباحث للاجابة عن تساؤلاته في الدراسة من خلال جمع المعلومات بالطرق التالية:

<sup>1</sup> زعنوت، محمد بن علي، **تطبيق المصرفية الإسلامية في سلطنة عمان: المعوقات والحلول**، رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك، 2011

## أ. أسلوب الدراسة النظرية:

**المنهج الاستقرائي:** وذلك للتعرف على واقع الاقتصاد المقدوني والمعلومات ذات الصلة في حال توافرها.

**ب. أسلوب الدراسة الميدانية:** وذلك عن طريق تصميم استبانات يتم من خلالها فحص ما يلي:

- آراء المجتمع المسلم وغير المسلم في مقدونيا
  - معرفة مدى وعي الجماهير المسلمة وغير المسلمة بألية عمل المصارف الإسلامية ومدى اختلافها عن المصارف التقليدية الربوية.
  - استعداد بعض الفئات من غير المسلمين للتعامل مع المصارف الإسلامية في حال إنشائها.
  - توقعات الجماهير المسلمة لإمكانية إنشاء مصرف إسلامي في مقدونيا.
- بالإضافة لاجراء المقابلات الشخصية مع المعنيين لرصد آراءهم وتسجيل مواقفهم وقد أستعين بالجراند والمواقع الإخبارية، والبيانات الرسمية في حال صدورها خلال مدة البحث.

**ج. المنهج التحليلي:** حيث يتم تحليل البيانات الاحصائية المجمعدة في الاستبانات التي قدمت إلى الجمهور المقدوني والعاملين في المصارف التقليدية وكذا المقابلات الشخصية مع المعنيين وتقييم وعرض نتائجها.

## مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة من عينات من المقدونيين بشقيهم المسلمين وغير المسلمين، وحيث أن المسلمين يتركزون في الجزء الغربي من البلاد وفيه غالبية المدن ذات التعداد السكاني العالي، سيتم اختيار العينة بناء على ذلك وفق الأسس العلمية المعتمدة في أدبيات البحث العلمي.

## خطة البحث:

فُسِّمَت هذه الدراسة إلى أربعة فصول؛ يشتمل كل فصل على عدد من المباحث والمطالب وذلك على النحو التالي:

المقدمة: وتحدثت فيها عن مشكلة الدراسة، والإضافة العلمية المتوقعة، أهداف الدراسة، وأهمية الدراسة، والدراسات السابقة، والمنهجية المتبعة في الدراسة، مجتمع وعينة الدراسة، وخطة البحث.

### الفصل الأول : واقع الاقتصاد المقدوني والنظام المصرفي فيه

المبحث الأول : تمهيد في تاريخ مقدونيا والمسلمين فيها

المبحث الثاني: مرتكزات الاقتصاد المقدوني

المبحث الثالث: الجهاز المصرفي المقدوني

المبحث الرابع: أهمية تطبيق المصرفية الإسلامية في مقدونيا

### الفصل الثاني: الدراسة الميدانية لمتطلبات إنجاح تطبيق المصرفية الإسلامية

المبحث الأول: منهجية عينة الدراسة وجمع المعلومات

المبحث الثاني: تحليل ومناقشة نتائج الدراسة

## **الفصل الثالث: أهم معوقات تطبيق المصرفية الإسلامية في مقدونيا**

المبحث الأول : معوقات قانونية وتشريعية

المبحث الثاني : معوقات اقتصادية واجتماعية

المبحث الثالث: المعوقات الإدارية والموارد البشرية

## **الفصل الرابع: حلول ومتطلبات إنشاء مصارف إسلامية في مقدونيا**

المبحث الأول: حلول المعوقات

المبحث الثاني: أساليب التحول إلى المصرفية الإسلامية

المبحث الثالث: التوقعات المستقبلية للمصارف الإسلامية كما يراها الباحث

**النتائج والتوصيات**

**المصادر والمراجع**

**الفصل الأول: واقع الاقتصاد المقدوني والنظام المصرفي فيه**

**المبحث الأول: تمهيد في تاريخ مقدونيا والمسلمين فيها**

**المبحث الثاني: مرتكزات الاقتصاد المقدوني**

**المبحث الثالث: الجهاز المصرفي المقدوني**

**المبحث الرابع: أهمية تطبيق المصرفية الإسلامية في مقدونيا**

## المبحث الأول: تمهيد في تاريخ مقدونيا والمسلمين فيها

المطلب الأول: معلومات عامة عن جمهورية مقدونيا:

توطئة لحديثنا عن جمهورية مقدونيا واقتصادها وجهازها المصرفي وإمكانية إقامة مصارف إسلامية فيها سنعرض إلى معلومات عامة عن البلد، تَقْدَمَةً للدخول في الموضوع؛ لما لذلك من فائدة عامة للقارئ وكذلك المهتم بإقامة مشاريع استثمارية فيها.

### أولاً: الموقع:

تقع مقدونيا في وسط البلقان، يحدها من الشمال صربيا ومن الشرق بلغاريا ومن الجنوب اليونان ومن الغرب ألبانيا، وبذلك تكون مقدونيا دولة مغلقة لا منفذ لها على البحر. أعلنت مقدونيا استقلالها بعد انهيار الاتحاد اليوغسلافي عام 1991م، وفي الصورة أدناه توضيح لخارطة جمهورية مقدونيا.



شكل 1 خارطة توضح موقع مقدونيا بين دول البلقان

### ثانياً: التسمية والنزاع السياسي:

مقدونيا اسم قديم يعود قدمه إلى ما قبل الإسكندر المقدوني صاحب الامبراطورية الشهيرة (323-356 ق.م)، والذي لم يكن يونانياً كما هو شائع بل مقدونيا بدليل أنه كان محروماً من

حق الانتخاب ومن حق التملك في أثينا<sup>1</sup> وهذه المعلومة مهمة من حيث معرفة أصل التسمية الذي تسبب بخلاف كبير -ما يزال قائماً- بين دولة اليونان وجمهورية مقدونيا، ويعتبر هذا الخلاف أحد أبرز العوائق التي تواجه الجمهورية المقدونية للانضمام الكامل في الاتحاد الأوروبي؛ حيث تدعي جارتها اليونان أن دولة مقدونيا جزء لا يتجزأ من أراضيها. وقد أدى هذا النزاع حول التسمية إلى أضرار على الاقتصاد المقدوني منذ استقلالها وحتى الآن، وذلك بسبب المحاصرة الاقتصادية التي دامت عدة سنوات، إضافة إلى الأضرار الناجمة عن عدم دخول الجمهورية إلى الاتحاد الأوروبي، وبالتالي حرمانها من الانتفاع بمميزات الانضمام الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للاتحاد الأوروبي.

### ثالثاً: المساحة وعدد السكان:

تبلغ مساحة مقدونيا 25,713 كم<sup>2</sup>، وهذه المساحة تشكل 36.5% من إجمالي الأراضي التي يتضمنها التعريف الجغرافي الأوسع لمقدونيا التاريخية<sup>2</sup>، هذا وبلغ عدد سكانها في آخر إحصائية رسمية لها عام 2002م<sup>3</sup> حوالي: 2,070,226 نسمة وبنسبة تركيز 78.6 شخص بالكيلو متر المربع.<sup>4</sup>

### رابعاً: العاصمة وأهم المدن:

العاصمة هي سكوبيا Skopje وفيها التجمع الأكبر للسكان، وهي مركز الدولة السياسي والاقتصادي والأكاديمي، ويمر بها نهر الفاردر الشهير مما أعطاها أهمية استراتيجية على مر التاريخ. ويشار أن سكوبيا كانت عاصمة ولاية كوسوفا في العقود الأخيرة للحكم العثماني للمنطقة. ومما يدل على حظوتها أيضاً نيلها اهتماماً واسعاً من قبل المحتلين على مر القرون، هذا ويبلغ عدد السكان فيها 515,419 نسمة وفق آخر إحصائية رسمية منشورة.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> خوند، مسعود، الموسوعة التاريخية الجغرافية، جونبة: دار رواد النهضة، 1994، مج 19، ص 193

<sup>2</sup> ينسج مفهوم مقدونيا الجغرافي تاريخياً ليشمل أيضاً جزءاً من اليونان والجزء الجنوبي الشرقي من دولة بلغاريا، وجزءاً من جنوب صربيا، وقد رُسمت حدود جمهورية مقدونيا الحالية بعد الحرب العالمية الثانية.

<sup>3</sup> لا يوجد إحصائية رسمية أحدث من هذه كما تقدم في مطلع الرسالة، ويقدر بعض الساسة أن ذلك عائد إلى التوترات السياسية بين الألبان المقدون المسلمين، حيث تتزايد أعدادهم بشكل يفوق الزيادة عند السلاف المقدون.

<sup>4</sup> Macedonian official Statistics Report (2015), <http://makstat.stat.gov.mk/>

<sup>5</sup> المرجع السابق



ومن أبرز وأهم المدن المقدونية الأخرى: تيتوفو، أوخريد، كومانوفو، بيتولا، بريليب، وستورميسا.

### خامسا: اللغة والأديان والأعراف:

اللغة الرسمية في البلاد هي اللغة المقدونية، وهي لهجة خاصة من لهجات أسرة اللغات السلافية الجنوبية، أما اللغة الثانية في البلاد فهي اللغة الألبانية، وقد صارت لغة رسمية بعد الصدامات المسلحة التي جرت بين ميليشيات الألبان المستوطنين في مقدونيا والقوات المسلحة المقدونية عامي 2001-2002م في شمال غربي البلاد، وقد تلا ذلك حصول الألبان المقدون على عدد من الاستحقاقات الدستورية -عن طريق تدخل قوى إقليمية- داخل الدولة منها اللغة وحق التمثيل في البرلمان وغير ذلك<sup>1</sup>.

أما الأديان الرئيسية في مقدونيا فهي: المسيحية الأرثوذكسية، والإسلام، وهناك قلة قليلة من اليهود وغيرهم.

أما أبرز الأعراف المستوطنة في مقدونيا - وهي دولة ذات تعدد عرقي- فهم: المقدون السلاف، والألبان، والبشناق، والأتراك، والعجر، والفلاش.

### المطلب الثاني: تاريخ المسلمين في مقدونيا

#### أولا: وجود المسلمين في المنطقة قبل الفتح العثماني:

للمسلمين وجود قديم في المنطقة على مر القرون، يرى الباحثين أنه يعود إلى ما قبل الفتح الإسلامي لها بقيادة الدولة العثمانية، وقد أشار لهذا أكثر من واحد، يقول الدكتور ناصر رمضاني الأستاذ في كلية الدراسات الإسلامية في سكوبيا: " .. بعد هذه الشواهد يمكن القول بإمكانية الوجود الإسلامي في منطقة البلقان قبل النفوذ العثماني بعدة قرون، إلا أن الإقبال على الإسلام لم يكن على شكل جماعات بل على شكل أفراد، ومن المعلوم أن انتشار الإسلام في

<sup>1</sup> رمضاني، ناصر مهدي، جذور الثقافة الإسلامية في جمهورية مقدونيا، رسالة ماجستير ( اليرموك )، اربد، الأردن، ص 43، 2010م

البلقان عامة وفي مقدونيا خاصة على شكل جماعات لم يحدث إلا بعد الفتح العثماني<sup>1</sup>. وبقاء هذا الوجود الإسلامي في البلقان عامة وفي مقدونيا خاصة على مر القرون المتطاولة، بالرغم من الحروب والتوترات السياسية التي حصلت إن دل فإنما يدل على عظم تمسك المسلمين في هذه البلاد بدينهم وإرثهم وثقافتهم.

### ثانياً: الفتح الإسلامي العثماني لدول البلقان ومن ضمنها مقدونيا:

أما عن الفتح الإسلامي الواسع لبلاد البلقان، فيصفه كل من الاستاذ شيبتيتم شوشكو وسعيد كريديه حيث يقولان: " وقد بدأ الفتح العثماني للبلقان في أواخر القرن الرابع عشر الميلادي، ففي سنة 1361م استولى العثمانيون على مدينة ادرنه Edirne وهي أقرب مدينة تركية إلى بلاد البلقان بل هي بوابتها؛ فأصبح الخطر على أوربا وشيك القوم.. وبعد هذا الانتصار أخذ الإسلام طريقه للانتشار في منطقة البلقان فدخل كثير من سكانها -وخصوصا الشعب الألباني- في دين الله أفواجا، قرية بعد قرية وقبيلة بعد قبيلة بما فيها المناطق التي تشكل اليوم جمهورية مقدونيا التي تأثرت بالحضارة العثمانية الإسلامية، وأضحت هدفا لهجرة الأتراك فاستقر عدد كبير من المسلمين في مدينة سكوبيا .. "2.

ومن هنا نعلم أن للأتراك أيادي بيضاء على المسلمين في البلقان، فعلاوة على تسببهم بالفتح الإسلامي للمنطقة، أسهم الأتراك في بناء العديد من معالم الثقافة الإسلامية في مقدونيا، فقد بنوا أكثر من 800 مسجد في مقدونيا، زار الباحث كثيرا منها بنفسه، وعمل الأتراك على إنشاء العديد من الأوقاف والمدارس الإسلامية خلال فترة حكمهم بل لا يزال يوجد دعم لهذه المؤسسات الخيرية حتى اللحظة، كما أنّ للأتراك استثمارات تجارية ضخمة في مقدونيا، من ذلك في القطاع المصرفي بنك زيرات التركي الذي تم تغيير اسمه "لهلق بانك" مؤخرا Hulk Bank، بالإضافة إلى أنهم قاموا ببناء المطار الدولي المقدوني وعدد من البنائات والمجمعات التجارية والمدن السكنية الضخمة، ويدل على الترابط التاريخي الوثيق بين جمهورية مقدونيا وتركيا أنه يوجد 6 ملايين مواطن تركي له أسلاف عاشوا في مقدونيا<sup>3</sup>؛ لذا فإن الترابط

<sup>1</sup> بتصرف يسير عن المرجع السابق

<sup>2</sup> شيبتيتم كريديه وآخرون، الإسلام والمسلمون في مقدونيا الماضي والحاضر، دار الرشاد، بيروت، ص 19-20، 2006

<sup>3</sup> Varcic, Alikda, **Trueky's Role in the western Balkan**, published by German institute for international and security affairs, page 24, on 11 Dec 2016, Berlin

التاريخي والسياسي والاقتصادي بين مقدونيا وتركيا هو ترابط كبير وعميق واستراتيجي، وسيتحدث الباحث عن سبل الاستفادة من هذا الترابط في مبحث التحول إلى المصرفية الإسلامية في الفصل الرابع، إن شاء الله.

### ثالثاً: أعداد المسلمين في مقدونيا والإحصائيات التي تشير إلى ذلك:

بالنسبة لأعداد المسلمين في مقدونيا فهي كبيرة، ولكن الأرقام تختلف من مصدر إلى آخر، ويعود السبب في ذلك إلى حساسية الموضوع السياسية، فبعض الإحصائيات الغربية ذكرت أن نسبة المسلمين في البلاد عام 2000م بلغت 28.3%<sup>1</sup> ولكن رؤساء الجماعات الإسلامية في مقدونيا رفضوا هذا التقدير وزعموا أن النسبة تصل إلى 40%<sup>2</sup>، ولكن ووجه هذا التقدير بالرفض من قبل دائرة الإحصاء المقدونية التي قدرت أعداد المسلمين بالثلث 33% فقط وفق آخر إحصائية منشورة لها عام 2002م<sup>3</sup>، هذا وتشير إحصائيات أخرى لأعداد أخرى كما هو مبين في الجدول أدناه<sup>4</sup>، وأياً يكن الأمر فإن نسبة المسلمين في البلاد نسبة كبيرة من مجموع تعداد السكان، كما أن المسلمين يشكلون جزءاً كبيراً من المكون الاجتماعي للجمهورية المقدونية.

جدول 1 تعداد المسلمين في مقدونيا ونسبتهم لإجمالي السكان

السنة	تعداد المسلمين	نسبة المسلمين من إجمالي السكان
1904	634,000	36.76%
1912	384,000	33.47%
1921	269,000	31.43%

<sup>1</sup> المرجع السابق، ص 15

<sup>2</sup> المرجع السابق، ص 16

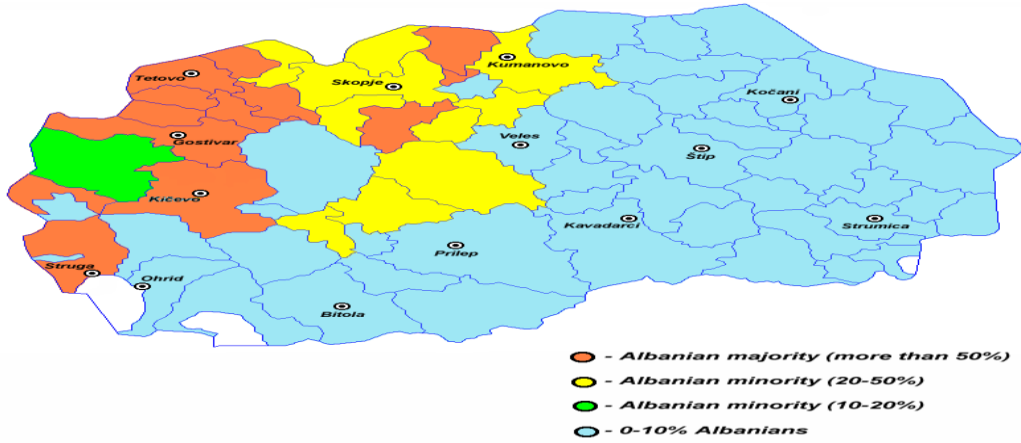
<sup>3</sup> <http://www.stat.gov.mk/publikacii/knigaX.pdf>

<sup>4</sup> "Religious Composition by Country, 2010-2050" in: [Pew Research Center](#), Retrieved 10

السنة	تعداد المسلمين	نسبة المسلمين من اجمالي السكان
1948	314,603	27.29%
1953	388,515	29.78%
1961	338,200	24.05%
1971	414,176	25.14%
1981	546,437	28.62%
1991	611,326	30.06%
1994	581,203	30.04%
2002	674,015	33.33%
2010	808,512	39.3%

ومن الجدير بالذكر أن غالبية المسلمين وبخاصة الألبان -الذين يشكلون الأغلبية المسلمة في مقدونيا- جُلهم يتركز في الجزء الغربي من البلاد المحاذي لدولة ألبانيا<sup>1</sup>، وجزء من الخلاف الاثني بين مقدونيا ودول الجوار هو ادعاء المسلمين الألبان أن هذه الأراضي التي يقيم عليها الألبان تابعة لدولة ألبانيا الكبرى وليست ملكا للدولة المقدونية، والصورة أدناه توضح هذا الوجود والتركز للعرق الإليري الألباني في غربي جمهورية مقدونيا.

<sup>1</sup> [https://en.wikipedia.org/wiki/Islam\\_in\\_the\\_Republic\\_of\\_Macedonia#cite\\_note-1](https://en.wikipedia.org/wiki/Islam_in_the_Republic_of_Macedonia#cite_note-1)



شكل 2 يوضح أماكن وجود المسلمين الألبان في الدولة المقدونية

ويعد الجزء الغربي من البلاد الأكثر خصوبة فيه، حيث تمر منه الكثير من الأنهار ويوجد في الجنوب الغربي من مقدونيا بحيرتان كبيرتان نسبيا هما المنفذ المائي الوحيد والمقصد السياحي الأكبر لسكان الجمهورية المقدونية، ومما يميز هذا الجزء أيضا وجود عدد من الجامعات والمنشآت الاقتصادية الهامة والأراضي الزراعية الخصبة.

## المبحث الثاني: مرتكزات الاقتصاد المقدوني

يعتبر الاقتصاد المقدوني أحد أحدث الاقتصادات الناشئة في قارة أوروبا، فهو حديث بحداثة استقلال الدولة كما أن حجمه صغير بصغر حجم سكانها، وقد شهد فترات من التدهور نتيجة ظروف سياسية عصفت بالمنطقة أدت إلى تضعف الأوضاع في البلاد، مما دعا الدولة خلال حكوماتها المتعاقبة إلى إجراء سلسلة من الإجراءات الوقائية والإصلاحية لدفع عجلة التنمية.

ومع هذا كله فلا يزال الاقتصاد المقدوني بوضع متقدم نسبيا على جيرانه في دول البلقان، حيث تتقدم المؤشرات الاقتصادية في مقدونيا على غيرها من دول الجوار.

سنتناول في هذا المبحث مطلبين نتحدث فيهما عما يلي:

- الوضع الاقتصادي والسياسي لمقدونيا خلال خمسة وعشرين سنة من استقلالها.

- الواقع الاقتصادي وفق المؤشرات العالمية والاحصاءات الرسمية، وأهم موارد الاقتصاد المقدوني.

### **المطلب الأول: تطورات الاقتصاد والسياسة لجمهورية مقدونيا في الفترة 1991-2016**

ألمحنا سابقاً أن الاقتصاد المقدوني مر بمراحل ضعف نتيجة عوامل سياسية متعددة وكان ذلك أكبر ما يكون إلى حدود عام 1996م، فقد مرت البلاد في مهد استقلالها بحالة انكماش شديدة نتيجة انهيار السوق اليوغسلافية المشتركة، وتأثراً بالحروب التي اندلعت في المنطقة وما تسببت به من كوارث إنسانية من تهجير ونزوح لأعداد كبيرة من السكان غالبهم من المسلمين، مما أدى إلى اضطراب في استقرار النسيج الاجتماعي للدول المحيطة، وهذا أمر مألوف في تاريخ هذه المنطقة. وباعتبار مقدونيا دولة متوسطة ومغلقة في البلقان فإنها كانت أشد تأثراً بما خلفته العقوبات الاقتصادية الدولية عليها.

كما أن بدء عمليات الخصخصة في مقدونيا على نطاق واسع أدى إلى صعوبات وخلق أوضاع اقتصادية وسياسية جديدة وصدامية وصعبة.

يقول الباحث فريد موهيتش موضحاً هذا: " ... وعرفت مقدونيا في الفترة المشار إليها تغييراً جذرياً في نظامها الاجتماعي الذي تحول من النظام الاشتراكي الذي كان سائداً حينها إلى نموذج الإنتاج الرأسمالي. وكان ذلك يعني أن النظامين السياسي والاقتصادي لحياة المجتمع يجب تغييرهما بالكامل؛ فلقد كان من الضروري تحويل وسائل الإنتاج، بما فيها كبرى المصانع التي كانت إلى حدود تلك الفترة تدخل في ملكية الشعب، إلى ملكية خاصة، ويتطلب ذلك تغييراً شاملاً في منظومة القوانين الحاكمة، من الدستور إلى غيره من القوانين الأساسية. أدى هذا الإجراء إلى تعميق وزيادة معدلات البطالة من جهة، وأحدث فوضى قانونية وأيديولوجية في إعادة تغيير التوجهات والقناعات المجتمعية من ناحية أخرى.

لذا فإن تخلي مقدونيا عن النهج الاشتراكي نهائياً والتحول إلى نموذج رأسمالي وضع جمهورية مقدونيا أمام معوقات سياسية على المستويين الداخلي والإقليمي على حد سواء، بالإضافة إلى ما خلقه هذا التحول من مشاكل مع المجتمع الدولي وخاصة مع بلدان الاتحاد

الأوروبي. وبشكل ملموس، فإن اعتماد نظام التعددية الحزبية أدى إلى تفكك مجتمعي عميق، سواء أكان ذلك على المستوى الأيديولوجي أم على مستوى حدود خطوط التماس الإثني"<sup>1</sup>.

هذا ومن الجدير بالذكر أن علاقة مقدونيا مع دول الجوار في تراجع مستمر، وبالأخص (صربيا، بلغاريا، اليونان، ألبانيا)، وذلك نتيجة مطامح سياسية لتلك الدول في مقدونيا، ويشهد لهذا تاريخ مقدونيا على مر الزمان حيث تعرضت إلى احتلالات متعاقبة لأكثر من 6 دول على مر التاريخ، وذلك نتيجة ضعفها وصغر حجمها مما جعلها مطمعا لكل قوة صاعدة تريد التوسع في هذه المنطقة.

ولا يزال اعتراض اليونان على تسمية مقدونيا نفسها بـ"جمهورية مقدونيا"، والذي يعود إلى العام 1993، حجر عثرة وشرطاً وضعتهُ أثينا أمام قبول عضوية مقدونيا في الأمم المتحدة، ويحول بين مقدونيا وعضويتها في حلف الناتو والاتحاد الأوروبي. مما يسبب مشاكل اقتصادية عديدة للبلاد ولا يمنحها مزايا الدخول في السوق الأوروبية المشتركة. وتشير التقارير أن مقدونيا لا زالت غير مهيئة لدخول الاتحاد الأوروبي في عام 2017م<sup>2</sup>.

**ولذا يمكننا إجمال أسباب تردي الحالة الاقتصادية في الفترة الممتدة من الاستقلال إلى 2011 في البلاد إلى ما يلي:**

- حروب دول يوغسلافيا السابقة ومستتبعات تفككها.
- انهيار السوق المشتركة.
- حصار اليونان لمقدونيا عقب الاستقلال والتضييق عليها.
- بدء عمليات الخصخصة في البلاد على نطاق واسع.
- فوائد صندوق النقد الدولي التي أرهقت كاهل الاقتصاد المقدوني.
- العقوبات الاقتصادية الدولية إثر الاستقلال.
- الصراعات الاثنية الداخلية وعدم التوافق المجتمعي.

<sup>1</sup> بتصرف عن مقال منشور إلكتروني للاستاذ فريد موهيتش – وهو كاتب متخصص في شؤون البلقان الدينية والسياسية والاجتماعية، ومحاضر لمادة الفلسفة بجامعة القديسين سيريل وميثوديوس بالعاصمة المقدونية سكوبيا.

<sup>2</sup> <http://country.eiu.com/Macedonia/ArticleList/Analysis>, external report

## المطلب الثاني: واقع الاقتصاد المقدوني

تحسن الاقتصاد المقدوني في الآونة الأخيرة مقارنة بما كان عليه أيام الاضطرابات السياسية، حيث قامت الحكومة بمجموعة من الإصلاحات السياسية والإقتصادية بهدف تحسين وضع البلاد، حيث قامت الحكومة بتحسين بيئة الأعمال، وفتحت أبوابها للمستثمرين الخارجيين وسهلتها، كما عقدت العديد من الاتفاقيات التعاونية مع العديد من البلدان<sup>1</sup>، كما شهدت واردات الدولة وتجارها البيئية تطورا ملحوظا جراء نشاط المهاجرين والمغتربين الذي كثر عددهم في الأعوام الأخيرة، ومع هذا بقيت نسب النمو ضئيلة ومعدلات البطالة مرتفعة وأعداد الهجرة إلى غرب أوروبا بازيادا. وسنشير إلى هذه الحقائق بالأرقام وبالنقل والتوثيق عن المصادر المعتبرة لاحقا، وأدناه جدول يبين أهم البيانات الاقتصادية في الفترة الممتدة ما بين 2011-2016.

وقبل الإشارة إلى هذه البيانات يستحسن بالباحث أن يبين التغييرات التي طرأت على جمهورية مقدونيا والتي غيرت فيها من واقعها الاقتصادي بفعل خطة الإصلاح الخماسية عام 2011م، ومن أهم إنجازاتها المشجعة على الاستثمار ما يلي:

- تعد مقدونيا الدولة الثانية عالميا في بدء المشاريع وفقا لتقرير البنك الدولي 2016م.
- تعد مقدونيا الدولة الثانية عشر عالميا في سهولة إجراء المشاريع وفقا للتقرير ذاته.
- تعد مقدونيا الدولة الأولى عالميا في انخفاض معدل الضرائب الإجمالي Total tax rate، وفقا لدراسة البنك الدولي عام 2015م.
- جمهورية مقدونيا متطورة في مجال الدفع الإلكتروني خاصة في مجال الضرائب حيث يستطيع الفرد والمستثمر دفع وإجراء معاملاته إلكترونيا.
- في جمهورية مقدونيا مطاران دوليان وبنية تحتية جيدة.
- تعد مقدونيا من الدول المستقرة ماليا حيث تحافظ سياسات البنك المركزي على هذا الاستقرار.
- في مقدونيا نسبة عالية من المتعلمين وحملة الشهادات العليا.

وسائر هذا موثق في الموقع الرسمي لتشجيع الاستثمار المقدوني<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> ومن هذه البلدان الأردن، وقد دعا رئيس غرفة تجارة عمان عيسى مراد وزير الاستثمار المقدوني جيري نموف إلى زيادة حجم التبادلات التجارية بين البلدين وذلك في لقاءهما الأخير 19/ نوفمبر/ 2016م، والذي نشر تفاصيله جريدة السبيل على موقعها الإلكتروني في نفس اليوم على الرابط : <http://assabeel.net/economy/item/201651>

<sup>2</sup> <http://www.investinmacedonia.com/facts-about-macedonia>



وتسعى حكومة مقدونيا إلى تحقيق أهدافها الاقتصادية للأعوام 2015-2020م من خلال زيادة نسب النمو والمحافظة على الاستقرار المالي وزيادة معدلات التوظيف ورفع الدخل عن طريق زيادة الاستثمار الأجنبي الخارجي وتسهيله، وتحديث البنية التحتية لتوائم هذه الأهداف<sup>1</sup>.

### أولاً: البيانات الاقتصادية الهامة للدولة المقدونية:

يبين جدول 2 أهم البيانات الاقتصادية التي تعبر عن وضع الدولة الاقتصادي خلال الخمس سنوات الماضية، وهذه البيانات تزود القارئ بأهم المعلومات الاقتصادية التي يحتاج إليها لأغراض الاستثمار<sup>2</sup>.

معلومات الاقتصاد المقدوني	2011	2012	2013	2014	2015
GDP Per Capita EUR	3.662	3.678	3.926	4.126	4.393
Economic Growth %	2.3	0.5-	2.7	3.5	%3.7
Unemployment rate %	31.4	31.0	29.0	28.0	26.1
External Dept. % of GDP	58.4	66.4	63.6	62.2	-
Imports EUR billion	4.1	4.4	4.3	4.5	4.8
Exports EUR billion	2.3	2.3	2.4	2.7	3
Inflation Rate %	3.9	3.3	2.8	0.3-	0.3-

جدول (2) المؤشرات الاقتصادية الهامة للجمهورية المقدونية

ويلاحظ من هذا الجدول أن الناتج الإجمالي ونسب النمو الاقتصادي في تحسن، كما أن معدلات البطالة في انخفاض ملموس، والدين العام يقل إجمالاً، ويلاحظ أيضاً أن الصادرات

<sup>1</sup> Electronically published, **National economic reform program for republic of Macedonia**, 2015

<sup>2</sup> [http://www.stat.gov.mk/KlucniIndikatori\\_en.aspx](http://www.stat.gov.mk/KlucniIndikatori_en.aspx)

\*ملحوظة: يوفر موقع الإحصاءات المقدوني إحصاءات شاملة باللغة الإنجليزية والمقدونية، وبحوي إحصائيات في كافة المجالات والصعد، ومراجعة الموقع تتيح للمستثمرين والباحثين معرفة بيانات هامة حول أي جانب من الجوانب السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية للدولة المقدونية.

ارتفعت عن السابق، ونسب التضخم وصلت إلى السالب - وهذا مؤشر نادر وجيد- ، وكل هذا يدل على تحسن نوعي نسبي في اقتصاد الدولة مقارنة بالسنوات السابقة، كما أنه يدل على نية في الإصلاح الاقتصادي، ومع هذا كله لم تف هذه التحسينات الطفيفة بكبح جماح موجات الهجرة المتزايدة نحو الغرب، حيث تتفاوت التقديرات حول أعداد المهاجرين من مقدونيا نظراً لسوء الأوضاع الاقتصادية في البلاد، ويقدر عدد المهاجرين خاصة من الشباب بعشرات الآلاف سنوياً<sup>1</sup>.

وتشير أحد الإحصاءات إلى أن صافي معدل الهجرة المقدوني<sup>2</sup> Net migration rate بلغ في عام 2016 م -0.05/1000 شخص، وهي نسبة مرتفعة<sup>3</sup>.

### ثانياً: موارد الاقتصاد المقدوني

تتنوع مصادر وموارد الدولة المقدونية وليس لها اعتماد على قطاع من القطاعات الثلاثة (الزراعي، والصناعي، والخدماتي)، حيث تشير الإحصاءات إلى توزيع نسب انخراط سكان الدولة في هذه المجالات الثلاث، علماً بأن القوى العاملة تقدر بنصف عدد السكان تقريباً 4700,960<sup>4</sup> وأغلبهم من المتعلمين حيث تبلغ نسبة الأمية في مقدونيا 3.3%<sup>5</sup> كما أن نسبة حملة الشهادات المتوسطة والعليا مرتفعة، وهذا ما سيؤكد عليه لاحقاً من خلال ارتفاع نسب استجابة عينة الدراسة المصنفين ضمن خانة مؤهل علمي عالي.

ويبلغ العاملون في القطاع الزراعي ما نسبته 18.8%، والقطاع الصناعي 27.5% والقطاع الخدماتي 53.7%<sup>6</sup>.

أما عن أهم المنتجات في القطاعين الزراعي والصناعي فهي كالتالي:

<sup>1</sup> <http://www.encyclopedia.com/places/macedonia>

<sup>2</sup> وهو مقياس يبين أعداد الداخلين أو الخارجين من بلد معينة بالنسبة إلى وحدة 1000 مواطن خلال سنة شمسية.

<sup>3</sup> [http://www.indexmundi.com/macedonia/net\\_migration\\_rate.html](http://www.indexmundi.com/macedonia/net_migration_rate.html)

<sup>4</sup> <http://www.infoplease.com/country/macedonia.html>

<sup>5</sup> المرجع السابق

<sup>6</sup> المرجع السابق

## في القطاع الزراعي:

الحليب والبيض والعنب والتبغ والخضار والفواكه. وتبلغ مساهمة القطاع الزراعي في إجمالي الناتج المحلي بـ 12%<sup>1</sup>، والاعتماد على التمويل من القطاع البنكي في هذا القطاع يبلغ 20% وبمعدلات فائدة بنكية تتراوح بين 4-5%<sup>2</sup> وهي نسب تمويل متوسطة. أما باقي الاحتياجات الأخرى غير المقدرة فتؤمنها هيئة دعم قطاع الزراعة المقدونية.

وتشير الدراسات إلى ضعف استغلال القطاع الزراعي لمزايا التمويل الرخيص المتاح من قبل المؤسسات التمويلية المقدونية؛ ولعل ذلك يعود إلى سوء إدارة التسويق لهذه الفئة بالإضافة لتحدي صعوبة الوصول لها<sup>3</sup>، ويرى الباحث أن سبب عدم الإقبال على التمويل هو وجود فئة كبيرة من المسلمين العاملين في هذا القطاع والرافضين للتمويل الربوي، وحيث لا يوجد مجال لتوثيق هذه المعلومة نظرا لأنها عرفت عن طريق السؤال والمقابلات المتعددة للباحث بسؤال المختصين، ولكن يلح لهذا أيضا نتائج تحليل الاستبانة التي سيتناولها الباحث في الفصل الثاني.

## في مجال الصناعات:

هناك تحسن ملحوظ لمستويات الانتاج الصناعي في مقدونيا، حيث تشير البيانات إلى ارتفاع نسب الانتاج عن سابقتها في الأعوام الماضية<sup>4</sup>، ويشير الشكل أدناه إلى تطور ذلك في 2017/2016م، من -1.30 إلى 2.1، ومن -5.7 إلى -2.6، وهذا نمو ايجابي في المجال الصناعي وإن كان ضئيلا.

كما يواجه هذا القطاع مشكلة صعوبة الوصول إلى التمويل وذلك لعدم انخراط المصارف المقدونية بمشاريع ذات طابع يحوي على مخاطرة، وهو ما حثت عليه الخطة الاستراتيجية المقدونية للتطوير<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> [http://www.economywatch.com/world\\_economy/macedonia](http://www.economywatch.com/world_economy/macedonia)

<sup>2</sup> Biliana and Bojnek, **Development in agricultural and rural capital market of the FRYM**, No.9 October 2011, factor markets, page 10

<sup>3</sup> Govacev, Goran, **Financing agribusiness by state developments banks – in the case of Macedonia**, September 2013, Munich archive, page 13

<sup>4</sup> <https://ieconomics.com/macedonia-industrial-production>

<sup>5</sup> Competitiveness strategy and action plan of the republic of Macedonia 2016-2020, no publishing information.

الجدول (3) يوضح تطور نسب الانتاج في الاقتصاد المقدوني للأعوام 2017/2016

Macedonia	Latest	Reference	Previous	Range	
Industrial Production	-1.30	Feb 2017	-2.60	-14.50:24.50	percent
Manuf. Production	2.10	Dec 2016	-5.70	-23.70:38.50	percent

وتشتهر مقدونيا بالصناعات الغذائية، والمشروبات، والمنسوجات والكيماويات والحديد والصلب والاسمنت والطاقة والأدوية وقطع غيار السيارات<sup>1</sup>. والجدول أدناه يبين أكبر خمسة شركات مقدونية من حيث تحقيق الأرباح.

الجدول (4) يبين أكبر خمسة شركات مقدونية من حيث تحقيق الأرباح حسب القطاع

Number	company	Industry	Total Revenue
1	JOHNSON MATTHEY DOOEL, Skopje	Manufacture of other parts and additional accessories for motor vehicles	631,212,188
2	OKTA AD, Skopje	Manufacture of refined petroleum products	433,777,932
3	EVN AD, Skopje	Distribution of electricity	426,473,548
4	MAKPETROL AD, Skopje	Retailer of motor fuels and lubricants in specialized stores	347,097,888
5	AD ELEKTRANI NA	Production of electricity	254,333,960

<sup>1</sup> مرجع سابق

## المبحث الثالث: الجهاز المصرفي المقدوني وإمكانات إقامة عمل مصرفي إسلامي

يعتبر القطاع المصرفي في جمهورية مقدونيا أحد أكثر القطاعات حيوية في البلاد، ويشهد نسب نمو تعد الأعلى منذ عدة سنوات حيث قدرت في السنة الماضية فقط ب 8%<sup>1</sup>، وفي مقدونيا خمسة عشر بنكا مرخصا من البنك المركزي المقدوني<sup>2</sup>، وتشير الاحصاءات أيضا إلى أن ثلاثة بنوك من مجموع البنوك المرخصة تشكل ما نسبته 64.5% من الحصة السوقية<sup>3</sup>، وتعود ملكية العديد من هذه البنوك إلى مستثمرين خارجيين<sup>4</sup>.

وسنعرض في هذا الفصل إلى بيان طبيعة النظام المالي والمصرفي في جمهورية مقدونيا، والبنك المركزي وعلاقته بالبنوك الأخرى، وعلاقة البنك المركزي المتوقعة مع البنك الإسلامي المستقبلي، وإمكانات وفرص إنشاء مصرف إسلامي في مقدونيا.

### المطلب الأول: النظام المالي والمصرفي في جمهورية مقدونيا

تحولت مقدونيا منذ استقلالها عام 1991م من النظام الإشتراكي التي كانت تتبعه الدولة اليوغسلافية إلى النظام الليبرالي الرأسمالي، مما أدى إلى تغير في الأسواق وإلى ردادات فعل أنشأت انقساما مجتمعيا كبيرا، وهو ما أدى إلى ظهور حزبين كبيرين في البلاد الأول يتبنى النظام الرأسمالي الليبرالي وهو VMRO والآخر يتبنى النظام الإشتراكي وهو SDSM، ونظرا لسيطرة الحزب VMRO لأكثر من ثلاث دورات انتخابية متتالية وإعماله لهذا النظام الليبرالي فالآلية المتبعة في السوق حاليا هي الآلية الرأسمالية، والدولة الآن لها ما يعرف في علم الاجتماع الاقتصادي باسم دور الدولة الحارسة فقط، حيث لا تتدخل في العمليات الاقتصادية إلا من الناحية الرقابية والإشرافية والتنظيمية، بل وظهرت في البلاد أحد أسوأ مؤشرات طغيان الرأسمالية، وهي علميات الخصخصة، فقد تحولت أكثر من ستمئة شركة إلى

<sup>1</sup> [www.nbrm.mk/defaulten.asp?ItemID](http://www.nbrm.mk/defaulten.asp?ItemID)

<sup>2</sup> <http://www.nbrm.mk> , موقع البنك الوطني المقدوني، ويحتوي على احصاءات وأرقام تبين واقع النظام المصرفي في مقدونيا وكل ما ينظم أعمال المصارف في مقدونيا، وتشير عدد من المواقع الأخرى ذات العلاقة إلى أن عدد البنوك المقدونية العاملة في السوق تبلغ سبعة عشر بنكا، ولكن هذا ما وجده الباحث في الموقع الرسمي لهذه المؤسسة.

<sup>3</sup> <http://www.nbrm.mk/WBStorage/Files/superpolu-2-a.pdf>, pg.10, article about the structure of banking system in Macedonia

<sup>4</sup> المرجع السابق

شركة مساهمة عامة<sup>1</sup> مما أدى إلى ظهور الطبقة المجتمعية وانتشار كل من الفقر والبطالة في صفوف الشعب.

وتشير تقارير صندوق النقد الدولي إلى أن مقدونيا ما زالت تعاني من صدمة الخروج من النظام الاشتراكي والتحول إلى الرأسمالية، وأن عليها العمل على مزيد من الاجراءات والاصلاحات الاقتصادية للدخول في الاتحاد الأوروبي – وهو ما يراه مراقبون سياسيون أمرا بعيد المنال – خاصة في تعالي أصوات عدد من الدول للخروج من الاتحاد الأوروبي منها ما حصل مؤخرا بما يعرف بـ Brexit.

### المطلب الثاني: البنك المركزي المقدوني وعلاقته بالبنوك الأخرى

أنشئ البنك الوطني المقدوني عقب الاستقلال عام 1991م، وهو المؤسسة الوحيدة المسؤولة عن تنظيم قطاع المصارف في مقدونيا، ومهمته الرئيسة والأولى بناء على ما ينص عليه قانون البنك الوطني المقدوني: المحافظة على الاستقرار النقدي في البلاد<sup>2</sup>، ومن الأهداف الأخرى المشتقة للبنك: الإسهام في الحفاظ على استقرار السوق التنافسية للنظام المالي المقدوني.

والعملة الرئيسة للدولة المقدونية هي الدينار Denar MKD، ويستخدم اليورو على نطاق واسع في التعاملات التجارية الضخمة. وأما محافظ البنك المركزي المسؤول هو Dimitar Bogov وذلك منذ عام 2011م.

ويقوم البنك بدعم سياسات التنمية الاقتصادية للدولة من دون الإخلال بألية السوق المفتوحة القائمة على التنافسية<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> "اختبار نموذج الخصخصة يعتمد اعتمادا كبيرا على خصائص الاقتصاد المقدوني، الذي سبق أن شهد بالفعل ظاهرة الخصخصة. والواقع أن الخصخصة في مقدونيا بدأت في عام 1989م مع قانون رأس المال الاجتماعي في الاتحاد اليوغوسلافي السابق. في ذلك الوقت قامت حكومة رئيس الوزراء السابق ماركو فيتش في تطبيق مفهوم الخصخصة التي قامت باصدار أسهم صدرت لكافة موظفي الشركات المملوكة للدولة اجتماعيا، وفي هذه العملية تم خصخصة أكثر من 600 مؤسسة في مقدونيا تم تحويلها إلى شركات مساهمة أو إلى شركات ذات مسؤولية محدودة". .. " ترجمة عن بحث علمي محكم على الرابط الآتي: [www.jewishcommunitybitola.mk](http://www.jewishcommunitybitola.mk)

<sup>2</sup> <http://www.nbrm.mk/>, objectives of the National Macedonian Bank.

<sup>3</sup> المرجع السابق

ومن مهام البنك الوطني المقدوني المنوطة به حسب أهدافه المعن عنها في القانون<sup>1</sup>:

- 1- تصميم وتنفيذ السياسات النقدية.
- 2- المشاركة في تصميم نظام سعر الصرف.
- 3- إدارة الاحتياطات الأجنبية.
- 4- إدارة العملات الورقية والمعدنية لليورو.
- 5- جمع ووضع الاحصاءات لممارسة المهام المنوطة به حسب القانون.
- 6- تنظيم التراخيص البنكية، والاشراف على المصارف وصناديق الادخار وغيرها من المؤسسات المالية.
- 7- القيام بدور الوكيل المالي لحكومة جمهورية مقدونيا.
- 8- المشاركة في المؤسسات والمنظمات الدولية بشأن المسائل التي تدخل في نطاق اختصاصها.
- 9- تنظيم المعاملات وتسوية الأوراق والرقابة على الأسواق المالية.
- 10- القيام بأي أنشطة أخرى تتعلق بممارسة مهامها مما يحدده القانون.

هذا وتبلغ نسبة الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي المقدوني 2.5 مليار دولار وفق بيانات صندوق النقد الدولي IMF<sup>2</sup> أما تصنيف سندات الخزانة وفق تصنيف standard & Poor فهو BB- وهو تصنيف منخفض.

ويشرف البنك الوطني المقدوني على خمسة عشر بنكا هي كالتالي:

Rank	Name	Website	Owners / General Manager (s)
1.	Alpha Bank AD Skopje	<a href="http://www.alphabank.com.mk">www.alphabank.com.mk</a>	Alpha Bank, Greece
2.	Centralna Kooperativna Banka AD Skopje	<a href="http://ccbank.mk">ccbank.mk</a>	Central Cooperative Bank, Bulgaria
3.	Eurostandard Bank AD Skopje	<a href="http://eurostandard.mk">eurostandard.mk</a>	Nikolče Petrovski, Zoran Nikolovski
4.	Halkbank AD Skopje	<a href="http://halkbank.mk">halkbank.mk</a>	Halk Bankasi, Turkey

<sup>1</sup> المرجع السابق

<sup>2</sup> <https://www.gfmag.com/global-data/country-data/macedonia-gdp-country-report>

5.	Kapital Banka AD Skopje	<a href="http://capitalbank.com.mk">capitalbank.com.mk</a>	Alfa Group, Bulgaria
6.	Komercijalna Banka AD Skopje	<a href="http://www.kb.mk">www.kb.mk</a>	Hari Kostov, Ilija Iloski, M-r Maja Stevkova-Šterieva
7.	Stater Banka AD Kumanovo	<a href="http://www.staterbanka.mk">www.staterbanka.mk</a>	Central Cooperative Bank, Bulgaria (93,72%)
8.	Macedonian Bank for Development Promotion AD Skopje	<a href="http://mbdp.com.mk">mbdp.com.mk</a>	Assembly of the Republic of Macedonia
9.	NLB Tutunska banka AD Skopje	<a href="http://nlbtb.mk">nlbtb.mk</a>	NLB Group, Slovenia
10.	Ohridska Banka AD Ohrid	<a href="http://ohridskabanka.mk">ohridskabanka.mk</a>	Société Générale, France
11.	Poštenska Banka AD Skopje	<a href="http://postbank.mk">postbank.mk</a>	Makedonska Pošta
12.	Procredit Bank AD Skopje	<a href="http://procreditbank.mk">procreditbank.mk</a>	Procredit Group, Germany
13.	Sparkasse Bank AD Skopje	<a href="http://sparkasse.mk">sparkasse.mk</a>	Erste Group, Austria
14.	Stopanska Banka AD Bitola	<a href="http://www.stbbt.mk">www.stbbt.mk</a>	Pavle Cvetanoski, Nataša Nestorovska
15.	Stopanska Banka AD Skopje	<a href="http://stb.com.mk">stb.com.mk</a>	National Bank of Greece, Greece

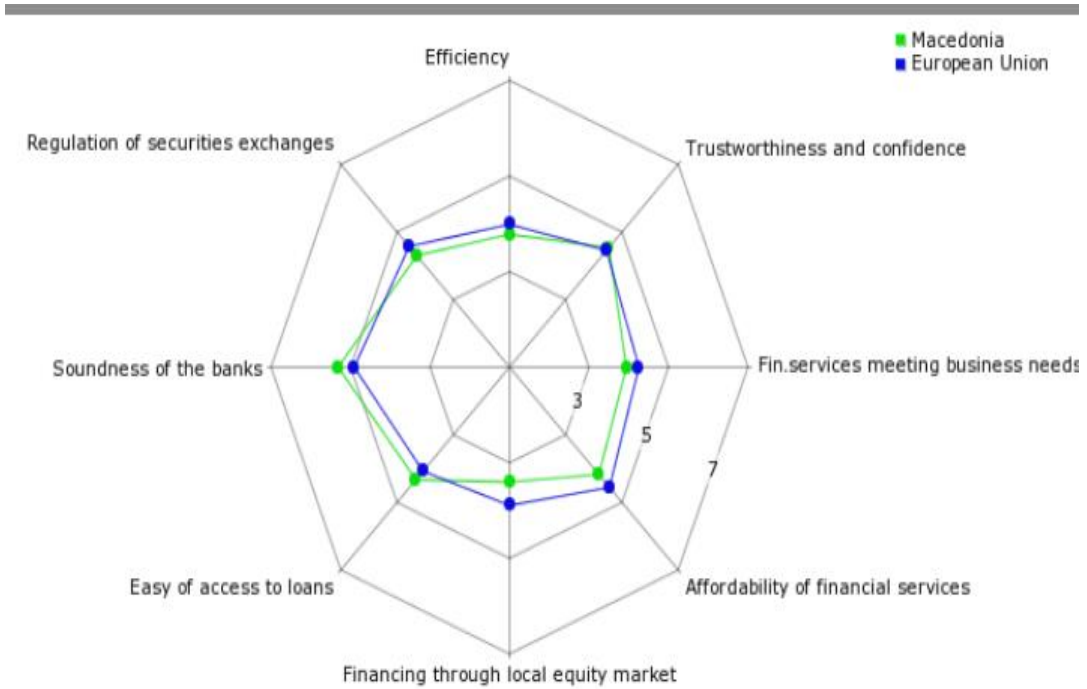
ويلاحظ أن ملكية عدد من البنوك هي ملكية أجنبية.

أما بالنسبة للتصنيفات والتقييمات للبنوك والأسواق المالية في مقدونيا؛ فإنه وفقاً لتقرير التنافسية العالمية للمنتدى الاقتصادي العالمي في 2016-2017م، سجلت الأسواق المالية 4.2 نقطة من الحد الأقصى 7.0 وهذا يعني أنها في المرتبة 57 من أصل 138 من الاقتصادات التي تم تحليلها. كما وسجلت سمعة البنوك المقدونية 5.3 نقطة من أصل 7 نقاط وفقاً لنفس المعيار آنف الذكر، وبذلك تحتل سمعة القطاع المصرفي المقدوني المرتبة 52 من ضمن



القطاعات التي عمل التقرير على تصنيفها، في حين كانت الثقة في السوق المالي المقدوني فقد سجل 4.5 نقطة على ذات المؤشر وهو ما يضعها في المرتبة 46 عالمياً<sup>1</sup>.

وفي الصورة أدناه شكل يوضح ما ذكرناه من التقرير التقييمي لقطاع المصارف في جمهورية مقدونيا Financial Stability Assessment للعامين 2016-2017م.



شكل 3 يوضح التقرير التقييمي للقطاع المصرفي المقدوني للعام 2016-2017

وبالرغم من تحقيق القطاع المصرفي المقدوني لنسب نمو جيدة إلا أن بعض الدراسات تشير إلى وجود عدد من المؤشرات السلبية وتوسع لعلاجها، ومن ذلك ما خلصت إليه الباحثة المقدونية ميري بوشكوسكا: " إن العدد الكبير للبنوك الصغيرة في مقدونيا يلعب دوراً رئيسياً في انخفاض الأرباح المستمر للقطاع بأكمله، وهناك ضرورة ملحة لتقليص أعداد البنوك في مقدونيا وذلك عن طريق عمليات الاندماج وشراء البنوك الكبيرة للبنوك الصغيرة، وذلك لتقوية المنافسة بين أفراد هذا القطاع، وستستفيد بذلك البنوك الصغيرة مما يلي:

<sup>1</sup> <https://thebanks.eu/countries/Macedonia>

- زيادة حصتها السوقية.
- توسعة نطاق الأعمال.
- زيادة نوعية وجودة الخدمات المقدمة.
- زيادة التنافسية.
- تخفيض التكاليف.
- تقوية رأس المال في هذه البنوك.

ولتحسين أداء القطاع المصرفي وربحيته بشكل عام، لا بد من إجراء إصلاحات هيكلية لهذا القطاع.. إلخ"<sup>1</sup>.

### المطلب الثالث: إمكانات إنشاء المصارف الإسلامية في مقدونيا

لقد أثبتت التجارب السابقة أن قطاع المصارف الإسلامية نجح في العديد من الدول التي تتشابه إلى حد ما مع حالة جمهورية مقدونيا، وعلى سبيل المثال لا الحصر فإن التجربة البوسنية قائمة وتحقق أرباحا ونسب نمو مرتفعة منذ عام 2001م، كما أنه تم تأسيس قسم لتدريس التمويل الإسلامي في جامعة سراييفو بالتعاون مع جامعة Bolton البريطانية منذ عام 2011م، وقد زاره الباحث وتحدث مع الأساتذة المختصين لمعرفة تفاصيل العمل المصرفي الإسلامي في البوسنة<sup>2</sup>.

وسنحاول في هذا المطلب بيان أهم الإمكانيات المتوفرة عند دولة مقدونيا وما يؤهلها لإنشاء عمل مصرفي إسلامي فيها.

### أولاً: الإمكانيات الاقتصادية:

بالرغم مما ذكرنا من ضعف الاقتصاد المقدوني النسبي إلا أنه ومع ذلك توجد بعض المؤهلات الاقتصادية في البلاد منها<sup>3</sup>:

- نمو الناتج المحلي الإجمالي.
- انخفاض نسب البطالة.
- زيادة الاستثمار الأجنبي.
- انخفاض نسب التضخم.
- اطفاء و سداد الديون على صندوق النقد الدولي.
- الزيادة في مستويات التصدير.

<sup>1</sup> Boshkoska, Meri, The profitability of banking sector in Republic of Macedonia, published by Canadian Center of Science and Education, International Journal of Economics and Finance, Vol.5 No.3, 2013, page 150

<sup>2</sup> زيارة الباحث الميدانية كانت في 2015م، وفي الملاحق توثيق لأحد المقابلات الحديثة مع الدكتور شكري راميفتش.

<sup>3</sup> ما ذكر مصدره برنامج الإصلاح الاقتصادي المقدوني " Republic Of Macedonia: National Republic Reform Program ", page 22

- زيادة الاتفاقيات التجارية.
- انخفاض عجز الميزان التجاري.
- زيادة التحويلات الخارجية إلى الداخل المقدوني

وهذه المعلومات تشجع على الاستثمار خاصة إذا عُرف أن هناك ترحيب للاستثمارات والمشروعات الضخمة في الداخل المقدوني، وأن الإصلاحات تعمل على تحسين المؤشرات الاقتصادية في البلاد لزيادة استقطاب هذه الاستثمارات.

### ثانياً: الإمكانيات الإدارية:

يعتبر نقص المهارات الإدارية أحد أهم الأسباب لفشل أي مشروع اقتصادي، وسيواجه مشروع إنشاء مصرف إسلامي في مقدونيا نقص الخبرات في هذا الجانب، ولكن يمكن تدارك هذا الأمر عن طريق الاستيراد الخارجي لخبراء الإدارة لهذه المصارف من دول ذات باع في هذا المجال كماليزيا ودول الخليج والأردن..إلخ.

والمصارف الإسلامية فيها قدر من التشابه مع المصارف التقليدية في الجوانب الإجرائية لذا يمكن الاستفادة من الكفاءات العاملة في المصارف التقليدية في مقدونيا وهي كثيرة نظراً لكثرة الخريجين في هذا المجال ونظراً لعدد البنوك الكبير نسبياً مقارنة بحجم الدولة. ويمكن تشكيل الخبرات الإدارية للمصارف الإسلامية عن طريق إقامة دورات متخصصة ومكثفة في بدايات العمل المصرفي الإسلامي في مقدونيا للتجهيز والتحضير لهذا العمل.

ويتحتم على البنك المركزي المقدوني في حال الموافقة على إنشاء مصارف إسلامية في البلاد إنشاء وحدات رقابة خارجية مستقلة تقوم بأعمال التدقيق الشرعي لمراقبة انضباط الأعمال المالية والإسلامية -حال قيامها- بمعايير الصناعة المالية الإسلامية العالمية مثل معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ( AAIOIFI ) ، ومعايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية IFSB، ولا بد أن يكون القائمين على هذا الشأن من المتخصصين أصحاب شهادات أكاديمية ومهنية ذات علاقة مباشرة في هذا المجال، وممن تتوافر فيهم كل من الخبرة والدراسة في العلوم الشرعية والاقتصادية في الجانبين النظري والعملي، ولا شك أنه دعم المنظمات الدولية غير الربحية لهذا الأمر متأكد في ظل رغبة مجتمع الصناعة المالية الإسلامية بالتوسع على نطاق عالمي.

### ثالثاً: الإمكانيات القانونية والتشريعية:

لا يوجد حالياً أي قانون خاص بالمصارف الإسلامية في مقدونيا، مع العلم بأنه لا يوجد قانون يمنع من إنشاء مصارف إسلامية في مقدونيا وذلك وفق استقراء الباحث الشخصي للقانون، وقد وافقه في هذا الباحث الاقتصادي ميلان أدزفسكي في مقاله المنشور في مجلة خبراء التمويل الإسلامي حيث يقول: " وجدنا من خلال الدراسة أنه لا توجد أي عراقيل لبدء عمليات مصرفية من هذا النوع"<sup>1</sup>. وإن كان هذا ليس مسلماً به فلا شك أن هناك بعض المستلزمات التي لا يوفرها النظام المالي مما سيسبب بعض المشكلات التي يمكن أن تحل عن طريق التفاهم والحوار وتعاون الحكومة المقدونية مع الجهات الإستثمارية الراغبة في بدء العمل المصرفي الإسلامي هناك، وهذا بحاجة إلى مزيد دراسة في الجانب القانوني.

ويتوقع الباحث أن إزالة بعض العراقيل المتوقعة لبدء العمل المصرفي قد تتلاشى مع وقوف عدد من النواب المسلمين بجانب التشريع الذي سي طرح للنقاش داخل مجلس النواب، كما أن الضغط الشعبي المتوقع وحاجة الدولة إلى الاستثمارات الخارجية لن تسمح بالوقوف أمام منع إصدار تشريع للمصارف الإسلامية.

### رابعاً: الإمكانيات الأخرى:

ومن أهم الإمكانيات الأخرى التي تعطي فرصة لإقامة عمل مالي إسلامي في مقدونيا ما يلي:

- عدد السكان المسلمين الذي تشكل نسبتهم ما يزيد عن ثلث عدد السكان على أقل تقدير.
- الكثافة السكانية العالية للمسلمين في بعض المدن المتجاورة مثل سكوبيا وتيتوفو وكومانوفو.
- وعي الشعب المقدوني تجاه حرمة الربا وخطورته، وأهمية التعاملات المالية الحلال، حيث أجريت دراسة على 500 شخص في مقدونيا من مدينة تيتوفو، بالإضافة لإجراء مقابلات مع 16 خبير ومختص من علماء دين، وقانونيين، ومصرفيين، لقياس الوعي الديني تجاه قضية الربا، ولقياس مدى وعي الشعب بموضوعات التمويل الإسلامي، وأظهرت النتائج أن غالبية المسلمين على وعي بمفهوم الربا وحرمة التعامل

---

<sup>1</sup> <https://ifinanceexpert.wordpress.com/tag/macedonia-islamic-finance/>  
Dr.Milan says: "Our study found that no legal obstacles to begin operation of the bank of this kind".

مع المصارف التقليدية، كما أظهرت فهم متوسط لموضوع المصارف الإسلامية وما تقدمه من خدمات<sup>1</sup>.

- عدم وجود منافسين، حيث لا يوجد أي عمل مصرفي أو مالي إسلامي في البلاد حتى تاريخ هذه الدراسة، وهذا سيمنح المستثمر فرصة كبيرة للنجاح؛ حيث ستكون الجهة المستثمرة صاحبة المبادرة الأولى والسبق لهذا المشروع في البلاد.
- التطور التقني المعلوماتي الكبير في مقدونيا، حيث تمتاز مقدونيا بكثرة قنوات التلفاز والإذاعة وسرعة شبكة الانترنت فيها، وكثرة وسائل الدعاية والإعلان ومتابعة الشعب الكبيرة لهذه الوسائل مما يسهل عملية إعلام الناس وتوعيتهم في فترة زمنية قصيرة.
- رغبة عدد كبير من خريجي كليات الاقتصاد والعلوم الإدارية إلى فتح آفاق جديدة ودخول قطاعات جديدة للعمل، منها القطاع المصرفي الإسلامي، وفي حال تطور العمل المصرفي الإسلامي ستتاح لهم فرص أخرى في شركات التأمين والأسواق المالية والأوقاف والإعلام والتدريب وغيرها.
- اهتمام غير المسلمين في أوروبا بهذا النوع من التمويل، وقد أشارت نتائج هذه الدراسة إلى حياد فئة من المجتمع غير المسلم في مقدونيا تجاه الموضوع، كما أشارت إلى موافقة فئة منهم على التعامل مع المصارف الإسلامية في حال إنشائها إذا قدموا خدمات مالية أفضل من غيرهم، وقد أشار لهذا الاهتمام عند غير المسلمين في أوروبا بالتمويل الإسلامي عدد من الباحثين<sup>2</sup>.

---

<sup>1</sup> Sherief and Amer, **knowledge and awareness of Islamic banking in Macedonia: an empirical evednace**, journal of global economics and entrepreneurship, page 1 2016

<sup>2</sup> بلعباس، عبد الرزاق، التمويل الإسلامي في فرنسا، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي في جامعة الملك عبد العزيز في جدة، ص 1 في الخلاصة، 2008م

## المبحث الرابع: أهمية تطبيق المصرفية الإسلامية في مقدونيا

إنّ تطور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات الحديثة بات يستلزم إيجاد مؤسساتٍ اقتصادية تسير حركة المعاملات المالية بطريقة تضمن الكفاءة والفاعلية، وذلك ضمن إطار التعاملات الحلال في أي بلد يوجد فيه المسلمون، ومن هنا خرجت فكرة المصارف الإسلامية قبل عدة عقود لتري حيز النور، وانتشرت بشكل كبير وسريع في أكثر من 76 دولة حول العالم، حيث صار إيجاد مصارف إسلامية في هذه المجتمعات ضرورة دينية اقتصادية اجتماعية للمسلمين وغيرهم للعديد من الأسباب، نذكر منها ما يلي إجمالاً، ثم نفضل فيها على حدة في مطلبين مستقلين تالياً.

- إنّ المصارف الإسلامية تلبي رغبة المسلمين في إيجاد قنوات من التمويل والتعامل الحلال، الذي بدوره يخلص المسلمين من براثن الربا والوقوع في تعاملات لا يقرها دينهم وشرعهم، وهذا ما يحتاجه مسلمو مقدونيا أمس الحاجة.

- إنّ المصارف الإسلامية مؤسسات اقتصادية هادفة للربح؛ إلا أن لها دوراً كبيراً في الأعمال الخيرية، ومن أهم مزاياها أنها تفعل فريضة جمع وأداء الزكاة في الأموال المستحقة لذلك لديها، مما يجعلها تقوم بواجب يعد من أهم فرائض الإسلام وشعائره فلا يحرم المستحقين من الفقراء والمساكين وغيرهم فوائد هذا المال الذي لا تؤخذ زكاته في مؤسسات أخرى كالبنوك التقليدية.

- إنّ المصارف الإسلامية تساعد على التنمية الاقتصادية والاستقرار الاقتصادي بما تتيحه من فرص للاستثمار الحلال، وفرص للمشاركة في النشاط الاقتصادي بتفعيل صيغ استثمارية كالمضاربة والمشاركة المتناقصة وغيرها، وهذا ما تحتاجه دولة مقدونيا التي تحوي على الكثير من الكفاءات في الموارد البشرية ولكنها تفتقد لرأس المال، فإتشاء مصارف إسلامية في مقدونيا سيساهم في توظيف الموارد وتوظيف أصحاب الكفاءات مما يعود على الناس وعلى الاقتصاد بالنتج والخير.

- إنّ المصارف الإسلامية تساعد في القضاء على الاحتكارات التي تفرضها الشركات المساهمة، وتساهم في صنع بيئة تنافسية محفزة، مما يسهم في الحد من الاحتكارات.

- تقوم المصارف الإسلامية بتعبئة المدخرات للمسلمين الذين لا يرغبون في التعامل مع بنوك ربوية وذلك عن طريق حفظ أموالهم بشكل لا يسهم في معاونّة المرابين على المحرمات، مما يساهم في استغلال هذه الأموال لصالح استثمارات مفيدة تعود على أصحابها بالنتج.

## المطلب الأول: أهمية المصارف الإسلامية في توفير معاملات مالية إسلامية حلال

جاء الإسلام ليضبط وينظم سلوك الإنسان في سائر أموره: الاعتقادية، والعبادية، والتعاملية؛ ولذا كان ديناً شاملاً يسعى لنهضة الإنسان في كل جوانبه واهتماماته، ولعل أبرز مظاهر العدل الإسلامي الظاهرة للناس هي تنظيماته الاقتصادية، فما جاءت الأحكام الشرعية المنظمة للتعاملات المالية إلا لتحقيق عدالة المعاملات البينية بين الناس، فالمقصد الشرعي الأسمى لهذه التشريعات هو تحقيق العدالة بين المتعاملين من منظور إلهي رباني شامل، لا منظور إنساني نفعي ضيق. وينتج عن ذلك تحقيق أهداف الاقتصاد الإسلامي.

ومن هذا المنطلق اشتملت الشريعة الإسلامية على عدد محدود من المحرمات الشرعية في جانب المعاملات المالية، وعلى عدد من الواجبات محدود من متطلبات هذا النشاط، وكل هذا لينتظم النظام ويحقق العدل والتوازن في التعاملات بين الناس، وفي هذا المطلب سنبين أبرز الممنوعات الإسلامية في النشاط الاقتصادي أو ما يسمى بأصول المحرمات، ومن ثم نعرض إلى البدائل الشرعية لهذه المحرمات.

### أولاً: أبرز المحرمات الإسلامية في النشاط الاقتصادي الإسلامي

#### يمنع الإسلام في نشاطه الاقتصادي كلا مما يلي:

1- الربا والظلم، قال الله تعالى: ﴿ وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا ﴾<sup>1</sup>، فالربا حرام لكونه أكل لأموال الناس بالباطل، وهو من أبرز وأظهر المحرمات في النظام الاقتصادي الإسلامي، ومن أجل صور الظلم في المجتمعات الإنسانية، وله أشكال وأنواع مفصلة في الكتب ذات العلاقة، وما هو معلوم من كثرة اهتمام علماء المسلمين به وتجنبه وتجنب ما يشبهه وتشديد النكير على متعاطيه وتفنيد الشبهات حوله، كونه يعد سبباً رئيساً للأزمات الاقتصادية في العالم وما ينتج عنها من آثار مدمرة، كما أنه يعد سبباً رئيساً للاحتكارات التي تؤدي إلى تداول الثروة بين عدد قليل من الناس؛ وهو ما نهى الله عنه بل وجعله مقصداً وحكمة من حكم تحريمه، حيث قال الله تعالى: ﴿ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ ﴾<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> سورة البقرة، 276

<sup>2</sup> سورة الحشر، 7

والربا أيضا سبب من أسباب التضخم وغلاء الأسعار، وانتشار البطالة والفقر، وهو ما يؤدي إلى حالة من الحقد الطبقي وينتج عنها تفكك اجتماعي وجرائم وثورات.. إلخ، يقول القانوني عبد الرزاق السنهوري رحمه الله: "كراهية تقليدية للربا لا في مصر فحسب، ولا في البلاد الإسلامية وحدها، بل في أكثر تشريعات العالم، فالربا مكروه في كل البلاد وفي جميع العصور"<sup>1</sup>، وقد فصل في بيان حرمة في جميع الأديان السماوية وآثاره الدنيوية المدمرة عدد من العلماء المسلمين<sup>2</sup>.

2- **الميسر**، ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا﴾<sup>3</sup>، فالقمار سبب لإنشاء العداوات والبغضاء بين الناس، كما أنه يصد عن ذكر الله بالتهاء أصحابه عن الواجبات الحقيقية، ولا ننسى أنه يشجع على الربح بدون عمل منتج حقيقي يعود بالنفع على المجتمع ولذا نهى عنه الإسلام وحرمه.

3- **الاحتكار**، وتعريفه اصطلاحاً: حبس الطعام حتى تزداد الأسعار غلاء وارتفاعاً، أما في الاقتصاد الحديث فيقصد به: انفراد شخص واحد أو جملة أشخاص، يتفوقون فيما بينهم، بحيث يكونون في الحقيقة بمثابة شخص واحد يبيع السلعة للمشتريين، أو انفراد شخص واحد بشرائها من مختلف البائعين<sup>4</sup>، يقول الطاهر بن عاشور رحمه الله: ( إن من مقاصد التشريع الإسلامي الرواج، وهذا ينظم عددا من الأحكام والضوابط الشرعية، منها تحريم الكنز التي سبقت الإشارة إليها، ومنها تحريم الاحتكار"<sup>5</sup>. وسنأتي له بمزيد تفصيل في المطلب الثاني.

4- **الغبين**، وهو أن يباع الشيء بربح فاحش زائداً عن ربح السوق، وهو منهي عنه لما فيه من إنشاء للعداوات والأحقاد بين الناس، كما أنه لا يحقق عدالة المعاملات بين الناس، والتوازن والعدالة مطلب إسلامي هام في التعاملات المالية.

5- **الجهالة والغرر والتغريب**، وهي سلوكات شائعة اليوم في عالم المال، ولا شك أن من يفعلها يحقق أرباحاً غير شرعية؛ لأنه يغرر بالناس ويخدعهم، والخداع والمكر محرمان في الشريعة الإسلامية وفي سائر الشرائع، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ( المكر والخديعة في النار)<sup>6</sup>

<sup>1</sup> الوسيط شرح القانون المدني 882/2، والدراسات التاريخية تؤيد ذلك. انظر: Homer and Sylla 2005

<sup>2</sup> Graeber 2011، نقلا عن كتاب أصول التمويل الإسلامي للدكتور سامي سويلم ص 66

<sup>3</sup> منهم الاستاذ الدكتور رفيق يونس المصري في كتابه الجامع في أصول الربا، فليراجع للفائدة.

<sup>4</sup> سورة البقرة، 219

<sup>5</sup> الدوري، قحطان، الاحتكار وآثاره في الفقه الإسلامي، كتاب ناشرون، الاردن، عمان، 2011، ص 33

<sup>6</sup> بن عاشور، الطاهر، مقاصد الشريعة الإسلامية، نشر دار النفائس، 2001، ص 464

<sup>6</sup> أخرجه البخاري معلقاً



6- **الغش والخداع**، وهو من المتفقات في المجتمعات الإنسانية أيضا، وبدون توفر أجواء من الصدق والشفافية لن تصلح سائر أمور المجتمعات، ولن تزدهر التجارة التي تقوم أساسا على الثقة، بل لن تنجح كافة الأعمال المنتجة، فقد أشارت النظريات الاقتصادية قديما وحديثا إلى أهمية الأمان والصدق والشفافية في ازدهار التجارة وتحركها بين البلدان، وقد شدد الإسلام النكير والوعيد على من يغشون ويخدعون الناس في تعاملاتهم فقال صلى الله عليه وسلم: ( من غشنا فليس منا )<sup>1</sup>.

7- **الكذب**، وهو خلق ذميم، ينفر الناس عن التعامل مع صاحبه، لذا جاء في الحديث: (يا نبي الله هل يكذب المؤمن قال: لا)<sup>2</sup>، والكذب عاقبته وخيمة في الدنيا والآخرة، فصاحبه مبعوض عند الله ومبعوض عند الناس، والكذب كما أنه يكون في الأمور العقديّة: ﴿ وَيَقُولُ الْأَشْهَادُ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَىٰ رَبِّهِمْ أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ ﴾<sup>3</sup>، كذلك يكون في التعاملات المالية وهو أكثر ما يكون بين الناس في هذه الأيام.

8- **التعامل بالمنتجات المحرمة والضارة**، وقد حرم الإسلام التعامل بها؛ لأنها لا تعود بالنفع على أفراد المجتمع، والكسب المتولد عنها كسب خبيث ناتج عن الاضرار بالآخرين ممن غرر بهم، وهذا التحريم منبعه قاعدة عامة في الدين الإسلامي، هي قوله صلى الله عليه وسلم: ( لا ضرر ولا ضرار )<sup>4</sup>، وهي أحد القواعد الأصولية الهامة التي يستطيع أن يستنبط منها المسلم الكثير من الأحكام الشرعية التي لم يرد فيها نص عن المشرع، هذا وقد حرم الله انتاج المنتجات الضارة أو بيعها أو الإعانة عليها، ومن أبرز المحرمات والمنتجات الضارة: لحم الخنزير، والكحول والمسكرات، والمخدرات بأنواعها، والدخان والأرجيلة، وتعاطي البغاء والمعونة عليه والاتجار به، وتصنيع الأسلحة وتجارتها لغايات الإضرار بالآخرين من الأبرياء، وغير ذلك مما هو معروف لدى أهل الاختصاص.

### ثانيا: البدائل الشرعية للتمويلات التقليدية وأبرز صيغ التمويل الإسلامي:

ومن المعروف أن الإسلام لا يحرم شيئا إلا ويوجد البدائل الشرعية له، وهذه البدائل نفعها أكبر من ضررها بخلاف ما حُرّم فضرره أكبر من نفعه، وقد حرم الإسلام الكحول وأباح مئات

<sup>1</sup> أخرجه مسلم، كتاب الإيمان، باب قوله صلى الله عليه وسلم: من غشنا فليس منا، ص 99، حديث رقم 101

<sup>2</sup> أخرجه الخرائطي، كتاب مساوئ الأخلاق، باب ما جاء في أخلاق المؤمن، الجزء الأول، حديث رقم 127

<sup>3</sup> سورة هود، 18

<sup>4</sup> أخرجه أحمد

بل آلاف المشروبات الأخرى، وحرمة الزنا وأباح الزواج والتعدد، وحرمة الخنزير وأباح لحوم البحار ولحوم الأنعام وغيرها، وحرمة الربا وأحل البيع، وهكذا .. إلخ.

وللنظام الاقتصادي الإسلامي منظومة بدائل شرعية للمحرمات الأنفة الذكر والمتداولة في الاقتصاديات العالمية اليوم، وكلها يمتاز بشقين هامين يُعطيانها المزية على غيرها من المنتجات التقليدية، وهما خاصيتي الكفاءة الشرعية وما يتولد عنها من رضا الله تعالى وبركته على المتعاملين، والكفاءة الاقتصادية وما يتولد عنها من إنتاجية وتنمية اقتصادية، وهذه المنتجات هي منتجات ذات أصالة تاريخية أثبتت أنها من أهم الارتفاقات الإنسانية المولدة للفوائد الحقيقية وللانتاج الحقيقي الذي يعود خيره على المجتمع.

**ومن أبرز هذه العقود:**

**1- البيع الآجل:** " هو عقد بيع لسلعة مملوكة لبائعها، يتم تسليمها عند العقد ويدفع ثمنها في موعد لاحق، ويكون هذا الثمن الآجل أكثر من الثمن الحال، فمعنى التمويل فيه إذن بتأجيل دفع الثمن مع تعجيل تسليم السلعة ومع الزيادة في الثمن التي تشكل الربح التمويلي في هذا العقد".<sup>1</sup>

**2- عقد السلم:** هو عكس البيع الآجل، والجمهور لا يفرقون بين السلم والاستصناع إلا أن الحنفية يضعون بعض التفريقات، " والسلم تمويل للمنتج الذي يحصل على ثمن السلعة، مقابل التزامه بتسليم السلعة في المستقبل، فهو بذلك ينشئ ديناً عينياً بكمية من السلع المباعة، يستحق تسليمها في أجل محدد في العقد".<sup>2</sup>

**3- عقد الاستصناع:** وهو عقد يشتري به الحال شيء مما يصنع صنعا يلتزم البائع بتقديمه مصنوعاً بمواد عنده، بأوصاف مخصوصة، وبثمن محدود.<sup>3</sup>

ويعمل هذا العقد على تسهيل عملية تمويل معدات معينة ومشاريع تحت الإنشاء كتطوير العقارات أو توسيع مرافق.

**4- عقد المضاربة:** " نوع من شركة بين المستثمر، الذي تسميه كتب الفقه رب المال، والمدير الذي يسمى المضارب، من أجل تحقيق ربح يوزع بينهما حسب العقد. فالمضاربة عقد استثمار

<sup>1</sup> قف، منذ، أساسيات التمويل الإسلامي، الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية، 2011، ماليزيا

<sup>2</sup> المرجع السابق

<sup>3</sup> الزرقا، مصطفى أحمد، " عقد الاستصناع ومدى أهميته من الاستثمارات الإسلامية المعاصرة"، ط1، ص:20

يقوم على تعاون المستثمر مع المدير على أساس تحمل المخاطرة لكليهما. إذ المضارب يدخل في العقد على حصة من الربح، فإذا لم تنتج المضاربة ربحاً لا يحصل المدير على تعويض لعمله، أما الخسارة فباعتبارها نقصاً في مال المستثمر ينبغي أن يتحملها المستثمر رب المال وحده".<sup>1</sup>

**5- عقد المشاركة:** وصورته أن يمول البنك المشروع موضوع المشاركة بمبلغ من المال، والعمل بمبلغ آخر، ويصبح البنك والعمل مالكين لرأس مال الشركة، وتوزع الأرباح بينهما بحسب الاتفاق، أما الخسارة فإنها تكون بقدر حصة كل طرف في رأس المال، بالنسبة والتناسب.

وهو من أهم الصيغ، بل قد سميت عديد من البنوك التي تمارس النشاط المالي الإسلامي بالبنوك التشاركية.

**6- عقود المزارعة والمساقاة:** والمزارعة هي عقد بين مالك أرض ومزارع مستعد للعمل فيها، ومشاركة بنسبة يتفقان عليها كالنصف أو الثلث أو الربع مثلاً<sup>2</sup>، أما المساقاة فهي دفع الشجر لمن يسقيه ويعمل عليه بجزء معلوم من ثمره، كالنخل، وشجر الرمان، والعنب، ونحو ذلك.<sup>3</sup>

**7- عقد الإيجار:** وينقسم إلى قسمين:

**1. الإيجار التشغيلي:** وهو بيع للمنفعة، فهو عقد معاوضة على منفعة أصل منتج للمنفعة، وهو عقد تمويلي هام؛ لأن المستأجر سيحصل على الحق باستعمال أصل ثابت أو آلة لفترة محددة قد لا تمكنه قدراته الطبيعية من شراءها وتملكها.

**2. الإيجار التمويلي:** وعرفه الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية على أنه: " وسيلة تمويلية تجمع بين صيغة البيع وصيغة التأجير وتقوم على أساس اتفاق طرفين على بيع أحدهما للآخر سلعة معينة ويحددان قيمتها تحديداً نهائياً، إلا أن هذه العلاقة لا تحدث آثارها فتنقل ملكة السلعة المبيعة إلى المشتري الجديد مباشرة ولكن تظل العلاقة بينهما محكومة بقواعد عقد الإجارة لحين

<sup>1</sup> قحف، منذ، أساسيات التمويل الإسلامي، الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية، 2011، ماليزيا  
<sup>2</sup> شاشي، عبد القادر، العقود الإسلامية الممكنة لتمويل الزراعة، محاضرة أقيمت بمؤتمر هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات التمويلية الإسلامية، البحرين، 2012  
<sup>3</sup> المرجع السابق، بتصرف

إتمام المشتري سداد أقساط إجارية تعادل قيمة ثمن المبيع المتفق عليه"<sup>1</sup>، وغيرها من العقود المولدة التي تلتزم ضوابط الشريعة الإسلامية وتتفق مع مبادئ وأسس التمويل الإسلامي، وهي معروفة للمتخصصين ليس هذا مكان بسطها فليرجع إليها في مظانها.

## المطلب الثاني: أهمية المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية بتعزيز الاستثمار ومحاربة الاحتكار وتقديم خدمات خيرية

المصارف الإسلامية جزء من منظومة الاقتصاد الإسلامي، فالحاجة للمصارف في أي مجتمع معاصر حاجة ماسة، فهي محطات لتجميع النقود وإعادة تدويرها وضخها إلى الأسواق، بالإضافة لتقديمها العديد من الخدمات المالية الهامة كحفظ النقود، ونقلها، والمشاركة في تمويل الإنتاج وتوزيع الثروة بالطرق الصحيحة وفق أولويات التنمية لسد حاجات المجتمع المختلفة..

وفي حال سارت المصارف الإسلامية وفق المنهج الاقتصادي الإسلامي المرسوم لها وفي إطار سليم من التعاملات الحلال، فإنها حتما ولا محالة ستساهم في تعزيز الاستثمار ومحاربة الاحتكار وتسهم في دعم القطاع الخيري الذي لا بد أن يوجد في كل اجتماع إنساني لتفادي تقصير وهنات وأخطاء وسوء التوزيع في القطاع الانتاجي المبني على المغالبة والمشاحة، وهذا من مظاهر رحمة الدين الإسلامي بالضعفاء والمساكين والمحوجين والمعوزين، وفيما يلي توضيح لمدى إمكانية مساهمة المصارف الإسلامية في التنمية، ودورها في كل من تعزيز الاستثمار ومحاربة الاحتكار وتوفير الخدمات الخيرية.

### أولاً: مدى إمكانية إسهام المصارف الإسلامية في التنمية:

ويبين صالح العلي ذلك من خلال فروض تدعم فرضية إسهام المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية قائلا:

"من الفروض التي تبين مدى قدرة المصارف الإسلامية في التنمية ما يلي:

<sup>1</sup> قرار مجلس مجمع الفقه الإسلامي المنبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامي، في دورته الثانية عشرة بالرياض في المملكة العربية السعودية، من 25/جمادى الآخرة 1421 هـ ، الموافق 28/أيلول/2000م، مجلة المجمع ( العدد الثاني عشر، ج1، ص 313 ).

1- إنّ المؤسسات المصرفية الإسلامية – من حيث إنها تتعامل بالمشاركة – أكثر قدرة على تجميع الأرصدة النقدية القابلة للاستثمار.

2- المصارف الإسلامية أكثر قدرة على توزيع المتاح من الموارد النقدية على أفضل الاستخدامات لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

3- إنها بتوزيع الموارد المالية على أسس الإنتاجية والكفاءة الاقتصادية تسهم بشكل مباشر في توزيع الدخل القومي على نحو عادل خلال عملية التنمية، وقضية عدالة التنمية لا تبالي بها المؤسسات المصرفية الربوية.

4- إنها تشجع السلوك الإيجابي الدافع لعملية التنمية، على عكس المؤسسات المصرفية الربوية<sup>1</sup>.

ويدل على هذا ما يلي: أن المصارف الإسلامية تتحرى الحلال في معاملاتها، وتشرك المتعاملين معها في توجيه السياسة واتخاذ القرار، كما أنها تلتزم في تمويلاتها بأولويات الإنتاج والتنمية ولها قدرة على تعبئة الموارد بالإضافة أنها لا تقدم سيولة ولكن سلعا حقيقية.

#### ثانيا: تعزيز الاستثمار

إنّ المصارف الإسلامية باعتبارها جزءا من منظومة الاقتصاد الإسلامي فهي ملزمة بتحقيق أهدافه التنموية، وملزمة بتشجيع الاستثمار، وهذا يكون في الوضع الطبيعي عن طريق توجيه البنك المركزي المصارف بدعم قطاعات معينة عن طريق تمويلها بالعقود المتوافقة مع الشريعة وبالتالي تحقيق دعم حقيقي للقطاعات الإنتاجية، وعلى سبيل المثال فإن كثيرا من الدول فيها عدد كبير من الكفاءات في شتى التخصصات ولكنها كفاءات معطلة لا تستغل نتيجة عدم توفر رأس المال، والمصرف الإسلامي عن طريق صيغ المضاربة والمشاركة سيوظف الأموال مع هذه الكفاءات لإنشاء مشروعات تنعكس إيجابيا على الاقتصاد، ومن المعلوم أنه كلما زاد الاستثمار انخفضت نسب البطالة، وزال ما يرافق البطالة من مشكلات اجتماعية ونفسية تعاني منها المجتمعات اليوم.

<sup>1</sup> العلي، صالح حميد، المؤسسات المالية الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، سوريا، دمشق، من إصدار مركز دراسات الاقتصاد الإسلامي، 2008، ص 505

" لذا فمن الطبيعي على المصرف الإسلامي باعتباره البديل الأصيل للمصارف التقليدية، وكونه يلغي اعتبار النقود كبضاعة، أن يجتهد ويقدم الصيغ التمويلية التي تكفل له الحصول على الإيرادات اللازمة لممارسة نشاطه كبديل عن نظام الفائدة الثابتة، الذي تركز عليه نظرية الإقراض والتمويل في المصارف التقليدية"<sup>1</sup>.

وكل هذا يعزز الاستثمار ويوجه الانتاج ويشرك الناس فيه، وهو مطلب شرعي ودنيوي هام تسهم فيه هذه المؤسسات الاقتصادية التنموية.

### ثالثاً: محاربة الاحتكار:

من الأسس الإسلامية في الاقتصاد الإسلامي تحريم الاحتكار، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ( لا يحتكر إلا خاطئ )<sup>2</sup>، وذلك لأن الاحتكار يؤدي إلى سوء توزيع الثروة ويؤدي إلى التحكم بالأسواق وتمكن فئة قليلة من السيطرة عليها وهذا يناقض مبادئ العدالة الاجتماعية.

ونشير إلى أن السماح للمصارف الإسلامية بالعمل وعدم الحجر عليها وتقليص أعداد رخصها الممنوحة من قبل الجهات المنظمة يؤدي إلى تحسين المنافسة بين المصارف مما يؤدي إلى خفض الأسعار، فارتفاع أسعار خدمات بعض المصارف الإسلامية يعود نتيجة تفردها في سوق التمويل، فالعرض قليل والطلب كبير بسبب حب الناس للإسلام والتعامل الحلال والبعد عن جريمة الربا وبالتالي ترتفع الأسعار بشكل ديناميكي، ومن هنا فإن للسلطات التنظيمية دوراً كبيراً في تحسين صورة المصارف الإسلامية بالسماح بدخول المنافسين إلى الأسواق التي تحوي طلباً كبيراً على المصرفية الإسلامية، فالمصرف الإسلامي باعتباره مؤسسة هادفة إلى الربح قد لا تعنى بخفض الأسعار إذا زاد الطلب عن قدراتها.

ويقول الأستاذ زعبنوت في المنافسة بين المصارف الإسلامية: " وقد أدت المنافسة التي فرضتها المصارف الإسلامية إلى إبراز ما يسمى بتحرير تجارة الخدمات والبنوك والإسلامية وهو قطعاً يصب في محاربة الاحتكار، فإن النجاح الذي حققته المصارف الإسلامية كان بفضل جهود القائمين على أمرها، وبمساعدة الحكومات والسلطات النقدية في تلك الدول، بمعنى أن هناك درجات من الحماية منحت لها، وفي ظل اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المصرفية، سوف

<sup>1</sup> المشهوراوي، أحمد حسين، تقييم دور المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية في فلسطين، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة، 2003  
<sup>2</sup> أخرجه الترمذي، كتاب البيوع، باب ما جاء في الاحتكار، ص 404، حديث رقم 1272

يتم تقليل الامتيازات الممنوحة للبنوك الإسلامية إذ يتوجب عليها الاستعداد التام للعمل وفقا لنصوص الاتفاقية<sup>1</sup>.

#### رابعاً: تقديم خدمات خيرية

ومن المفترض والمرغوب في المصارف الإسلامية أن تتحمل جزءاً من المسؤولية الاجتماعية باعتبارها أحد أهم مكونات المنظومة الاقتصادية المعاصرة، ولكن لا شرع ملزم يأمر بذلك ولا قانون في حدود علم الباحث، وإنما التزام أخلاقي، وتقوم بعض الدول حالياً بتشجيع هذا المؤسسات على هذا بتخفيض الضرائب على الشركات والمؤسسات التي تسهم في دعم المجتمع وتقديم خدمات خيرية له حفزاً لهذا السلوك الحميد. ويحث المجتمع بكافة مكوناته المصارف أن تتولى جزءاً من المسؤولية الاجتماعية باعتبارها مؤسسات اقتصادية هامة تتلقى دعمها ونجاحها من الهيئة الاجتماعية، وبالتالي يلقي على عاتقها أن ترد جزءاً ومردوداً من الفرص التي يتيحها المجتمع لها في تحصيل هذه الأرباح.

يقول الأستاذ عرابي مصطفى: "تعكف العديد من المؤسسات المالية الإسلامية في الوقت الراهن كل حسب خصوصيات المحيط الذي تعمل فيه على وضع خطط وبرامج وتطوير منتجات أكثر تماشياً مع المفهوم الحديث للمسؤولية الاجتماعية. وإن كان الطابع الخيري لا يزال يطغى على العديد من الممارسات المسجلة، ويمكن تلخيص هذه التوجهات على سبيل الذكر لا الحصر:

- إنشاء صناديق للعمل الخيري والنفع العام كصناديق الزكاة
- إنشاء الأوقاف.
- إنشاء محافظ للقرض الحسن لمساعدة المحتاجين و تمويل نشاطات اقتصادية للفئات المحرومة.
- تمويل حملات توعية للتكافل الاجتماعي ورعاية الأيتام والمسنين وذوي الاحتياجات الخاصة وتوزيع المساعدات وإطعام الصائمين في رمضان.
- تمويل البرامج والمؤسسات التعليمية بتقديم المنح الدراسية للطلاب المسلمين و الإستشفائية ذات الطابع الاجتماعي.
- تمويل برامج للحفاظ على البيئة.

<sup>1</sup> زعبوت، محمد علي، تطبيق المصرفية الإسلامية في سلطنة عمان: المعوقات والحلول، رسالة ماجستير (اليرموك)، قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية، 2011، ص 84

وكل هذا من الأعمال التي تشكر عليها المصارف الإسلامية.  
ولا ننسى أن نشير " إلى أنه قد برز في الآونة الأخيرة توجه داعم للمسؤولية الاجتماعية على مستوى المؤسسات الخيرية لرعاية العمل المالي الإسلامي، وذلك من خلال تقنين العمل الاجتماعي.

ومن أمثلة ذلك إصدار هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية مؤخرا لثلاثة عشر معيارا تعالج المسؤولية الاجتماعية مثل التزامات الشركاء (العملاء) ورفاه العاملين، والصدقات، والبيئة .. إلخ "1.

---

<sup>1</sup> مأخوذ من مداخلة منشورة إلكترونيا تحت عنوان: "المسؤولية الاجتماعية للمصارف الإسلامية- تحليل تجريبية المصرف الإسلامي للتنمية"، للأستاذ عرابي مصطفى بتصرف كبير وزيادة من المرجع السابق.



الفصل الثاني: الدراسة الميدانية لمتطلبات إنجاح تطبيق

المصرفية الإسلامية

المبحث الأول: منهجية عينة الدراسة وجمع المعلومات

المبحث الثاني: تحليل ومناقشة نتائج الدراسة

## مقدمة:

يحتوي هذا الفصل توضيحا لمنهجية الدراسة المتبعة، بحيث يتناول الفصل كل من أسلوب جمع البيانات، ومنهجية تطوير أداة الدراسة والتعريف بها، ومجتمع الدراسة، وعينة الدراسة، والاختبارات الخاصة بأداة الدراسة، والأساليب الاحصائية المستخدمة في تحليل البيانات، ثم يناقش خصائص عينة الدراسة، ويعرض أخيرا في مبحث مستقل إلى تحليل البيانات التي تم جمعها.

## المبحث الأول: منهجية الدراسة الميدانية وجمع المعلومات

### المطلب الأول: منهج الدراسة:

استخدم الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي المسحي الذي يتناول دراسة أحداث وظواهر وممارسات قائمة ومتاحة للدراسة دون أن يتدخل الباحث في مجرياتها وعلى الباحث أن يتفاعل معها بالوصف والتحليل وذلك عن طريق أداة الدراسة على عينة الدراسة.

### المطلب الثاني: أسلوب جمع البيانات

اعتمدت هذه الدراسة على كل من المصادر الأصلية المتمثلة بالكتب والرسائل والأبحاث العلمية المحكمة، وعلى المصادر الثانوية من شبكة الانترنت والمقالات والأخبار، أما أسلوب جمع البيانات فهو عبر الاستبانة العلمية المحكمة، وفيها يسعى الباحث إلى رصد كل من التوجهات العامة في البلد تجاه إنشاء مصارف إسلامية فيها، ومستقبل وآفاق هذه المصارف، ودور كل من الدعاية والاعلام في هذا، ومدى تعزيز مكانة المسلمين في مقدونيا جراء إنشاء هذه المصارف.

كما أن الباحث لجأ إلى أسلوب المقابلة والسؤال حيث تمت مقابلة مستشاري رئيس الجمهورية المقدونية ومندوب محافظ البنك المركزي للشؤون العامة والتعامل مع الجمهور، وبعض العاملين في المصارف المقدونية وبعض المتخصصين في الشؤون الإسلامية والمالية في البلقان، لأخذ مزيد من المعلومات حول الموضوع.

## المطلب الثالث: تطوير أداة الدراسة والتعريف بها:

### أولاً: تطوير أداة الدراسة:

- بناء على أهداف الدراسة الميدانية فقد تم إعداد استبانة علمية بعد قيام الباحث بـ:
- 1- استعراض الأدبيات المتعلقة بالدراسات الميدانية في حقل الاقتصاد الإسلامي.
  - 2- الاستعانة بالاستبانات المخصصة لأغراض التقييم المتعلقة بدراسات مشابهة.

### ثانياً: التعريف بأداة الدراسة:

تتكون أداة الدراسة من استبانة موجهة للجمهور المقدوني بشقيه المسلم وغير المسلم، واشتملت على المتغيرات السكانية التالية: الجنس، العمر، والمؤهل العلمي، ونوع العمل، ومكان السكن، والديانة.

### أما بالنسبة لمجالات الاستبانة فهي كما يلي:

**المجال الأول:** الانطباع العام لفكرة إنشاء مصارف إسلامية في مقدونيا.

**المجال الثاني:** توقعات مستقبل المصارف الإسلامية في مقدونيا.

**المجال الثالث:** الفرص والتهديدات التي تواجه المصارف الإسلامية في مقدونيا.

**المجال الرابع:** مجال الدعاية والإعلام.

وكما هو متبع في معظم الدراسات، فقد تم استخدام مقياس مكون من خمس درجات (1-5) من الإجابات حسب مقياس ليكرت الخماسي (Likert Scale)، وهو مقياس فنوي مكون من خمس درجات لتحديد درجة موافقة أفراد عينة الدراسة على كل فقرة من فقرات أداة الدراسة، ومن ثم تحويلها إلى بيانات كمية يمكن قياسها احصائياً، ومن ثم إعطائها أوزاناً نسبية، كما في الجدول الآتي:

#### جدول 4 درجات مقياس ليكرت Likert Scale

الوزن النسبي	درجة الموافقة	درجة المقياس
0-20%	1	موافق بشدة
21-40%	2	موافق
41-60%	3	محايد
61-80%	4	معارض
81-100%	5	معارض بشدة

#### المطلب الرابع: صدق أداة الدراسة:

وقد اشتملت الاستبانة بصورتها الأولية على 21 فقرة وبعد عرضها على المختصين والخبراء تم إجراء تعديلات عليها لمراعاة الواقع المقდوني فصارت في 30 فقرة، ومن ثم أعيد تحكيمها مرة أخرى للاعتماد النهائي<sup>1</sup> والترجمة والتوزيع التجريبي والنهائي وبذلك صارت الاستبانة 36 فقرة تغطي أربع مجالات رئيسية وتم الاستعانة بالمحكمين لمعرفة ما يلي:

- مدى شمول الفقرات للجانب المدروس.
- مدى وضوح الفقرات وسهولتها ومناسبة عددها للتوزيع.
- إضافة ما يروونه مساعدا لتحقيق هدف الدراسة.

#### المطلب الخامس: مجتمع وعينة الدراسة

##### أولاً: مجتمع الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في المسلمين وغير المسلمين المقدونيين، ولكون المسلمين منتشرين في الجزء الغربي من البلاد ولكن يتعذر معرفة دقيقة بعددهم، فقد تم اعتماد التقسيم المناطقي لأغراض الدراسة، وتفاوتت التقديرات في تعداد الجمهور المقدوني المسلم ولا توجد حتى الآن

<sup>1</sup> وقد اعتمد الاستبانة بعد موافقة المشرف كل من: الأستاذ الدكتور محمد تلجي، الأستاذ الدكتور أحلام مطالقة، الدكتور عدنان خطاطبة من قسم الدراسات الإسلامية في جامعة اليرموك.

احصاءات دقيقة حول الموضوع، لكن تقدم الإشارة إلى أنهم يتجاوزون الثلث وفق جميع الاحصائيات.

### ثانياً: عينة الدراسة:

تم اختيار عينة عشوائية بسيطة من 700 فرد تم اختيارهم عشوائياً بحيث يمثلون الجمهورية المقدونية حسب التقسيم الآتي:

حسب طبيعة المهنة وحسب طبيعة الأديان، فقد تم اختيار ما نسبته 85% من المسلمين، واختيار 15% للنصارى والديانات الأخرى إن وجد، وأما حسب طبيعة المهنة فقد تم الاختيار كما يلي<sup>1</sup>:

- **موظفي البنوك:** اختار الباحث ما نسبته 15% من العاملين بالبنوك لأن الدراسة تتعلق بالبنوك؛ إضافة لأنهم يمتلكون المعلومات الكافية عن العمل في البنك وبعض العلاقات مع البنك المركزي المقدوني، كما أنه يتوافر لديهم معلومات عن الزبائن وطبيعة تفكيرهم، ولمعرفة وآراءهم حول القضايا المتعلقة بالتمويل الإسلامي.
- **موظفي الحكومة:** اختار الباحث ما نسبته 23% من الموظفين الحكوميين والذين يتوقع أن تتوافر لديهم المعلومات الكافية حول البنوك أو التعامل معها.
- **الطلاب:** اختار الباحث ما نسبته 23% من الطلاب، وذلك لأن هناك عدد كبير من الطلاب يتعاملون مع البنوك نظراً لازدهار عمليات الدفع الإلكتروني في أغلب أرجاء العالم ومن ذلك مقدونيا.
- **القطاعات الأخرى:** اختار الباحث ما نسبته 40% لمختلف القطاعات الأخرى للتعبير عنها حيث أن القطاعات المعنية بالتعامل مع المصارف الإسلامية كثيرة.

### أولاً: اختبار ثبات الأداة:

تم استخدام اختبار كرونباخ ألفا ( Cronbach's Alpha ) والذي يقيس مدى ثبات الاستبانة بحيث إذا تم توزيع الاستبانة على نفس العينة فإن النتائج يجب أن تتقارب فوق 0.6 حيث بلغت قيمة ألفا 0.85 وهي نسبة ممتازة كونها أعلى من النسبة المقبولة 0.6 .

<sup>1</sup> تم الاستفادة من المنهجية المذكورة من رسائل ماجستير مشابهة في قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية في جامعة اليرموك، دراسة ناريمي، وزعينوت، وأبو شعله وغيرهم.

المطلب السادس: متغيرات الدراسة:

أولاً: المستقلة ( Independent Variables )

وكانت كما يلي:

- العمر وله ثلاثة مستويات هي ( 17-27، 28-39، 40 سنة فما فوق )
- الجنس وله مستويان ( ذكر – انثى )
- العمل وله أربع مستويات ( موظف في البنك، طلاب، موظف حكومي، أخرى )
- الديانة وله ثلاثة مستويات ( مسلم، نصراني، أخرى )

ثانياً: المتغيرات التابعة ( Dependent Variable )

وتتمثل في استجابات أفراد العينة على الاستبانة المستخدمة في الدراسة الميدانية.

المطلب السابع: الأساليب الإحصائية في تحليل البيانات:

من أجل المعالجة الإحصائية استخدم الباحث برنامج SPSS الإحصائي وذلك للحصول على النتائج التالية:

1- الأساليب الإحصائية الوصفية: كالتوزيع التكراري ( Frequency Distribution )، والنسب المئوية ( Percentage )، والوسط الحسابي ( Mean ) والانحراف المعياري ( Standard Deviation ).

2- اختبار T للمجموعات المستقلة ( Independent sample t-test ) بهدف اختبار الفروق تبعاً لمتغيرات الدراسة.

3- تحليل التباين الأحادي ( ANOVA ( One-Way Analysis of Variance ).

4- معامل كرونباخ ألفا ( Cranbach Alpha ) بهدف التحقق من الاتساق الداخلي لأداة الدراسة كأحد المؤشرات على ثباتها.

## ثانياً: خصائص عينة الدراسة:

اشتملت عينة الدراسة على المتغيرات السكانية التالية: الجنس، والعمر، والمؤهل العلمي، والعمل، ومكان السكن، والديانة، وفي الجدول أدناه توضيح لتوزيع العينة على حسب هذه المتغيرات.

**1) الجنس:** يظهر توزيع العينة حسب الجنس أن نسبة استجابة الذكور كانت أكبر من نسبة استجابة الإناث، حيث بلغت نسبة الذكور حوالي 80.4% من عينة الدراسة، بينما بلغت نسبة الإناث حوالي 19.6% ، ويظهر الجدول أدناه توزيع العينة حسب الجنس.

جدول 5 توزيع عينة الدراسة حسب الجنس

الجنس	تكرار	نسبة
ذكر	406	80.4%
أنثى	99	19.6%
المجموع	505	100%

**2) العمر:** يظهر توزيع العينة حسب العمر تركزها في الفئة العمرية 28-40 سنة بنسبة بلغت 48.12% من عينة الدراسة، وهي أكثر الفئات عناية بالكسب والشؤون المتعلقة بالمال، بينما بلغت في الفئة العمرية 17-27 حوالي 35.05% من عينة الدراسة، بما يعكس أن النسبة الأكبر كانت للشباب والراشدين، في حين بلغت نسبة كبار السن أكثر من 40 سنة 16.83% من الاستجابات، ويبين الجدول أدناه توزيع عينة الدراسة حسب العمر والنسب المئوية لكل فئة.

جدول 6 توزيع عينة الدراسة حسب العمر

العمر	تكرار	نسبة
من 17-27 سنة	177	35.05%
من 28-40 سنة	243	48.12%
أكثر من 40 سنة	85	16.83%
المجموع	505	100%

**(3) المؤهل العلمي:** يظهر من توزيع العينة وفقا للمستوى التعليمي أن الاستجابات الأكثر هي لصالح حملة درجة الشهادة المتوسطة بكالوريوس بنسبة بلغت 56.44% من مجموع الاستجابات، في حين بلغت استجابة حملة الشهادات العليا 19.8%، مما يدل على ارتفاع نسبة المتعلمين تعليما عاليا في جمهورية مقدونيا، ونسبة 23.76% هم أصحاب الشهادة المدرسية، ويظهر الجدول أدناه توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي.

جدول 7 توزيع عينة الدراسة حسب العمل

المؤهل العلمي	تكرار	نسبة
شهادة مدرسية	120	23.76%
بكالوريوس	285	56.44%
دراسات عليا	100	19.80%
المجموع	505	100%

**(4) العمل:** يظهر توزيع العينة حسب العمل أن النسب متقاربة ومنتوزعة على القطاعات الثلاث وهو أمر جيد في التعبير عن آراء وتوجهات مختلف هذه القطاعات تجاه الموضوع، باستثناء القطاع المصرفي الذي يتعذر على الباحث أن يجمع معلومات أكثر منه، وتشير النسب إلى أن 40% هم من العاملين في القطاع الخاص، بينما 23% هم من العاملين في القطاع العام ومثلهم في التعليم، و14.26% هم من العاملين في قطاع المصارف.

جدول 8 توزيع عينة الدراسة حسب العمل

العمل	تكرار	نسبة
طالب	116	22.97%
قطاع عام	115	22.77%
قطاع مصرفي	72	14.26%
أخرى ( قطاع خاص )	202	40%
المجموع	505	100%



**5) الديانة:** كانت الاستجابة الكبرى للاستبانة من قبل المسلمين، بالرغم من محاولات الباحث العديدة والكبيرة لاشراك غير المسلمين في الاجابة على الاستبانة، وتعذر تحصيل نسبة تزيد عن 12.28% من الاستجابات، ويعود هذا للتوترات القائمة بين المسلمين وغير المسلمين في البلقان ومن ذلك مقدونيا والتي أشرنا لها في مطلع الدراسة، كما يعود لعدم اهتمام غير المسلمين بقطاع التمويل الاسلامي وعدم امتلاكهم أي معلومات عنه وهو ما ستشير إليه الدراسة لاحقا، وبلغت نسبة استجابة المسلمين للدراسة 85.74%، والجدول أدناه يوضح ذلك.

**جدول 9 توزيع عينة الدراسة حسب الديانة**

الديانة	تكرار	نسبة
الإسلام	433	85.74%
المسيحية	62	12.28%
أخرى	10	1.98%
المجموع	505	100%

**6) التوزيع المناطقي:** قام الباحث باختيار المحافظات التي تحوي أكبر نسبة تجمع للمسلمين للتوزيع، وأيضا لتمكنه من التواصل مع أشخاص داعمين للاستبانة ونشرها، وكانت الاستجابة الكبرى هي في العاصمة المقدونية ( سكوبيا ) بنسبة بلغت 48.32%، والثانية في محافظة تيتوفو - ثاني أكبر تجمع للمسلمين في البلاد- بنسبة بلغت 21.39%، والنسبة الثالثة لمحافظة كومانوفو بنسبة بلغت 13.47%، وباقي المحافظات بنسبة بلغت 16.83%، وبهذا تكون العينة حسب التوزيع المناطقي معبرة عن حال هذه المناطق الثلاث الرئيسة في البلاد، ويظهر الجدول أدناه التكرارات والنسب بالتفصيل.

**جدول 10 توزيع عينة الدراسة حسب المنطقة والولاية**

المدينة	التكرار	النسبة
سكوبيا	244	48.32%
تيتوفو	108	21.39%
كومانوفو	68	13.47%
اخرى	85	16.83%

المجموع	505	%100
---------	-----	------

## المبحث الثاني: عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية:

### المطلب الأول: تحليل النتائج وفقا لمجالات الدراسة:

يتضمن هذا المبحث عرض وتحليل لنتائج الدراسة الميدانية التي تستهدف التعرف على رأي المقدونيين بإقامة مصرف إسلامي في مقدونيا، وسيتم عرض النتائج بناء على أسئلة الدراسة حسب كل مجال.

### ( أ ) المجال الأول: الانتطباع العام لفكرة إنشاء مصرف إسلامي في مقدونيا

جدول 11 يوضح مجال الانتطباع العام لإنشاء مصرف إسلامي في مقدونيا

م <sup>1</sup>	الاتحراف المعياري	الوسط الحسابي	الفقرة
1	1.16	1.62	يمكن تطبيق فكرة إقامة مصارف إسلامية في جمهورية مقدونيا
2	1.41	2.09	سيلقى مشروع إقامة مصرف إسلامي في مقدونيا تشجيعا من قبل السكان المسلمين
3	1.31	1.78	سأكون على استعداد للتعامل مع المصارف الإسلامية في حال إنشائها
4	1.37	2.6	أرى أنه سيكون هناك معوقات من قبل السلطات لقيام مصارف إسلامية بسبب الطابع الديني لهذه المصارف
5	1.41	1.85	الناس في مقدونيا يحتاجون إلى مصارف إسلامية
6	1.42	1.86	أفضل التعامل مع المصارف الإسلامية فضلا عن التعامل مع المصارف التقليدية
7	1.33	1.822	سأكون على استعداد للتخلي عن حسابي في مصرف تقليدي لفتح حساب في مصرف إسلامي
8	1.32	2.14	المصرف الإسلامي يمكنه تحقيق أرباح تفوق أرباح المصارف التقليدية
9	1.38	2.65	إضافة كلمة إسلامي يشكل عائقا أمام إقامة المصرف
10	1.36	2.16	لا ترغب المصارف التقليدية بإقامة مصارف إسلامية أو نوافذ إسلامية
	1.39	2.06	المتوسط العام وانحرافه المعياري

<sup>1</sup> مستوى الموافقة، وهي ( موافق جدا، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة )

وجاء هذا المجال لقياس رأي الجمهور المقدوني بإمكانية إقامة مصرف إسلامي فيها، ومدى حاجة المجتمع وقبوله للتعامل به على حساب المصارف التقليدية، كما يهدف الباحث في هذا المجال لقياس رأي الجمهور بما يخص المعوقات المحتملة وهي ثلاثة معوقات: موافقة السلطات على ترخيص مصرف إسلامي، ومدى تأثير الاسم "الإسلامي" على ذلك، ونظرة المصارف التقليدية للمصارف الإسلامية، وجاءت نتائج الاستبانة كما يلي:

في الفقرات (1،2،3،5) تبدي العينة الموافقة على إمكانية إنشاء هذا النوع من المصارف، وحاجة المقدون لها، واستعدادهم للتعامل معها.

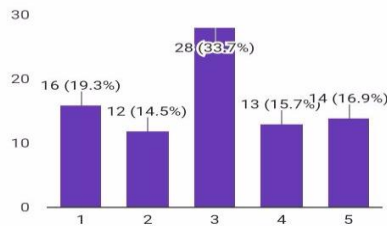
في حين أن الفقرات (4،9) تشير إلى الحياد حول معرفتهم بمواقف الحكومة من هذا النوع من المصارف بالإضافة إلى التسمية التي قد تشكل حساسية للسكان غير المسلمين باعتبار أن الدولة علمانية وليس لها طابع ديني.

وأشارت الفقرات (6،7،8) إلى الموافقة بمعنى الاستعداد عن تخليهم عن حساباتهم في المصارف التقليدية لصالح المصارف الإسلامية، بالإضافة لتوقعاتهم أن نمط عمل المصارف الإسلامية يؤهل لتحقيق أرباح تفوق أرباح المصارف التقليدية.

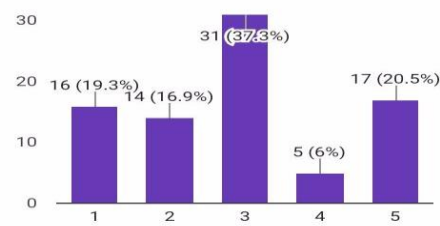
وأشارت الفقرة (10) إلى الموافقة على أن المصارف التقليدية لا ترغب بإقامة مصارف إسلامية حتى لا تتسرب هذه الشريحة إلى صالح المصرف الإسلامي.

وفي الجملة فإن الانطباع العام للعينة الممثلة لمجتمع الدراسة يشير إلى إمكانية وحاجة ورغبة الجمهور المسلم بإقامة مصارف إسلامية مع وجود معوقات محتملة وفق رأي العينة يتمثل في الترخيص الحكومي لها، والتسمية "إسلامي" التي قد تشكل عائقاً للإنشاء من قبل السلطات، وفي ممانعة القطاع المصرفي التقليدي لهذا النوع من المصارف.

في حين أشارت بيانات غير المسلمين على الفقرة الأولى والرابعة بما يلي:



الفقرة الرابعة



الفقرة الأولى

والحياد يدل على عدم معرفة غير المسلمين بما يتعلق عن إمكانية أو عن المعوقات المحتملة وغير ذلك من متعلقات الموضوع، وهذا سبب إحراز غالبية الأسئلة على مستوى الحياد في أغلب المجالات، وليس القصد الإشارة إليها هنا إلا تنويها، لتأكيد صحة ما نذهب إليه.

## ( ب ) المجال الثاني: توقعات مستقبل المصارف الإسلامية في مقدونيا

جدول 12 يوضح مجال توقعات مستقبل المصارف الإسلامية في مقدونيا

م	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الفقرة
موافق	1.29	2.25	1 الجزء الغربي من البلاد أكثر تأييدا لفكرة المصارف الإسلامية
موافق	1.28	1.85	2 المصرف الإسلامي لن يتعامل قطعيا بالربا أو ما فيه شبهة أو يحتال على ذلك بتغيير المسميات وإبقاء المضمون واحدا
موافق	1.21	1.95	3 سيكون المصرف قادرا على التحدي والمنافسة مع المصارف التقليدية بالرغم من القيود المتوقعة على نشاطه وعمله في بيئة غير متسقة مع أفكاره ومبادئه
موافق	1.26	1.91	4 ستكون تيتوفو وسكوبيا أكثر مدينتين مؤهلتين لفتح مصرف إسلامي لكبر عدد السكان فيهما
موافق	1.24	2.39	5 قد يكون هناك معوقات من قبل الدولة لقيام مصارف إسلامية خاصة في مجال التشريعات المصرفية
موافق	1.26	1.9	6 نجاح المصرف الإسلامي سيولد حافزا للتعامل معه بشكل أكبر
موافق	1.21	2.4	7 هناك إمكانية لإنشاء قانون خاص بالمصارف الإسلامي من قبل البنك المركزي
موافق	1.25	2.06	8 ستتوفر الأموال الكافية ( رأس المال ) لافتتاح المصرف الإسلامي في مقدونيا وستجد ترحيبا هناك
موافق	1.27	2.31	9 ستتعامل المصارف التقليدية مع المصارف الإسلامية وفق قاعدة الاحترام المتبادل
موافق	1.26	1.97	1 سيوفر القطاع الخاص مؤهلين يقومون بتدريب وتأهيل الطلاب والعاملين للعمل الإسلامي المصرفي
موافق	1.27	2.1	0 المتوسط العام وانحرافه المعياري

ويهدف هذا المجال إلى قياس التوقعات المستقبلية لإقامة مصارف إسلامية في مقدونيا، وغالب التوقعات هي توقعات ايجابية، وفيما يلي تفصيل ذلك:

تشير الفقرات (1، 4) إلى موافقة العينة على أن الجزء الغربي من البلاد هو الأكثر تأييدا للفكرة، كما تشير إلى أن العاصمة وتيتوفو هما أكثر مدينتان مؤهلتان لافتتاح المصرف الإسلامي أو نافذة إسلامية.

تشير الفقرات (2،3،10) إلى موافقة العينة على أن المصرف مستقبلا لن يتعامل بالربا أو شبيهة ربا وسيقوم القطاع الخاص بتزويد المصارف بالخبراء والمختصين.

تشير الفقرة (5) إلى موافقة العينة على احتمال وجود معوقات من قبل الدولة في قيام المصرف الإسلامي بنشاطاته التمويلية نظرا لعدم توافق التشريع القائم مع متطلبات التشريع الإسلامي.

تشير الفقرات (6،7،8،9) إلى موافقة العينة على أن نجاح المصرف الإسلامي مستقبلا سيؤدي إلى تغيير القوانين والتشريعات ويؤسس لعلاقة مبنية على الاحترام المتبادل مع المصارف التقليدية وإلى مزيد استثمارات في هذا القطاع.

### ( ج ) المجال الثالث: الفرص والتهديدات التي تواجه المصارف الإسلامية في مقدونيا

جدول 13 يوضح مجال الفرص والتهديدات التي تواجه المصارف الإسلامية في مقدونيا

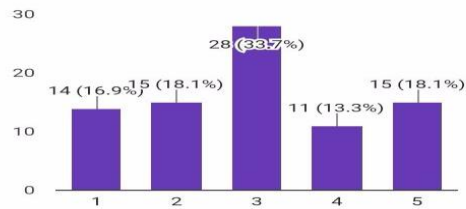
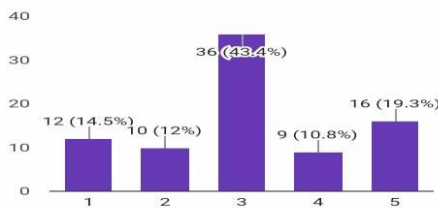
م	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الفقرة
1	1.29	2.65	بدون أشخاص متخصصين في التمويل الإسلامي يصعب أن تنجح عمليات مصرفية إسلامية
2	1.17	2.14	فرصة افتتاح معاهد وكليات جامعية لتدريس الاقتصاد والمصارف الإسلامية ستكون كبيرة
3	1.17	1.78	إقامة مؤتمرات تعريفية عن المصارف الإسلامية سيدعم إنشائها
4	1.37	2.58	ضعف الثقافة الدينية سيشكل عائقا أمام المصارف الإسلامية
5	1.24	2.49	توجهات الدولة والطابع الاجتماعي والديني لها سيشكل تحديا أمام المصارف الإسلامية
6	1.15	1.81	وجود مصرف إسلامي يعطي المسلمين استقلالية أكبر من حيث المعاملات المصرفية
7	1.21	1.82	سيتيح المصرف الإسلامي فرص أكبر للمسلمين لتملك العقارات والشركات وغيرها في إطار من التعاملات الحلال
8	1.15	1.73	سيكون المصرف الإسلامي فرصة للعاملين والمتعاملين في المصارف الربوية لمزاولة الأعمال الحلال والبعيد عن الحرام
	1.27	2.12	المتوسط العام وانحرافه المعياري

يهدف المجال الثالث لقياس آراء العينة تجاه الفرص والتهديدات المحتملة لإقامة مصارف إسلامية في مقدونيا، وفيما يلي توضيح ذلك:

تشير الفقرات (1،4) إلى الحياد بما يتعلق بضرورة وجود متخصصين مؤهلين لنجاح العملية المصرفية الإسلامية، كما يشير للحياد بما يتعلق بضعف الثقافة الدينية في هذا الجانب لإنجاح هذه المصارف مما يبين أن العينة المدروسة لا ترى أهمية كبيرة لوجود المتخصصين في إنجاح عمل هذه المصارف، كما لا ترى أن ضعف الثقافة الدينية قد يؤثر على نجاح هذه المصارف أيضاً، وهذا خلاف ما هو معلوم عند أهل الاختصاص من أدبيات الدراسة ذات العلاقة<sup>1</sup>.

تشير الفقرات (2،6،7،8) إلى الموافقة على أن إقامة المصارف الإسلامية سيكون سبباً وفرصة في إنشاء أفرع في مؤسسات تعليمية بالإضافة إلى تأسيس معاهد تدريبية في هذا المجال، كما أنه سيتمح المسلمون مزيداً من الاستقلال الذاتي فيما يتعلق بالاعتماد على البنوك الربوية في تمويلاتهم، كما أنه سيوفر فرص عمل جديدة في هذا القطاع، وهذه نظرة إيجابية تجاه المصارف الإسلامية والفرص التي يمكن أن توفرها للمسلمين في جمهورية مقدونيا.

وتشير الفقرات (3، 5) إلى الموافقة حول دور المؤتمرات في التوعية وزيادة فرص إنشاء مصارف إسلامية كما تشير إلى تهديدات متمثلة بممانعة الدولة على متطلبات المصرف الإسلامي. وبالمقارنة الإلماحية مرة أخرى للفارق بين عينة المسلمين وغير المسلمين نضع الشكلين الآتيين للتوضيح حيث تشير الاجابات إلى الحياد بما يتعلق بالفقرات (2،8) بالترتيب.



<sup>1</sup> قد يفسر هذا تفاعل المسلمين الكبير مع الموضوع ورغبتهم بفتح مصرف إسلامي بغض النظر عن الظروف القائمة من نقص في الخبراء والمتخصصين، حيث يبدو أنهم لا يريدون إعطاء مؤشرات سلبية تجاه هذا الموضوع ويتوقعون إمكان تداركه في المستقبل.

## ( د ) المجال الرابع: مجال الدعاية والإعلام

جدول 14 يوضح مجال الدعاية والإعلام ودوره في إقامة عمل مصرفي إسلامي في مقدونيا

م	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الفقرة
موافق	1.11	1.80	1 يوجد تقصير من قبل وسائل الإعلام في التعريف بالمصارف الإسلامية
موافق	1.26	2.17	2 إذا تمت الدعاية المناسبة للمصرف الإسلامي سيتلقى دعماً معنوياً ومادياً من الدول العربية الإسلامية
موافق	1.18	1.82	3 سيكون للمصارف الإسلامية دور في التنمية الاقتصادية
موافق	1.26	2.10	4 سيكون للمصارف الإسلامية دور في محاربة ظاهرة البطالة
موافق	1.20	1.89	5 سيكون للمصرف الإسلامي دور في إثبات وجود المسلمين وبيان تأثيرهم المادي والاقتصادي الإيجابي
موافق	1.17	2.12	6 أعرف جيداً ما المقصود بالرقابة المصرفية والتدقيق الشرعي وضرورتها للمصارف الإسلامية
موافق	1.20	1.81	7 بالنسبة لي الفرق بين المصارف الربوية التقليدية والمصرف الإسلامي واضح
موافق	1.10	1.64	8 يحتاج افتتاح مصرف إسلامي إلى دعاية وإعلام قويين حتى يكسب أكبر عدد من الزبائن
موافق	1.20	1.93	المتوسط العام وانحرافه المعياري

ويهدف هذا المجال إلى قياس دور الدعاية والإعلام في إقامة عمل مصرفي إسلامي في مقدونيا، وفيما يلي توضيح ذلك:

تشير الفقرات (1،2،8) إلى الموافقة على أن هناك تقصير من قبل وسائل الإعلام في التعريف بالمصارف الإسلامية، كما تشير إلى أن نجاح المصرف يحتاج إلى دعم إعلامي قوي، ودعم من الدول العربية الإسلامية.

تشير الفقرات (3،4،5) إلى الموافقة على أن للمصارف الإسلامية دور في التنمية الاقتصادية ودور في محاربة البطالة ودور في إثبات وجود المسلمين وبيان تأثيرهم المادي والاقتصادي الإيجابي في البلاد.

تشير الفقرات (6،7) إلى الموافقة على معرفة العينة المدروسة لمصطلحات الرقابة الشرعية ولل فروق الجوهرية بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية، وهو ما يدل على وعي جيد إذا صح هذا منهم.

### خلاصة النتائج المتعلقة بالمجالات الأربعة:

جدول 15 يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للأداة لكل مرتبة تنازليا

المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
الانطباع العام لفكرة إنشاء مصارف إسلامية في مقدونيا	2.06	1.39	موافق
توقعات مستقبل المصارف الإسلامية في مقدونيا	2.10	1.27	موافق
الفرص والتحديات التي تواجه المصارف الإسلامية في مقدونيا	2.12	1.27	موافق
الدعاية والإعلام	1.93	1.2	موافق
الأداء ككل	2.052	1.28	موافق

ويلاحظ من الجدول رقم 15 ما يلي:

- المتوسط الحسابي للمجال الأول: الانطباع العام لفكرة إنشاء مصارف إسلامية في مقدونيا بلغ (2.06) وهو متوسط حسابي عالي ويدل على إقبال الشعب المقدوني على البنوك الإسلامية وإمكانية نجاحها في البلاد.
- المتوسط الحسابي للمجال الثاني: توقعات مستقبل المصارف الإسلامية في مقدونيا بلغ (2.10) وهو متوسط عالي أيضا يدل على إيجابية التوقعات المستقبلية للمصارف الإسلامية في مقدونيا.



- وجاء المجال الثالث: الفرص والتهديدات التي تواجه المصارف الإسلامية في مقدونيا بأعلى متوسط حسابي ( 2.12) وهو متوسط حسابي عالي يدل على اتفاق الآراء حول الفرص والتهديدات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي في مقدونيا.
- ومن ثم المجال الرابع: الدعاية والإعلام جاء بأقل متوسط حسابي ( 1.93)، وهو أقل متوسط حسابي بين هذه المجالات.

### المطلب الثاني: الفروق في آراء الجمهور المقدوني تبعا لمتغيرات الدراسة:

لأغراض الدراسة تم اختبار الفروقات في آراء الجمهور المقدوني تبعا للخصائص السكانية حيث تم التوصل إلى النتائج التالية:

#### 1) الجنس:

باستخدام اختبار T-test for independent sample نلاحظ أن قيمة  $T = 1.614$  وبمستوى معنوية 0.05 تكون قيمة  $T\text{-critical} = 1.65$  وبمقارنتها ب 1.614 يتبين لدينا أن متغير الجنس ذو دلالة احصائية تدل على عدم وجود فروقات تبعا للجنس كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول 16 الفروق في آراء الجمهور المقدوني المسلم تبعا للعمر باستخدام اختبار T-test

الجنس	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	الدلالة <sup>1</sup>
ذكر	1.94	0.814	1.614	1.65
انثى	1.81	0.534		

<sup>1</sup> الدلالة هنا تعني t-critical

## (2) العمر:

باستخدام اختبار تحليل التباين الاحادي ANOVA one-way analysis of variance  
نلاحظ أن قيمة F المحسوبة = 285.681 وبمستوى معنوية 0.05 تكون قيمة F-critical = 3.01، وبمقارنة قيمة F المحسوبة بقيمة F الجدولية يتبين أن الفرق في الآراء مهم إحصائياً  
تبعاً لمتغير العمر، وفق ما هو موضع في جدول رقم 17:

جدول 16 يبين ملخص عينة العمر

الدالة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	التكرار	الفئة العمرية
3.01	0.0185	1.95	165	من 17-27
	0.0714	2.01	199	من 28-40
	0.1204	2.18	76	أكبر من 40

وهذا يعني أن الفئات العمرية المختلفة لم تتفق آراءهم واتسمت بعدم الثبات النسبي، وهذا معنى أن الفرق ذو دلالة احصائية معتبرة، أي أنه كلما يزداد العمر تزداد المعارضة وفق ما يظهر زيادة المتوسط الحسابي في الجدول 16، وأن كلما قل العمر زاد مستوى الموافقة.

جدول 18 يبين اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA one-way analysis of variance

الدالة	F	متوسط المربعات	درجة الحرية	مجموع المربعات	
3.01	285.68	1.41	2	2.821	بين المجموعات
		0.00493	437	2.158	في المجموعات
			439	4.980	المجموع

### 3) المؤهل العلمي:

باستخدام اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA one-way analysis of variance نلاحظ أن قيمة F المحسوبة = 5.10 وبمستوى معنوية 0.05 تكون قيمة F الجدولية = 3.01، وبمقارنتها بقيمة F المحسوبة يتبين أن الفرق مهم احصائيا تباع لمتغير المؤهل العلمي، حيث تشير القيمة إلى ثبات آراء حملة شهادة الدراسات العليا في حين تختلف الآراء ولا تتسم بالثبات بين حملة الشهادة المدرسية والتي تعتبر الأكثر اضطرابا، في حين هناك اختلاف بسيط بين حملة الدراسات العليا وبين البكالوريوس كما هو موضح في الجداول 18 من الاختلاف بين الوسط الحسابي بين هاتين الفئتين.

جدول 19 يبين ملخص عينة المؤهل العلمي

الدلالة	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	التكرار	
3.01	1.121	2.113	108	المرحلة المدرسية
	0.639	1.829	243	البكالوريوس
	0.571	1.951	89	الدراسات العليا

جدول 20 يبين اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA one-way analysis of variance

الدلالة	F	متوسط المربعات	درجة الحرية	مجموع المربعات	
3.01	5.10	3.059	2	6.11	بين المجموعات
		0.599	437	262.10	في المجموعات
			439	268.22	المجموع

وهذا يدل على أهمية التعليم في صقل العقلية واتساق الأفكار والآراء تجاه الموضوعات المختلفة، حيث أن ثبات النسبة المتقارب بين المتعلمين تعلمًا متوسطًا وتعليمًا عاليًا يدل على هذا

#### 4) العمل:

باستخدام اختبار تحليل التباين الاحادي ANOVA one-way analysis of variance يظهر الجدول أن قيمة  $F = 59.27$  وبمستوى معنوية 0.05 تكون قيمة F الجدولية = 2.62 وبمقارنة F المحسوبة بقيمة F الجدولية يتبين أن هناك فروقات تبعاً لمتغير العمل، ولكن لا يوجد لها تأثير عملي على مستوى الموافقة.

جدول 21 يبين ملخص العينة وفق تقسيم العمل

المجموعات	التكرار	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدلالة
طالب	113	1.942	0.10468	2.62
موظف حكومة	102	1.845	0.00958	
قطاع مالي	64	1.919	0.00311	
أخرى	161	1.914	0.02411	

جدول 22 يبين اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA one-way analysis of variance

الدلالة	F	متوسط المربعات	درجة الحرية	مجموع المربعات	
2.62	59.27	0.18	3	0.54	بين المجموعات
		0.003	436	1.33	في المجموعات
			439	1.87	المجموع

#### 5) الديانة:

باستخدام اختبار تحليل التباين الاحادي ANOVA one-way analysis of variance يظهر الجدول أن قيمة  $F = 279.5$  وبمستوى معنوية 0.05 تكون قيمة F الجدولية = 3.01

وبمقارنتها مع قيمة F المحسوبة يتبين أن هناك فروقات ذات دلالة احصائية بين رأي المسلمين وغير المسلمين كما هو موضح في الجدول 23.

جدول 23 يبين ملخص العينة تبعا للديانة

المجموعات	التكرار	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدلالة
الإسلام	440	2.288	0.211	3.01
المسيحية	63	2.900	0.164	
أخرى	9	2.912	0.00477	

جدول 24 يبين اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA one-way analysis of variance

الدلالة	F	متوسط المربعات	درجة الحرية	مجموع المربعات	
3.01	279. 5	11.65	2	23.30	بين المجموعات
		0.041	509	21.22	في المجموعات
			511	44.53	المجموع

وهذا يعني أن الفروقات مهمة إحصائيا بين المسلمين وغير المسلمين حيث تظهر أن الموافقة عند المسلمين أكبر بكثير من غير المسلمين.

## نتائج الدراسة الميدانية:

وهذا ملخص بأهم نتائج الدراسة الميدانية التي هدفت للتعرف على رأي المقدونيين المسلمين وغيرهم تجاه قضية إقامة مصرف إسلامي في مقدونيا، توصل الباحث إلى ما يلي:

1- وجود موافقة في مجال الانطباع العام عن فكرة إنشاء مصارف إسلامية في مقدونيا من قبل الغالبية المسلمة، وإلى الحياد من قبل غير المسلمين، وموافقة على إمكانية إقامة هذا النوع من المصارف في البلاد ونجاحها وتحقيقها أرباحاً مادية وتشجيعها من قبل السكان المسلمين، كما أشارت بالموافقة إلى حاجة المسلمين الماسة لمؤسسات التمويل الإسلامي، واستعدادهم عن التخلي عن تعاملهم مع المصارف التقليدية لصالح الإسلامية في حال قيامها.

2- وجود موافقة من قبل المسلمين في مجال التوقعات المستقبلية على قدرة المصارف الإسلامية على النجاح، وعلى استقطاب الشريحة المسلمة في البلاد وتحقيق أرباح في حين أشاروا إلى البقاء على الحياد من أثر التسمية في نجاح العملية المصرفية في البلاد، بالإضافة إلى البقاء على الحياد من دور المصارف التقليدية والدولة في عرقلة قيام مثل هذا النوع من المصارف، وإلى الحياد في كون عدم وجود متخصصين في هذا المجال يعد عائقاً لقيام تجربة مالية إسلامية ناجحة، وإلى الموافقة في استطاعة القطاع الخاص بتقديم مؤهلين للعمل في المصرف الإسلامي في حال إنشائه.

3- أشارت النتائج إلى وجود موافقة من قبل المسلمين في مجال الفرص والتهديدات التي تواجه قيام عمل مصرفي إسلامي إلى وجود فرص في إمكانية استقلال المسلمين من ناحية التعاملات المالية وعدم الوقوع في الحرام، بالإضافة إلى وجود فرص في إنشاء أقسام تعليمية ومعاهد تدريبية في تخصص الاقتصاد والمصارف الإسلامية، وإلى إمكانية المسلمين تملك مشروعات تجارية وأراضي وغير ذلك من احتياجاتهم الضرورية والحاجية بطريقة مباحة شرعاً.

في حين أشارت إلى الحياد من أن ضعف الثقافة الدينية سيشكل عائقاً أما المصارف الإسلامية، وأشارت إلى الموافقة في احتمال وجود تهديدات تعيق العمل المصرفي الإسلامي من التشريعات والتنظيمات الحكومية وأشارت الدراسة إلى الحياد أيضاً في دور التسمية "بالإسلامي" في إنجاح هذا العمل، كما أشارت الدراسة إلى الموافقة في عدم رغبة المصارف التقليدية في قيام تجربة مالية إسلامية في البلاد، وإلى الموافقة على أنها ستتعامل معها في حال قيامها وفق قاعدة الاحترام المتبادل.

4- أشارت النتائج إلى وجود موافقة من قبل المسلمين في مجال الدعاية والإعلام ودورها في قيام عمل مصرفي إسلامي إلى ضرورة تفعيل وسائل الاعلام للتوعية حول هذا الموضوع حيث أشارت بالموافقة في أنه يوجد تقصير من قبل وسائل الاعلام في التعريف بالمصارف الإسلامية، وأن قيام عمل مصرفي إسلامي في البلاد بحاجة لدعم الدول العربية والإسلامية والمستثمرين الموجودين فيها، كما أشارت إلى الموافقة في أن قيام مثل هذا العمل سيحسن من صورة المسلمين في البلاد في حال أسهمت المصارف الإسلامية في التوظيف وإقلال معدلات البطالة وزيادة نسب التنمية الاقتصادية في البلاد.

5- أشارت الدراسة إلى الموافقة في أن الفرق بين المصارف الربوية التقليدية والمصرف الإسلامي واضح، وإلى الموافقة بمعرفة المقصود بالرقابة المصرفية والتدقيق الشرعي وضرورته للمصارف الإسلامية، وإلى الموافقة في كون المصرف الإسلامي سيكون له دور في التنمية الاقتصادية ومحاربة ظاهرة البطالة.

6- أشارت الدراسة إلى وجود تباين في الآراء تبعا لمتغيرات العمر والمؤهل العلمي والعمل في حين أشارت إلى عدم وجود تباين في الآراء تبعا لمتغير الجنس.

7- أظهرت المقابلات مع المعنيين<sup>1</sup> تطابقا مع نتائج هذه الدراسة، من ناحية الإمكانيات والتحديات وغير ذلك مما نوقش فيها.

---

<sup>1</sup> انظر: الملاحق للاطلاع على نصوص المقابلات التي أجراها الباحث.

## الفصل الثالث: أهم معوقات تطبيق المصرفية الإسلامية في

### جمهورية مقدونيا

المبحث الأول: المعوقات القانونية والتشريعية

المبحث الثاني: المعوقات الاقتصادية والاجتماعية

المبحث الثالث: المعوقات الإدارية ومعوقات الموارد البشرية



## مقدمة:

لا شك أن بداية أي عمل تكون صعبة، سواء كان ذلك لإنشاء مصرف إسلامي أم غير ذلك، ولذا فليس بمستغرب أن تواجه عملية إنشاء مصارف إسلامية في جمهورية مقدونيا بعض التحديات والمعوقات القانونية والتشريعية والاقتصادية والإدارية والاجتماعية، والتي بالإمكان تجاوزها بالحكمة والحوار والعزم والاصرار إن شاء الله.

وفي هذا الفصل سنتناول أبرز التحديات التي من المتوقع أن تواجه المصارف الإسلامية بناء على استقراء دراسات سابقة في موضوعات مشابهة وبناء على الدراسة الحالية ونتائجها التحليلية، وذلك ما يتعلق بالمعوقات القانونية والتشريعية، والمعوقات الاقتصادية والاجتماعية، والمعوقات الإدارية ومعوقات الموارد البشرية، وسيقتصر منهج الباحث في هذا الفصل على التوصيف، أما العلاج وتقديم الحلول فسيذكره الباحث في مبحث مستقل في الفصل الرابع.

### المبحث الأول: المعوقات القانونية والتشريعية

يستند عمل الباحث في هذا المبحث على الاستقراء والسؤال والمقابلة، فقد قام الباحث باستقراء القانون المنظم للعمل المصرفي المقدوني<sup>1</sup>، فلم يجد ما يمنع من إقامة مصرف إسلامي في أراضي الدولة المقدونية من حيث أصل الفكرة، وهذا أمر مشابه لما عليه حال قوانين البنوك المركزية حول العالم؛ حيث لا يوجد فيها ما ينص على ما يمنع من إقامة مصارف من هذه النوعية، وقد وافق الباحث على استقراءه الاقتصادي المقدوني ميلان ازدفسكي كما ذكر سابقاً<sup>2</sup>. وبالنسبة لعدم توافق القوانين في البنوك المركزية مع طبيعة عمل المصارف الإسلامية حول العالم فهذه مشكلة عالمية قديمة حديثة تواجه القطاع المصرفي الإسلامي حتى في الدول الإسلامية، حيث أن البنوك المركزية مُصممة للتنظيم والتعامل مع المصارف في ظل نظام ربوي، يقول الباحث أبو غدة " تعاني أكثر المصارف الإسلامية من عدم تطوير قوانين البنوك لمراعاة خصوصية المصارف الإسلامية من حيث منحها صلاحيات لا تحتاج إليها البنوك

<sup>1</sup> <http://www.nbrm.mk>, section of banking supervision and regulation.

<sup>2</sup> <https://ifinanceexpert.wordpress.com/tag/macedonia-islamic-finance/>

Dr.Milan says: "Our study found that no legal obstacles to begin operation of the bank of this kind".

التقليدية، أو إعفاؤها من الخضوع لنصوص قانونية تتعارض مع إلزامها الشرعي، وهذه التحديات موجودة في كثير من الدول الإسلامية حتى تلك الدول التي لها تاريخ ديني عريق أو حضور شرعي بارز"<sup>1</sup>، وهذا بما أنه حاصل في الدول الإسلامية فمن المتوقع أن يحدث في دول غير إسلامية أيضا، وجمهورية مقدونيا منها، حيث بعد مقابلة المعنيين وسؤالهم عن العقبات المحتملة أجمعوا على صعوبة إنشاء قوانين خاصة بالمصارف الإسلامية على المدى القريب<sup>2</sup>، ولا ريب أن عملية إصدار قوانين كهذه تستغرق وقتا طويلا نسبيا، ويعود ذلك لأسباب عديدة يرى الباحث منها ما يلي:

- تلكؤ الإرادة السياسية للدولة تجاه هذا الموضوع.
- عدم وجود جماعات ضغط سياسي مهتمة بهذا الموضوع، بالإضافة لضعف المطالبات الشعبية لإحياء هذا المجال.
- قلة الخبراء القانونيين المقدونيين في توضيح ما يحتاجه التشريع المصرفي الإسلامي للنجاح والفاعلية - نظرا لعدم توافر مختصين في هذا القطاع- في حال وجود بوادر بايلاء الموضوع مزيدا من الاهتمام.

وكل هذا سيشكل عائقا في توضيح خصوصية المصارف الإسلامية من ناحية التشريع، فأهمية التشريع والتنظيم المتوائم مع متطلبات المصرفية الإسلامية يؤثر على فاعلية سير عمل هذه المصارف وكفاءتها من ناحية اقتصادية، ومن ناحية اسلامية.

لذا ومع ضعف الرقابة الخارجية الشرعية والقانونية المتمثلة بالبنك الوطني المقدوني؛ فإن نجاح الاستثمارات الإسلامية ومدى موافقتها للشريعة الإسلامية سيعتمد بشكل كبير على إخلاص المستثمرين وأمانتهم، وعلى مدى وعي المتخصصين المستقبليين وحرصهم على نجاح التجربة، وذلك بتوجيهها من خلال قنوات الإعلام المهمة بقضايا التوعية المجتمعية للضغط على المستثمرين وعلى السلطات التشريعية لإصدار تشريعات وقوانين تتواءم مع متطلبات وحاجات المصارف الإسلامية.

وقد أشار إلى هذه العقبة (التشريعية) عدد كبير من الباحثين منهم عبد الجبار السبهاني حيث يقول: "تجد أكثر المصارف الإسلامية نفسها غريبة في بيئة قانونية صممت من حيث الأصل لمصرفية تقليدية تختلف من حيث أسسها وأسلوب عملها عن المصرفية الإسلامية، ما أوجب

<sup>1</sup> أبو غدة، ما للمصارف الإسلامية وما عليها، بحث منشور في كتاب بحوث في المعاملات والأساليب المصرفية الإسلامية، طباعة مجموعة البركة المصرفية، البحرين، المنامة، الطبعة الأولى، 1430 هـ 2009 م، ج 10، ص 101

<sup>2</sup> مقابلة أنيتا مسؤولة العلاقات العامة في البنك الوطني المقدوني، ومقابلتها موثقة في المراجع.

تضمين المصارف السائدة مواد قانونية خاصة بالمصارف الإسلامية أو إصدار قوانين خاصة بها<sup>1</sup>.

ولتوضيح أبرز الاختلافات العملية بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية والتي تستوجب قوانين وأنظمة وتشريعات مختلفة لتسهيل عمل المصارف الإسلامية ما يلي:

### أولاً: تملك المصارف للعقارات والمنقولات:

وهي مشكلة تعرقل العمل المصرفي الإسلامي، منشأها الفلسفة الغربية القائمة على نظام الفائدة الربوي -وهو النظام السائد عالمياً-، والتي تعتبر عمل المصارف الرئيس هو الاتجار بالنقود عن طريق الديون، وهذا يخالف طبيعة عمل المصارف الإسلامية التي تعتمد على التجارة الحقيقية، ولهذا يرى الباحث أنه كلما كانت القيود على المصارف الإسلامية أكبر كلما اتجهت إلى نموذج المصرف التجاري على حساب نموذج المصرف الاستثماري، وكلما اتجه رواد الصناعة لتنظيرات في عدم مناسبة مبدأ الربح والخسارة لعمل المصارف الإسلامية، وأنه حري بها أن تلتزم نموذج الوساطة المالية فقط<sup>2</sup>.

ويوضح هذا التحدي ما يلي: " تمنع البنوك التجارية بموجب قوانين البنوك المركزية من تملك العقارات والمنقولات، باستثناء العقارات والمنقولات المخصصة لإدارة أعمال المصرف، وذلك خوفاً من تجميد أموالها، حيث إنها تواجه خطر السحوبات اليومية المتكررة وقيامها بتملك العقارات والمنقولات يؤدي إلى تجميد أموالها، كما أنها شركات وساطة مالية ولا حاجة إلى تملك العقارات والمنقولات، أما المصارف الإسلامية فطبيعتها عملها تتطلب تملك العقارات والمنقولات، حيث إنها تقوم بعملية التجارة كالبيع والشراء، ولا بد لها من تملك المخازن لتقوم بحفظ هذه المواد فيها، ولا بد لها من تملك وسائل النقل لتقوم بنقل وتسليم البضائع والمواد بها"<sup>3</sup>، وهذه مشكلة كبيرة تعرقل عمل المصارف الإسلامية في حال رغبتها بممارسة صيغ استثمارية كالمضاربة والمشاركة وغيرها مما يستلزم عمليات البيع والشراء.

<sup>1</sup> السبهاني، عبد الجبار، الوجيز في التمويل والاستثمار، مطبعة حلوة، الاردن، اربد، الطبعة الأولى، 2011م، ص

221

<sup>2</sup> منهم الدكتور داود بكر رئيس الهيئة الشرعية للبنك الماليزي المركزي، في مشاركة له بعنوان: " 5 أسباب لعدم إمكانية المصارف على التجارة وتحمل المخاطر " على منتدى الاقتصاد الإسلامي، بتاريخ 2017/4/1م، تنشر في نهاية كل شهر ميلادي عبر الاكاديمية العالمية للبحوث المالية الإسلامية ISRA.

<sup>3</sup> آل شريدة، عبيد، معوقات المصارف الإسلامية في المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، 2013، ص 88

## ثانيا: نسب السيولة القانونية:

وهي نسب احتياطية تفرضها البنوك المركزية على المصارف لمواجهة المسحوبات على الودائع، ولمواجهة الطلب على القروض وخص في الأزمات<sup>1</sup>، وفرض نسب سيولة قانونية عالية من قبل البنوك المركزية يعطل المصارف الإسلامية عن توظيف أموالها في استثمارات نافعة من المحتمل أن توظف في مشاريع تسهم في التنمية الاقتصادية.

وفي موجبات مراعاة خصوصية المصارف الإسلامية مقارنة بالمصارف التقليدية فيما يتعلق بالنسب القانونية ما أوضحه كمال حطاب فيما يلي: " تختلف البنوك الإسلامية عن البنوك التقليدية فيما يتعلق بهذه النقطة باختلاف مكونات بسط النسبة، حيث إن المصرف الإسلامي لا يتعامل بالسندات الحكومية؛ لأنها تقوم على الفائدة المحرمة شرعا، ولذلك يقترح البعض اعتبار الأسهم التي يتعامل بها المصرف الإسلامي ضمن مكونات بسط النسبة بدلا من السندات الحكومية، أو إضافة سندات المقارضة التي تتعامل بها المصارف الإسلامية، كما أن فرض هذه النسبة - خاصة عندما تكون كبيرة - يؤدي إلى تعطيل أموال كثيرة عن الدخول في عمليات الاستثمار، خاصة وأن المصرف الإسلامي لا يتعامل بالديون والقروض، وبالتالي فهو لا يتعرض لخطر السحوبات المفاجئة"<sup>2</sup>.

وتحديد هذه النسب بدقة بحيث تكون بالشكل الأمثل عمل صعب ويحتاج إلى مراعاة عوامل عديدة ليس هذا معرض بحثها، ومن أهم ما يتعلق بهذه النسب هو دورها في التحكم بكمية العرض النقدي في السوق وغير ذلك، لذا فإن تحديدها يؤثر على مستوى الاستقرار المالي والنقدي في البلاد، وهو ما يجعلها موضوعا حساسا، والبنك الوطني المقدوني يوجب نسبة 102% من إجمالي المطلوبات المرجحة<sup>3</sup>، وهي نسبة مقاربة لما يفرضه البنك المركزي الأردني على المصارف الإسلامية وهي نسبة 100%<sup>4</sup>. وهي نسبة مرتفعة في نظر الباحث، وخفضها مما يحسن الأداء الاستثماري، وذلك دون إهمال لوجود تحديات أخرى تعيق المصارف عن التصرف بفائض السيولة مما يجب مراعاته وليس هذا معرض بيانه.

<sup>1</sup> أبو رحمة، سيرين سميج، "السيولة المصرفية وأثرها في العائد والمخاطرة"، رسالة ماجستير صادرة عن الجامعة الإسلامية في غزة، 2009، ص 16 يتصرف بسير  
<sup>2</sup> حطاب، كمال توفيق، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية، بحث مقدم لمؤتمر بعنوان ( دور المؤسسات المصرفية الإسلامية في الاستثمار والتنمية )، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية في الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، 2002، ص 47

<sup>3</sup> www.nbrm.mk/default.asp?ItemID=D451D86D6BD0C54D948DC2340F89CAB9&arc  
<sup>4</sup> تعليمات السيولة القانونية للبنوك الإسلامية رقم ( 2008/40 ) الصادرة عن البنك المركزي الأردني سندا لأحكام المادة (1/45) من قانون البنوك، www.cbj.gov.jo

### ثالثاً: نسبة الاحتياطي الإلزامي:

وهي نسب من الودائع يفرضها البنك المركزي على المصارف المرخصة على أن يحتفظ بجزء منها لديه، وذلك لتحقيق السيولة في حالات الأزمات؛ ولضمان الدولة مقدرة المصارف بالوفاء بالتزاماتها تجاه المصارف الأخرى<sup>1</sup>.

وأكبر عائق يواجه المصارف الإسلامية في هذا أنها لا تأخذ فوائد ربوية على هذه الودائع كما تفعل المصارف التقليدية الربوية، وبذلك تُحرم من توظيف جزء من أموالها في الاستثمار، كما يضعف موقفها التنافسي أمام المصارف التقليدية التي تحصل على دخل ثابت من هذه الودائع مما يمكنها من المنافسة بشكل أكبر.

كما أن فرض مثل هذه النسب يعارض طبيعة حسابات الاستثمار في المصارف الإسلامية، فطبيعة هذه الحسابات أنها معرضة للربح والخسارة بحيث لا يضمن المصرف الإسلامي أموال أحد المضاربين والمشاركين إلا في حالات التعدي والتقصير، وهذا ما تقتضيه أصول المصرفية الإسلامية، لذا فمثل هذا التبرير في احتجاز هذه الاموال لا يصلح.

وتنتهج البنوك المركزية طرق خاصة لحساب نسب الاحتياطي الإلزامي بحسب رؤيتها وإدارتها وقوانينها، ففي الأردن مثلاً: "يتم احتساب الاحتياطي النقدي الإلزامي بنسبة 10% على أساس وعاء المتوسط الحسابي الشهري لأرصدة ودائع العملاء اليومية خلال الشهر السابق لتاريخ إيداع الاحتياطي"<sup>2</sup>. بينما في مقدونيا فإن نسبة الاحتياطي الإلزامي للعملة المحلية 8%، و15% من العملة الأجنبية<sup>3</sup>. وهو بالتالي قريب من النسبة التي يفرضها البنك المركزي الاردني بالمجمل، وفي الجدول 25، تقرير نسب الاحتياطي الإلزامي الصادر عن البنك الوطني المقدوني، يوضح ذلك:

جدول 25 يوضح متطلبات البنك الوطني المقدوني لنسب الاحتياطي الإلزامي

Liabilities	Reserve requireme nt ratio	Applied as of:
-------------	----------------------------------	----------------

<sup>1</sup> سمحان، حسين، رقابة البنك المركزي على سيولة المصارف الإسلامية وأثره على توظيف الأموال: دراسة تحليلية لتعليمات البنك المركزي الأردني، الأردن، جامعة الزرقاء، 2011، ص 15. (بتصرف).

<sup>2</sup> تعميم صادر عن البنك المركزي الأردني، رقم 9727/2/2/10، بتاريخ 2004، على الموقع الإلكتروني، مرجع سابق

<sup>3</sup> <http://www.nbrm.mk/default.asp?ItemID=53A2CEE120B0264793D9262D679D689D>

- in domestic currency	8%	11.09.2013
- in domestic currency with FX clause	50%	01.05.2016
- in foreign currency	15%	11.09.2013

**Exception:**

- liabilities to nonresidents - financial institutions in foreign currency with contractual maturity of up to 1 year	13%	11.09.2013
--	-----	------------

**رابعاً: الرقابة على الائتمان ( وعلى سقوف الائتمان ):**

"إن عملية الرقابة على الائتمان الذي تمنحه البنوك لعملائها عملية في غاية الأهمية، لما ينطوي عليها من مخاطر على البنك نفسه وعلى المودعين وبالتالي على الاقتصاد بشكل عام. لذلك تجد أن للبنوك المركزية سياسة واضحة ومدروسة في الرقابة على الائتمان.

ويُقصد بالرقابة على الائتمان قيام البنك المركزي باستخدام أساليب وأدوات معينة في السيطرة على الاستثمارات والتسهيلات المصرفية التي تقوم بها البنوك، وتوجيهها في ظل القوانين المعمول بها لتحقيق أهداف معينة. ويتطلب هذا إيجاد نظم معلومات فعالة ليتمكن البنك المركزي من القيام بهذه المهمة على أكمل وجه. يقول د.باري سيجل: " إن الهدف الرئيسي لسياسة البنك المركزي هو فرض رقابة دقيقة وفعالة على السياسة الائتمانية والنقدية، ولن تستطيع أن تحقق ذلك في غياب المعلومات الدقيقة والشاملة عن العوامل المؤثرة على الاحتياطات المصرفية"<sup>1</sup>.

ويطبق البنك المركزي رقابة على جميع البنوك المسجلة لديه، من خلالها يتم تحديد سقف أعلى لمجموع الائتمان الذي يقدمه أي مصرف إلى كل متعامل على حدا، أو إلى مجموع ما يقدمه إلى المتعاملين، وقد يكون السقف نسبة من أصول البنك أو أرصده وهذا يتعارض مع نشاط المصارف الإسلامية أيضاً، يقول الأستاذ محمود الوادي: " .. فإن الأموال التي حصل عليها المتعامل من البنك الإسلامي في تمويل المضاربة أو المشاركة أو المزارعة أو المساقاة لا تصبح ديناً في ذمة المتعامل، بل تعتمد على نتيجة العمل، فإن كانت ربحاً فيتم توزيعه بالنسب المتفق عليها، أما الخسائر فتوزع بنسبة مساهمة كل طرف في رأس المال؛ ولا يكون المتعامل

<sup>1</sup> الوادي، محمود حسين، الآثار الرقابية والاقتصادية لرقابة البنك المركزي على الودائع والائتمان في البنوك الإسلامية، الأردن، جامعة الزرقاء، 2009، ص 18

(الممول) مسؤولاً عن إعادة الأموال للبنك في حالة الخسارة إلا إذا ثبت تعديه أو تقصيره، وبالتالي لا يمكن اعتبار الأموال في مثل هذه الأنواع من التمويل بأنها دين في ذمة المتعامل مما يعني انحراف عمليات الرقابة التي يقوم بها البنك المركزي عن أهدافها<sup>1</sup>.

بمعنى أن البنك المركزي لا يراعي خصوصية ودائع البنوك الإسلامية الاستثمارية بل يعتبرها ديناً في ذمة البنك الإسلامي.

وكذلك الحال بالنسبة لأساليب التمويل والاستثمار في البنوك الإسلامية، فهي من وجهة نظر البنك المركزي دين في ذمة البنك الإسلامي بغض النظر عن المسميات<sup>2</sup>.

### خامساً: الأزواج الضريبي:

ومعنى الأزواج الضريبي: "فرض الضريبة أكثر من مرة على المصرف ذاته عن نفس المال في المدة ذاتها بواسطة سلطتين ماليتين مختلفتين"<sup>3</sup>.

وقد يكون هذا الأزواج مقصوداً وقد يكون غير مقصوداً، ومثاله أن يكون كذلك "بسبب عدم توزيع صلاحيات فرض الضريبة بدقة بين مختلف السلطات؛ فتفرض دولة الاتحاد ضريبة هي الضريبة المفروضة في الدول الداخلة في الاتحاد نفسه، وتفرض الوحدات الإدارية المحلية الضريبة المفروضة من السلطة المركزية دون توفير وسائل المعالجة"<sup>4</sup>.

وما دام أنه من المعلوم أن المصارف الإسلامية تسهم في أنشطة إنتاجية؛ فإن فرض ضرائب على هذه الأنشطة ومن ثم أيضاً على المصارف الإسلامية سيعمل على إضعاف قدرتها على التوجه إلى هذه الصيغ التشاركية وسيوجهها إلى عقود لا تتسم بالكفاءة الاقتصادية وحولها جدل كبير بين المتخصصين، وهي عقود التورق المصرفي المنظم والمرابحة للأمر بالشراء والإجارة المنتهية بالتملك وغيرها من العقود المولدة، ولذا فإن العوائق التشريعية والقانونية التي تحد من حرية وحركة المصارف الإسلامية كفيلاً بحيدها عن مسارها التنموي المطلوب منها علاوة على أنه مخالف للمبادئ الشرعية الإسلامية.

<sup>1</sup> المرجع السابق

<sup>2</sup> المرجع السابق

<sup>3</sup> محمود، فاضل مرشد، المعالجة الضريبية لمعاملات المصارف الإسلامية، رسالة ماجستير، فلسطين، جامعة النجاح،

2005، ص 133

<sup>4</sup> المرجع السابق

سادسا: عدم وجود هيئة أو جهة قانونية معنية بحل الخلافات على أسس إسلامية:

ففي حال حصول أي نزاع بين المصرف الإسلامي وجهات أخرى، سترفع القضية إلى القضاء المحلي الذي سيحكم بالقوانين الوضعية والتي لا تتلاءم مع الأحكام الشرعية للفصل وفض النزاعات والخلافات المالية الإسلامية، وبالطبع لا توجد هناك سوابق مالية قضائية في مقدونيا لعدم توفر أي نشاط مالي إسلامي هناك، ولكن يبقى عدم وجود مثل هذه الهيئات في المدى القريب عاملا لتوجس المصارف الإسلامية في حال قيامها من منح بعض أنواع التمويلات مما يحد من قدراتها التنموية بلجؤها إلى عقود تتسم بنسب مخاطرة منخفضة كما أسلفنا.

ومن أمثلة سلبيات عدم وجود هيئة قانونية معنية بحل النزاعات: عدم قدرة المصرف على ردع المماطلين وتغريمهم مبالغ مالية نتيجة التأخير، وبالتالي تضييع فرص الاستثمار المحتملة للمصرف، واستهتار فئات عن طريق المماطلة لسابق علمها بألية عمل هذه المصارف، مما يستوجب إيجاد آليات لردع ممطالة المليئين القادرين على وفاء إلتزاماتهم تجاه المصرف.

#### خلاصة مبحث المعوقات التشريعية:

إن تفصيلات التحديات القانونية والتشريعية التي يمكن أن تواجه مصرف إسلامي يعمل في نظام يختلف بالكلية عن النظام المفترض أن يعمل فيه أكثر من أن تنحصر في مبحث أو مطلب، وحسب الباحث التنويه بأهمها هاهنا، ولا ننسى أن تشير إلى أن عينة الدراسة أبدت الموافقة على وجود تحديات تشريعية وتنظيمية لإقامة المصارف الإسلامية في مقدونيا، كما أبدت الحياد عن تجاوب الدولة مع هذه المطالب مستقبلا، والمستثمرون من أهل الاختصاص يعرفون سائر هذه التحديات، والحلول يسيرة في حال وُجدت الإرادة السياسية والقانونية والإدارية للدولة المستضيفة للمصارف الإسلامية لتلبية احتياجات هذه المصارف، ولكن سنعرض لهذه الحلول بمزيد بيان وتفصيل في حديثنا عن الحلول للتحديات والمعوقات في المبحث الأول من الفصل الرابع.



## المبحث الثاني: المعوقات الاقتصادية والاجتماعية

الاقتصاد المقدوني اقتصاد صغير وحديث ويعاني من أزمة اقتصادية، والمجتمع الكثرة فيه غير مسلمين لا يؤمنون بضرورة المصارف الإسلامية وحاجة المجتمع والاقتصاد لها، إلا ما اكتشفه بعض علماء الاقتصاد والتمويل من كفاءة هذه المصارف الاقتصادية ودعا إلى تطبيقها في البلاد، وهذان عائقان كبيران يواجهان المصارف حال إنشائها، ولتوصيفهما أكثر سأفردهما في مطلبين:

### المطلب الأول: التحدي الاقتصادي:

وتكمن التحديات الاقتصادية التي تقف أمام إنشاء ونجاح مصارف إسلامية في مقدونيا ما يلي:

#### 1- ضعف الاقتصاد الوطني، وارتفاع نسب الفقر والبطالة:

يعتبر ضعف الاقتصاد المقدوني أحد المعوقات التي تحول دون استقطاب الاستثمارات الأجنبية، فبالرغم من ارتكاز الخطة الإصلاحية المقدونية على استقطاب الاستثمارات الأجنبية FDI<sup>1</sup>، تصل نسب البطالة إلى مستويات مرتفعة 26%، ونسب الفقر وانخفاض الدخل كلها من عوامل طرد الاستثمارات، ومع ذلك فقد ذكرنا سابقا أن القطاع المصرفي في مقدونيا في انتعاش بالرغم من تعثر الاقتصاد، ولعل ذلك يعود لأسباب منها: أن الشعب لا يستطيع تحقيق متطلباته الضرورية إلا بمعونة المصارف وهذا الذي جعل كثير من أسر وأفراد الشعب المقدوني مدين للبنوك الربوية سنوات طويلة<sup>2</sup>.

وبالرغم من المؤشرات الاقتصادية السلبية، قد يكون هناك فرص للمصارف الإسلامية إذا نافست كبنوك استثمارية، أما المنافسة كبنوك تجارية فهذا أمر صعب من الناحية الاقتصادية<sup>3</sup> لوجود منافسة كبيرة بين خمسة عشر بنكا في دولة صغيرة، إلا من حيث رغبة المسلمين بالتخلص من الربا والتوجه إلى المعاملات الحلال وتجاهلهم لأسعار التمويلات التي قد تكون مرتفعة في بداية عمل المصرف، وحتى ينجح هذا فعلى المصرف المستقبلي العمل على دعم

<sup>1</sup> مرجع سابق

<sup>2</sup> لم يستطع الباحث الحصول على أرقام تثبت أعداد المدينين للبنوك في مقدونيا ونسبتهم لإجمالي الشعب، ولكن هذا معروف تقديرا من وجوده في الدولة وتواصله مع الناس ومتابعته للأخبار الاقتصادية، ومعانيته للواقع الاقتصادي.

<sup>3</sup> سيشير الباحث إلى أسباب ذلك في مبحث المعالجة والحلول

التعليم والإعلام والتدريب لتوعية الناس قبل البدء بنشاط مصرفي إسلامي، بالإضافة لدعم الدعاة لتقوية الوازع الديني في نفوس الناس، حيث يعد الوازع الديني أهم عامل يردع المسلمين عن اقتراف كبيرة الربا، وهذا بالطبع لا يعني استغلال الناس بتمويلات وأسعار مرتفعة لمجرد أن التعامل المالي يقع في نطاق الحلال؛ لأن هذا مما قد يسيء لسمعة الإسلام والمصارف الإسلامية، وقد أبدت العينة المدروسة الموافقة على كل ما ذكر من متطلبات الإنشاء والنجاح، وهذا ما سنشير إليه في نقطة أخرى بتوسع في مباحث لاحق.

## 2- مشكلة غياب الأسواق المالية الإسلامية:

الأسواق المالية تمثل البيئة أو الأوعية التي يتم من خلالها انسياب التدفقات النقدية في المجتمع، فهي بمثابة الشرايين التي تغذي عروق الاقتصاد الوطني بالأموال اللازمة لاستمرارية عمله بشكل سليم، وكلما كانت هذه الشرايين واسعة سليمة كان الاقتصاد الوطني بعيدا عن الجلطات أو الأزمات الاقتصادية التي يمكن أن تلحق به، وتعيقه عن التقدم<sup>1</sup>.

وتقوم الأسواق المالية (البورصة) بوظائف هامة على مستوى الاقتصاد منها<sup>2</sup>:

- 1- تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمار في المشاريع المنتجة.
- 2- توزيع رأس المال على مختلف الأنشطة الاستثمارية.
- 3- تمثل سوق الأوراق المالية حلقة اتصال بين جميع الفعاليات الاقتصادية.
- 4- تمهد الطريق أمام السلطات النقدية للمزج بين السياستين المالية والنقدية.
- 5- تعمل على جذب رؤوس الأموال الأجنبية.
- 6- تعتبر مؤشرا هاما على حقيقة الوضع الاقتصادي واتجاهات الأسعار ومعدلات الادخار والاستثمار.

وتواجه أغلب الدول التي تعمل فيها مصارف إسلامية اليوم مشكلة غياب هذه الأسواق المالية، وهذا يشكل عقبة من حيث أن هذه المؤسسات لا تجد أسواق تستثمر فيها فائض سيولتها، حيث تمتاز المصارف الإسلامية بقدرتها العالية على جذب المدخرات من البلاد التي توجد فيها؛

<sup>1</sup> خطاب، كمال، نحو سوق مالية إسلامية، بحث تمهيدي، جامعة اليرموك  
<sup>2</sup> المرجع السابق، بتصرف

لرغبة المجتمعات المسلمة في استبقاء أموالهم في مؤسسات تعمل في إطار من التعاملات الحلال، وحيث تعمل هذه المصارف في بيئة لا تتلاءم معها، يُشبه كثير من علماء الاقتصاد الإسلامي المصارف الإسلامية بحلقة مسننة تدور عكس دوران مسننات النظام الذي تعمل فيه، وبما أن هذه الأسواق المالية الإسلامية متنفس وضرورة ملحة لهذه المصارف لما تقوم به من أعمال تزويد المصارف بأدوات السيولة: كشهادات الايداع الإسلامية، والمشاركة في الربح، وشهادات الاستثمار الإسلامية، وأسهم الشركات المساهمة وغير ذلك<sup>1</sup>، بخلاف الأدوات القائمة في الأسواق المالية التقليدية والتي تقوم في معظمها على عقود محرمة شرعا مثل المشتقات والمستقبليات والخيارات والتوريق وغيرها، وبالتالي لا يمكن اللجوء لها.

ومن أبرز الأدوات الاستثمارية ازدهاراً بُعيد الأزمة المالية العالمية هي الصكوك، حيث هناك اقبال كبير ومتزايد على هذه الأداة حول العالم، وقد وصلت الإصدارات في مجال الصكوك إلى 200 مليار دولار على مستوى العالم عام 2010م<sup>2</sup>، وإلى 668 مليار دولار في عام 2016م<sup>3</sup>، وأول دولة أصدرت قانون للصكوك الإسلامية هي المملكة الأردنية عام 1981م (قانون سندات المقارضة)، ولم يتم بناء عليه أي اجراءات حقيقية، ثم قامت ماليزيا بإصدار قانون عام 1983م، هذا وتحل الأخريرة لوحدها 60% من إصدارات الصكوك في العالم<sup>4</sup>.

وتعتبر الصكوك أداة هامة لما لها من قدرة على تنشيط قنوات التبادل المالي بين جميع أطراف ومكونات المجتمع، سواء تمّول البنوك وتمويلها أو تمويل عجز الحكومات أو إشراك الناس في مشروعات تنموية .. إلخ، وهذا هو السبب الذي دعا دول كثيرة حول العالم تبنيها قانونيا وماليا: كدول الخليج وماليزيا واندونيسيا، ومن غير الدول المسلمة بريطانيا وفرنسا واليابان وغيرها<sup>5</sup>.

وتقوم حاليا وكالات تصنيف إسلامية Islamic Rating Agencies بتقييم وتصنيف الصكوك المصدرة في مختلف دول العالم. ويعتمد نجاح هذه الصكوك على مدى التزامها بالقرارات الفقهية الصادرة عن هيئات معتبرة مثل مجمع الفقه الإسلامي.

<sup>1</sup> مرازقة، عيسى، البنوك الإسلامية وعلاقتها بالسوق المالي الإسلامي: دراسة حال مصرف أبو ظبي، نشر معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير بيفري، 2011 ( بتصرف )

<sup>2</sup> الهرش، نافذ، الصكوك الإسلامية حقائق وأرقام، صادر عن المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، 2010، ص 2

<sup>3</sup> Sukuk report 5<sup>th</sup> edition, 2016, by international Islamic Financial market institution, page 26

<sup>4</sup> مرجع سابق

<sup>5</sup> مرجع سابق

لذا فإن عدم توفر مثل هذه الأسواق التي يزاول فيها المستثمرون أنشطة مالية إسلامية سيشكل تحدي اقتصادي لها، ولكنه محتمل بدليل استطاعة المصارف الاستثمار في دول لا يوجد فيها أسواق مالية إسلامية، وبالتالي فإن هذا التحدي لا بد أن يتحول إلى سعي جاد لإقامة أسواق مالية إسلامية وشركات تأمين إسلامية وغيرها من المؤسسات المالية التي لا تقوم على أساس ربوي أو محرم كخطوة لاحقة لدعم المصارف الإسلامية.

### 3- مشكلة التنافس الشديد بين أعضاء القطاع المصرفي المقدوني:

هناك خمسة عشر مصرفاً في مقدونيا، وكثير منها جزء من مصارف ربوية ضخمة تعمل في دول مجاورة، ثلاثة منها يسيطرون على 60% من السوق<sup>1</sup> ولذا فإن التنافس بينها شديد وأسعار الفائدة والتمويل متدنية، ودخول المصارف الإسلامية في بيئة ربوية بالكامل هو تحدي صعب، ويبقى جزء كبير من نجاح العملية مرهوناً بتجاوب الحكومة لمتطلبات إنشاء عمل مصرفي إسلامي فيها، وتجاوب الشعب لهذه المؤسسات، وبدون التقبل الحكومي لهذه الفكرة قد تبوء المحاولة بالفشل أو بصعوبات بالغة تعسر أمر نجاحها.

ومع أن التنافس موجود في بيئات كثيرة بين المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية إلا أن المصارف الإسلامية تحقق نجاحات وأرباح مالية بشكل مستمر، كما هو حاصل في الأردن والسعودية وماليزيا وغيرها، ولكن الواقع المقدوني يختلف عما عليه الحال في الدول ذات الأغلبية المسلمة، فالطلب على هذه المصارف يكون كبيراً نتيجة كبر حجم الشريعة المسلمة فيها وقلة عرض المصارف الإسلامية، كما أن ضعف التدين إجمالاً في الدول غير المسلمة يجعلهم حساسين للخدمة أكثر من حساسيتهم إلى الأحكام الشرعية، حيث يصعب أن ينجح مصرف إسلامي بمجرد أنه يقدم منتجات متوافقة مع الشريعة الإسلامية إذا كان لا ينافس على مستوى الأسعار والخدمات، وهذه ملاحظة الباحث الشخصية، وقد أشار إليها كعامل أساس الدكتور شكري راميفتش<sup>2</sup> الخبير في شؤون المصرفية الإسلامية في البوسنة في مقابلة أجراها الباحث معه.

<sup>1</sup> مرجع سابق

<sup>2</sup> استاذ القانون الإسلامي في جامعة زانيتسا في البوسنا وعضو مجلس الشريعة في بنك البوسنة الدولي.

#### 4- مشكلة ضعف الانتشار الجغرافي:

وهذا التحدي سيحول دون تقبل البعض ممن ليس لديه وازع ديني للتحويل من التعامل الربوي إلى التعامل الإسلامي، وذلك أنه يصعب على أي مستثمر في بادئ الأمر أن يفتح أفرع في كافة محافظات مقدونيا الكثيرة<sup>1</sup>، ويصعب على سكان المحافظات اللجوء إلى العاصمة للحصول على تمويلاتهم وإجراء معاملاتهم، خاصة مع كثرة عدد المدن المقدونية وتوزع الشعب في هذه المدن بشكل متساوي بعد المدن الثلاث الكبرى التي أشرنا إليها سابقاً، وبالتالي فإن هذا يجعل حصول المصرف على مدخرات الناس من خلال الإيداعات النقدية أمراً صعباً، وهذا التحدي له حل يتعلق بأسلوب دخول السوق المقدونية المقترح سنعرضه في مبحث حلول المعوقات في الفصل الرابع.

#### 5- مشكلة اللجوء إلى صيغ تمويلية منخفضة الكفاءة نتيجة الظروف الخارجية:

قد تؤدي الظروف الخارجية والتحديات الكثيرة التي تصعب من إقامة عمل مصرفي إسلامي إلى لجوء المصارف إلى صيغ تمويلية منخفضة الكفاءة كحل في دخولها للسوق، مما يعني اللجوء لنموذج المصارف التجارية التي تعتمد مبدأ الوساطة المالية ولا تكثر في أعمالها من عقود المشاركة والمضاربة؛ وذلك لما تمتاز به هذه العقود من ارتفاع نسب المخاطرة والحاجة إلى دراسات اقتصادية وإدارية لمعرفة مدى جدوى المشروعات المختلفة في ظل بيئات تتسم بسرعة التغيير وصعوبة التنبؤ، وهذا يسلب من المصارف الإسلامية ميزة الإسهام في التنمية الاقتصادية كما هو مؤصل له من الناحية النظرية، كما أن اللجوء إلى هذه الصيغ لا يُشرك أصحاب المشروعات الصغيرة في حلقات الاستثمار، حيث تحصل محابة بإعطاء من له ملاءة مالية مرتفعة و ضمانات مُرضية على حساب من لا يمتلك هذه المقومات، وهذا ما لا يريده ولا يتوقعه الشعب المسلم الفقير في جمهورية مقدونيا، حيث أن الصبغة التنموية للمصارف الإسلامية وبعدها عن محابة الأغنياء والجشع هو المشتبه من أمر هذه المصارف لديهم كما أنه مطلب هام ومتوقع للمستثمرين المحتملين من قبل الشعب كما أشارت لذلك نتائج الدراسة الميدانية.

<sup>1</sup> يبلغ عدد المدن في مقدونيا 34 مدينة، يتوزع السكان فيها بنسب متقاربة بعد المدن الثلاث الكبرى التي أشرنا لها في مطلع الدراسة.

## المطلب الثاني: التحدي الاجتماعي:

ومن أبرز التحديات الاجتماعية التي ستواجه إنشاء ونجاح مصارف إسلامية في الجمهورية المقدونية ما يلي:

### 1- ضعف الوازع الديني لدى عدد كبير من المسلمين:

وقد أشارت الدراسة إلى الحياد فيما يتعلق بهذا الموضوع، في حين أشارت أيضا إلى الموافقة على استعداد المسلمين للتخلي عن حساباتهم المصرفية من المصارف التقليدية لصالح الإسلامية، وهذه مؤشرات ايجابية، ولكن من المعلوم أن قياس ضعف أو قوة الوازع الديني أمر متعذر علميا، وقد يحكم عليه أشخاص مختلفون بنسب مختلفة تبعا لمشاهداتهم ومدى اعتبار السلوكات الممارسة من قبل الأشخاص المنسوبين إلى التدين وعلاقتها بمعيار التدين الحق في مقياسه الشخصي، ومع ذلك قد يقال أن غياب مؤشرات رئيسة من مثل الحكم بالشرعية الإسلامية، وانتشار الكبائر، وانخفاض نسبة ظهور ما يسمى بالشعائر الظاهرة وغيرها يعبر عن هذه الحالة، ومع ذلك فيبقى قياسها رقميا أمرا متعذرا، ولكن ضعف الإقبال على المؤسسات الإسلامية عموما بالمقارنة بما ينبغي أن تكون عليه الحال يشير إلى هذا، كما أن ترك تعامل كثير من المسلمين مع المصارف الإسلامية بالرغم من وجودها لمجرد أن مصارف تقليدية تقدم خدمات أفضل يدل على هذا أيضا.

وجدير بالذكر أن هناك شريحة لم تصلها الاستبانة هم من كبار أرباب الأموال والاستثمارات الضخمة ممن وزنهم النسبي أكبر من أن يقرن مع مجموع الآراء، ويبقى رأيهم حول هذا الموضوع غامضا؛ إلا أن المقابلات الشخصية للباحث أبدت أن تخليهم عن التعامل لصالح المصارف الإسلامية سيكون في حال قدم المصرف الإسلامي خدمات أفضل من غيره، وبدون استغلال لمجرد حمل اسم الإسلام على المصرف المزمع إنشائه، وأبدت المقابلات مع الخبراء<sup>1</sup> أن النجاح مرهون بحسن إدارة المصرف، حيث أن الناس ينظرون إلى الخدمة في المقام الأول، ولذلك يبقى الحكم على نجاح المصرف الإسلامي لمجرد تعامله بمنتجات حلال بغض النظر عن جودة الأداء أمرا غير مقطوعا به ولا يراهن عليه؛ فبقدر أهمية الإلتزام الأخلاقي والمهني للمصرف بقدر أهمية جودة الأداء، وهذا ما يرتقبه الناس وينتظرونه ليرى ما ستؤول إليه الأوضاع.

<sup>1</sup> مع الخبير د شكري راميتش من البوسنة، سبق الإشارة إليه ومقابلته موثقة في الملاحق.

## 2- عدم قناعة أبناء الديانات الأخرى بضرورة المصارف الإسلامية:

حيث هناك عدد كبير من النصارى وأصحاب الديانات الأخرى من المواطنين والمستثمرين يرفضون توظيف أموالهم في هذه المؤسسات، وقد أشارت الدراسة في الفقرات 3 و 7 من المجال الأول بأن نسبة من يرفض التعامل مع مصرف إسلامي وليس عنده استعداد للتخلي عن حساباته لصالح مصرف إسلامي 39.2% بمعدل موافقة عالية، 47.6% بمعدل موافقة، في حين أبدى 10% فقط إلى الاستعداد للتعامل مع المصرف الإسلامي في حال قدم خدمات مُرضية، وباقي العينة على الحياد، وهذا إما يشير إلى عدم المعرفة أو عدم الاهتمام وتروي في إبداء القرار.

وبالرغم من محاولات الباحث العديدة لإشراك أعداد أكبر من غير المسلمين في الاستبانة إلا أن نسبة الاستجابة كانت واطئة، ولعل ذلك يعود لعدم الاهتمام؛ حيث أن نسبة كبيرة من الشعب المقدوني يعاني من انخفاض في الدخل، وتعامله مع المصارف يقتصر على المسحوبات والتحويلات، وقلة قليلة من يستثمر أمواله في هذه المصارف وقد أشار الباحث سابقاً إلى نوعية ملكية هذه المصارف، ولعل ذلك يعود أيضاً إلى التوترات السياسية بين المسلمين وغير المسلمين والخوف من كل ما هو إسلامي أو يحمل طابع إسلامي، بالإضافة إلى ضعف التواصل بين المسلمين وغيرهم عموماً وفي مقدونيا خصوصاً، ويدل على هذا الضعف مخالطة المسلمين في مقدونيا لغير المسلمين قرون طويلة مع بقاء نسب من يسلم من غير المسلمين منخفضة جداً<sup>1</sup>.

## 3- تقصير العلماء والدعاة:

حيث يظهر أن هناك تقصير كبير في التوعية الإسلامية فيما يتعلق بالجانب الاقتصادي، وذلك لغلبة الجانب الصوفي على بلاد البلقان بعامة ومنها مقدونيا<sup>2</sup>، حيث يركز الدعاة على الجانب التعبدية والروحاني ويهملون الجانب التعاملي، وهذا أيضاً يعود إلى قلة المتخصصين في الاقتصاد الإسلامي والمعاملات المالية الإسلامية في المنطقة بشكل عام.

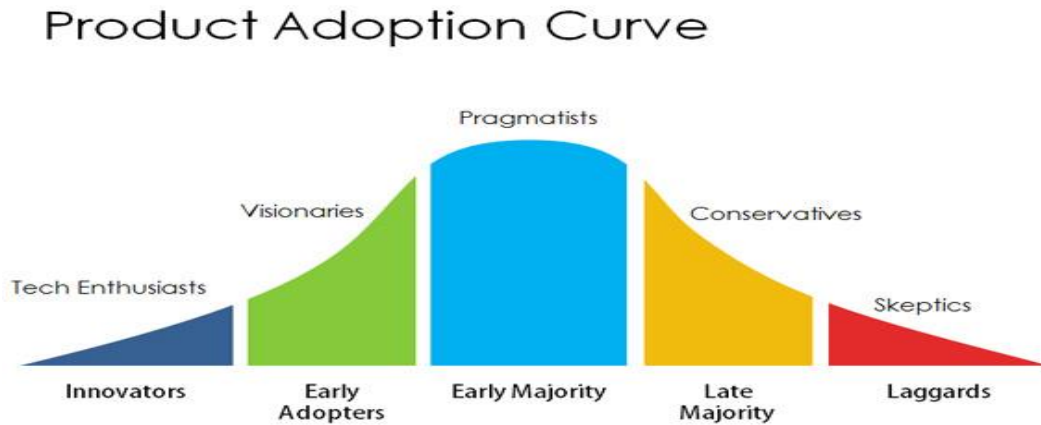
<sup>1</sup> لا توجد احصاءات تدلل على تحول غير المسلمين إلى مسلمين في مقدونيا لانتهاج الدولة الطابع العلماني الذي يجعل من التدين أمراً خاصاً وبالتالي لا توجد احصاءات حول ذلك، وهذا من تقدير الباحث الشخصي وملاحظته الشخصية.

<sup>2</sup> مقال منشور إلكترونياً على مجلة المسبار بدون معلومات نقلاً عن كتاب بعنوان المسلمون في البلقان التاريخ والدين والهوية <http://www.almesbar.net>

كما أن ضعف المطالبات الشعبية العامة والخاصة بإنشاء مثل هذه المؤسسات بالرغم من قيامها في بلاد إسلامية عديدة منذ ما يربو عن أربعة عقود –علما بأن الوجود الإسلامي في مقدونيا قديم يزيد عن ستة عقود- يدل على صحة ما نذهب إليه.

#### 4- حادثة التجربة في حال قيامها:

وكل جديد وغير مألوف يتوجس الناس منه خيفة، حتى يروا منه ما يسرهم أو يسؤوهم، ويأتي قرار التعامل بالنسبة لغالبية الناس لاحقا بعد أن يروا مؤشرات نجاحه وعدم فشله، وبالتالي يحاول الكثيرون تأخير التجاوب مع كل جديد إلى أن يستتب الأمر وتتضح الرؤية، خاصة مع حساسية الناس في الطبقة المتوسطة للمخاطر، وتشير الدراسات في علم ريادة الأعمال إلى أن أقل الناس هم من يبادر بتجريب الجديد، انظر الشكل أدناه للتوضيح:



شكل 4 يوضح مراحل تبني المنتجات والمنشآت الجديدة من قبل شرائح المجتمع

والمقصد أن الناس تنقسم في تبنيها للمنتجات الجديدة إلى فئات؛ وُجد من خلال الملاحظة والتجربة أنهم يتوزعون على منحنى التوزيع الطبيعي كما هو موضح في الشكل أعلاه، وشرحه ما يلي:

القلة هم ما يعرف بعشاق الجديد **First Adopters** يخاطرون ويبدأون التجربة لكل ما هو جديد بالنسبة لهم وهم فئة يتسمون غالبا بالإبداع ولذا أشير لهم في الشكل بالابتكار، في حال يوجد فئة هم أقل من هؤلاء في الشغف والاقبال وهم ما يسمى بالمتبنون الاوائل وصفتهم أنهم



يتكوّن عن الفئة الأولى ويتأخرون عنهم بالرغم من مقاربتهم لهم بالشغف وسرعة التبني، وذلك قد يعود إلى الإمكانيات أو مزيد حساسية تجاه المخاطرة المدروسة، في حين يليهم الفئة البراغمية<sup>1</sup> وهي الفئة الأكبر والأكثر عدداً، وهم من يتبنون المنتج بعد دخوله مرحلة القبول العام وذلك لما يضيفي على تجربتهم من الاطمئنان ويرمز لها بالفئة المتوسطة، يليها الفئة المتحفظة وهم فئة من الناس لا يقبلون الجديد إلا بعد انتشاره انتشاراً واسعاً يدخل ما يشبه حالة الإجماع العرفي، وتبنيه بالنسبة لهم يحتاج إلى مضي مدة طويلة نسبياً من الوقت في مرحلة القبول العام ويعرفون بالغالبية المتأخرة، وبالنهاية تأتي فئة المتشككين وهم الذين يرفضون المنتجات ويتشككون فيها ويتأخرون تأخراً كبيراً في استعماله قد يصل حد الرفض وهم الفئة الأقل.

وهذا المنحنى كما أنه ينطبق على المنتجات ومدى تقبل الناس لها؛ فإنه ينطبق على المنشآت والمؤسسات باختلاف أنواعها أيضاً، وبالتالي على المستثمرين أن يفقهوا المراحل التي يمرون بها، وأن يحاولوا اختصارها قدر الإمكان؛ وذلك باتباع استراتيجيات تناسب كل فئة من هذه الفئات، لتسعى إلى جذبها واحتضانها وتجب على ما لديها من استفسارات وتزليل ما يكتنفها من تخوفات.

## 5- قصور الدور الإعلامي:

الإعلام هو السلطة الرابعة، وهو الموجه لقناعات المجتمع، وله إصغاء أذان كثير من الناس، وحالياً لا يوجد أي قنوات أو منتجات إعلامية متكاملة توضح الأمور المتعلقة بالاقتصاد والتمويل الإسلامي في مقدونيا ولو على نطاق ضيق، وعن طريق المقابلة أشار بعض الخبراء إلى ضرورة بدء عمل إعلامي اقتصادي قبل انطلاقة المصرف الإسلامي حتى لا يفشل<sup>2</sup>، حيث هناك تخوف لدى بعض الدعاة أن فشل المصرف الإسلامي قد يُنسب إلى فشل الإسلام<sup>3</sup>، وهذا التخوف يشكل عائقاً أمام قيامها، وسيقترح الباحث في مبحث الحلول آلية لتفادي هذا الخلل.

<sup>1</sup> فئة تنتظر إلى الجانب العملي للمنتج وما يقدمه على أرض الواقع لا إلى التنظير.

<sup>2</sup> مقابلة مع خليل آدمي متخصص في الدراسات الإسلامية، وهو يعمل إماماً وخطيباً وواعظاً منتقلاً في أربابا، مقدونيا- سكوبيا بتاريخ 2017/3/20م.

<sup>3</sup> وهو أحد تخوفات الخبراء في المغرب التي أعطيت تراخيص جديدة لبدء العمل المصرفي الإسلامي، وهذه التخوفات دعتهم إلى العدول عن نسب البنوك إلى الإسلام وأسموها الأبنك التشاركية، يقول الأستاذ عبد السلام بلاجي رئيس جمعية الاقتصاد الإسلامي في المغرب: "صفة التشاركية" بدل "الإسلامية" تبدو موفقة، حيث أنها ستجنب إلحاق الأخطاء التي من الممكن أن تقع فيها هذه المصارف، بالإسلام ذاته".

## 6- النظام التعليمي:

حيث لا يوجد في مقدونيا في أي من المدارس أو جامعات الدولة الرسمية والخاصة مواد تتعلق بالتوعية الاقتصادية الإسلامية فضلا عن الإشارة لذلك، فلا يتعاطى الطلاب هذا العلم أو أي شيء عنه مما يضعهم بالضرورة في خانة الجهل به إلا من اجتهد اجتهادا شخصيا وتعلم تعلمًا ذاتيًا، وبما أن النظام التعليمي هو الانطلاقة الأولى والأهم لنجاح أي عمل مهما كانت صفته ونوعه، يجب التركيز على هذا الجانب وإيلاءه مزيد اهتمام على الجوانب الأخرى.

## 7- الإسلاموفوبيا ( الخوف من الإسلام ):

وهي ظاهرة منتشرة في أوروبا عموماً، وفي مقدونيا خصوصاً، وقد رُوج لهذا المصطلح كثيراً من قبل منظمات متشددة تعرف سياسياً باليمين المتطرف، حيث بدأ على ألسنة الساسة في مختلف دول أوروبا أنهم لا يريدون أي مظهر من مظاهر الإسلام في بلادهم، مما حدا ببعض السلطات الأوروبية العليا إلى محاربة أبرز مظاهر الإسلام الظاهرة (الحجاب)، ومن ذلك قرار المحكمة الدستورية الأوروبية العليا بالسماح لأرباب العمل في دول الاتحاد الأوروبي بمنع من يلبس غطاء الرأس من العمل لديهم<sup>1</sup>، وهذا جزء من عقلية غربية يتنامى انتشارها حديثاً، خاصة مع توافد أعداد كبيرة من اللاجئين المسلمين إلى أوروبا، وهذه العقلية تعرف "بكراهية الأجانب"، أما الإسلاموفوبيا فتعني العداوة والخوف غير المبرر تجاه المسلمين سواء أكانوا مؤسسات أم أفراداً، وهذه ظاهرة لها أسبابها وليس هذا مكان بسطها، ولكنها تشكل عائقاً، وإن كان بسيطاً في مقدونيا بخلاف الدول الغربية، ولكنها مرشحة بقوة لأن تكون عقبة أمام قيام أنشطة إسلامية خاصة في المجال المالي، وذلك لما تخشاه هذه الدول من تمويل مزعوم للإرهاب!

<sup>1</sup> مقالة بعنوان " محكمة العدل العليا تعطي صلاحية لأرباب العمل بمنع ارتداء غطاء الرأس "، صحيفة الجاردين البريطانية بتاريخ 2017/3/14 على الرابط الآتي: <https://www.theguardian.com/law/2017>

## المبحث الثالث: المعوقات الإدارية ومعوقات الموارد البشرية

من المعوقات المتوقعة أيضا وجود ندرة في الكفاءات العلمية والعملية في النطاقين الأكاديمي والتدريبي والإداري، وقد أشارت الدراسة إلى الحياد بخصوص هذا أيضا، كما أشارت إلى الموافقة على إمكانية الجمهورية بتزويد خبراء في هذا الجانب.

وفي هذا المبحث سنتناول مطلبين هما: ندرة الموارد البشرية المؤهلة، والمشكلات الإدارية.

### المطلب الأول: مشكلة ندرة الكوادر البشرية المؤهلة:

كما عُلم أنه لا توجد في مقدونيا مؤسسة تعليمية تعنى بتدريس الاقتصاد والمصارف الإسلامية، ولا يوجد عمل مصرفي أو مالي إسلامي فيها أيضا، وهذا سبب ونتيجة لعدم وجود الكوادر البشرية المؤهلة في البلاد، ولا شك أن الحاجة إلى المتخصصين في الشقين النظري والعملية هامة جدا لنجاح التجربة وتلافي الأخطاء التي وقعت في العديد من البلدان، وهو ما يُطمح له في مقدونيا.

ولا شك أن مسألة إيجاد متخصصين من أهل البلد بحاجة إلى وقت، كما أنها بحاجة إلى جهة تتبناهم وتدعمهم، ولا مناص حتى ذلك الحين من استيراد الكفاءات من الخارج. وهذه مشكلة عامة في مقدونيا وغيرها من البلدان التي قارب العمل المصرفي الإسلامي فيها على ثلاثين عاما، يقول الدكتور عبد الباري مشعل: " فعلى مستوى الموارد البشرية الموجودة داخل المصارف هناك اعتراف عام بأن هذه الكوادر البشرية لم تتأهل التأهيل الكافي لتعبر عن أهداف البنك الإسلامي"<sup>1</sup>.

وبالتالي سيضطر المصرف الإسلامي المرتقب في حال قيامه إلى أحد ثلاثة أمور:

**الأول:** أن يوظف في المصرف الإسلامي أولئك العاملين في البنوك الربوية، وفي ذلك من المشاكل ما فيه: فهذه الفئة تشربت أساليب التمويل الربوي المحرمة، كما أن تأهيلهم من النواحي الشرعية في فترة قصيرة أمر صعب نسبيا؛ حيث لا يمكن لدورات قصيرة في عدة أشهر أو سنة أن تقارب التأهيل المفترض لخريجي الاقتصاد والمصارف الإسلامية، مع عدم قولنا بخلق باب التوبة أمامهم وإعطائهم فرصة بالتحول إلى القطاع المصرفي الإسلامي.

<sup>1</sup> مشعل، عبد الباري، مقابلة مع صحيفة اقتصادية، العدد 5592، تاريخ 1430/2/5 هـ، الموافق 2009/2/1م، نقل عن موقع صحيفة الاقتصادية الإلكترونية على شبكة الإنترنت، ورابطها، [www.aleqt.com](http://www.aleqt.com)

**الثاني:** أن يستقدم موظفين خبراء من بلاد أخرى للعمل داخل المصرف، وهذا صعب نسبيا كما أنه غير كفؤ اقتصاديا؛ لأن رواتب هؤلاء في المحتمل لا تتناسب مع هيكل رواتب الموظفين في مقدونيا والذي يتسم بالانخفاض الشديد، مما سيضعف القدرة التنافسية عند المصرف المتوقع إنشائه في حال ارتفعت تكاليف التشغيلية.

**الثالث:** تدريب بعض الدارسين للتخصص وغيرهم من المسلمين الراغبين بالتخلص من يرثان الربا تدريبا تأهليا وعمليا قبيل إنشاء المصرف الإسلامي، لحين افتتاحه، والسعي لابتعاث طلبة لدراسة التخصص، وهو ما يرجحه الباحث.

وسيشير الباحث إلى المشاكل التي قد تنتج عن ضعف تأهيل العاملين في المصارف الإسلامية وهي ما يلي<sup>1</sup>:

- عدم الإلتزام بخطوات الاجراءات التنفيذية الواجب اتباعها، حيث يعدها بعض العاملين في المصارف الإسلامية شكلية، مثل مسائل القبض وغيره، وعدم قناعة العامل بما يعمل ستقود إلى عدم قناعة المتعامل به وبما يتعامل به.
- قلة الاهتمام بتدين وأمانة ومظهر وسلوك العاملين في المصارف الإسلامية قد يسيء إلى سمعتها "الإسلامية" وهذا أحد المحفزات الكبيرة للجمهور الإسلامي بترك التعامل مع المصارف التقليدية لصالحها، عند رؤية مظاهر الانفلات الأخلاقية.
- إن سيطرة العاملين ذوي التأهيل الضعيف شرعيا واقتصاديا سيقود المصرف إلى انتقاء الصيغ التمويلية ذات الكفاءة الاقتصادية المنخفضة والكفاءة الشرعية المنخفضة أيضا، وسيتم إهمال الصيغ التنموية الأصلية كالمضاربة والمشاركة والبيع الآجل والسلم والاستصناع وغيرها إلى صالح عقود مولدة مختلف حول شرعيتها خلافا معتبرا كالمرابحة للأمر بالشراء والإيجار المنتهي بالتملك والتورق المصرفي المنظم .. إلخ نظرا لما تتميز به هذه العقود من انخفاض نسب المخاطرة وعدم الحاجة فيها لدراسات الجدوى التي تحتاجها الصيغ الأصلية.
- إن وجود مثل هذه العقلية القريبة من الفكر التمويلي الربوي سيسهم بضعف تأهيل الطلاب وصدودهم عن تخصص الاقتصاد الإسلامي حيث سيتم توظيف أصحاب التخصصات الربوية في البنوك الإسلامية، وتفشو البطالة بين صفوف الخريجين في هذا التخصص، مما سيضعف الإقبال عليه وبالتالي يضعف من الجراك العلمي في هذا

<sup>1</sup> مرجع سابق، مستفاد بتصرف من مبحث المعوقات الداخلية المتصلة بالعاملين والمعالجات المقترحة لها من رسالة ماجستير آل رشيدة عن معوقات المصارف الإسلامية.

التخصص وما في ذلك من خسارة مجتمعية ستفقد الفوائد المرتبطة بالتوعية الاقتصادية والمالية الشاملة في كل جوانب المال ومتعلقاته في الإسلام مما لا يقتصر على عمل المصارف الإسلامية فقط.

- إن قلة عدد المؤهلين وتناثرهم بين المدن، سيشكل عقبة في التنقل، كما أن صعوبة توظيفهم في مكان واحد نظرا لتوزع السكان بشكل قريب إلى التساوي يشكل عائقا أيضا.

### المطلب الثاني: المشكلات الإدارية:

إن نجاح أي مؤسسة مهما كانت صفتها وموقعها هو رهين حسن إدارتها، والإدارة بوصفها علم يُعنى بدراسة تنظيم كل ما يتعلق بالمؤسسة لتحقيق هدف إخراج منتجات كفؤة في ظل الإمكانيات المتاحة، هي المسؤول الأول عن نجاح المؤسسة، ومن أبرز التحديات التي قد تواجه المصرفية الإسلامية في مقدونيا عدم توفر الخبرات الإدارية المحلية، في حين أن الخبرات الخارجية يجب أن تنسم بالدولية، ففهم البيئة المقدونية وواقعها والمعطيات على أرض الواقع أمر هام وليس بالسهل في نفس الوقت حيث تتشابه فيه معطيات البيئة الخارجية مع الداخلية، وهو ما يوجب دراسة كل جانب من هذه الجوانب بدقة وهذا ما يعرف بدراسة PESTEL<sup>1</sup> ، حيث تشير الدراسات إلى أن 60-80% من المصروفات في المؤسسات الخدمية تذهب في التغيير وقلة التخطيط له<sup>2</sup>.

ولتفادي المعوقات الإدارية والمشكلات المتوقعة يجب اللجوء إلى تخطيط سليم وجيد وحذر تجاه كل الاحتمالات الممكنة وكيفية تفاديها، بإجراء الدراسات الإدارية ذات العلاقة.

<sup>1</sup> Political, Economical, Social, Technological, Ecological, Law.

<sup>2</sup> <https://thefinancialbrand.com/53547/change-management-leadership-strategies/>

## الفصل الرابع: حلول ومتطلبات إنشاء مصارف إسلامية في

مقدونيا

المبحث الأول: حلول المعوقات

المبحث الثاني: أساليب التحول إلى المصرفية الإسلامية

المبحث الثالث: التوقعات المستقبلية للمصارف الإسلامية كما يراها

الباحث

## مقدمة:

في هذا الفصل سيتطرق الباحث إلى الحديث عن حلول المعوقات والتحديات التي تواجه إنشاء مصارف إسلامية في مقدونيا، وإلى الكيفيات المقترحة لدخول السوق المقدونية، وإلى طرح توقعات الباحث لمستقبل العمل المصرفي الإسلامي في مقدونيا من خلال دراسته.

## المبحث الأول: حلول المعوقات

إن ما ذُكر من المعوقات والتحديات، كثير منها سببه الخلاف الفكري والأيدولوجي حول إنشاء مصارف إسلامية في مقدونيا، ومنشأه تقدير مصلحة ومفسدة كل طرف من الأطراف المعنية بالموضوع، وتصوره عنه.

لذا فإن أهم خطوات حل هذه المعوقات في نظر الباحث تكمن في ما يلي:

- حسن عرض المستثمرين لإنشاء أعمال مالية إسلامية في مقدونيا لفكرتهم ومدى جدواها الاقتصادية لكل من الدولة والشعب والمستثمرين المرتقبين، وتفنيد كل شبهة من الشبهات المتعلقة بالعمل المصرفي الإسلامي وإزالة المخاوف من أذهان المعنيين، والاستعانة بذلك كله بأمهر المتخصصين العالميين من خلال إقامة عدة مؤتمرات وندوات محلية لهذا الغرض.
- تقبل الدولة المقدونية والبرلمان المقدوني لفكرة إنشاء أعمال مالية إسلامية في بلادهم ومعرفة مدى نفع ذلك للمجتمع والدولة، وتفهمهم لضرورة التعاون على ذلك وتسهيله، وذلك من خلال تسهيل تشكيل بيئة محتوية لهذه الأعمال من النواحي التشريعية والتنظيمية والاجرائية.

إذن فحسن العرض وحسن التلقي من قبل المستثمرين والمعنيين سيعمل على تسهيل كثير من العقبات والمشكلات المتوقعة. وبخلاف ذلك وبسوء الفهم بين الأطراف المعنية فإنه من المتوقع أن تنشأ هذه المشكلات والعقبات التي تم ذكرها آنفاً، وهي بذاتها تكررت في كثير من البلدان المحتضنة للعمل المصرفي الإسلامي حول العالم.

ولمزيد من التفصيل سنبين حلول المشكلات والتحديات المتوقعة في أربعة مطالب:

## المطلب الأول: حلول التحديات القانونية والتشريعية:

إن الحل الابتدائي الوحيد للتحديات القانونية والتشريعية التي تواجه إقامة مصارف إسلامية في مقدونيا هو موافقة الجهات المعنية على إنشاء قوانين خاصة تحكم وتنظم العمل المصرفي الإسلامي وتراعي خصوصية العمل الإسلامي باعتبار المصرف تاجرا لا متجرا بالأموال، وهذا يتطلب حولا لمشكلات الإزدواج الضريبي ونسب السيولة والاحتياطيات المفروضة على المصرف، ومشكلة التملك بالسماح للمصرف بشراء وبيع العقارات والمنقولات وبالتالي الحاجة إلى استثناءات من رسوم النقل للملكية التي ستشكل عبأ يتحملة العميل في حالة بقاء الوضع على ما هو عليه، وغير ذلك من التشريعات والقوانين والأنظمة والتعليمات المتعلقة بقطاع المصارف.

وقد جاء في توصيات مجمع الفقه الإسلامي بخصوص هذا الموضوع ما يلي: " مواصلة البنوك الإسلامية الحوار مع البنوك المركزية في الدول الإسلامية لتمكين البنوك الإسلامية من أداء وظائفها في استثمار أموال المتعاملين معها في ضوء المبادئ الشرعية التي تحكم أنشطة البنوك وتلائم طبيعتها الخاصة. وعلى البنوك المركزية أن تراعي متطلبات نجاح البنوك الإسلامية للقيام بدورها الفعال في التنمية الوطنية ضمن قواعد الرقابة بما يلائم خصوصية العمل المصرفي الإسلامي ودعوة منظمة المؤتمر الإسلامي والبنك الإسلامي للتنمية لاستئناف اجتماعات البنوك المركزية للدول الإسلامية، مما يتيح الفرصة لتنفيذ متطلبات هذه التوصية"<sup>1</sup>.

وقد تم التواصل مع كل من مستشار رئيس الدولة الأستاذ ماريان هريستوف<sup>2</sup> وأبدا ترحابا مبدأيا بالفكرة ووعد بوضعها للنقاش مع المعنيين في حال تقدم مستثمر بطلب رسمي للسلطات المعنية، وأشاروا إلى أن القوانين وتعديلاتها منوط بالسلطات المختصة وبمجلس النواب، وموافقته من عدمها قرار لا يمكن التنبؤ به.

خاصة وأن الفكرة لم تعرض على مستوى شعبي لقصور الأداء الإعلامي ولعدم وجود مستثمرين مهتمين حتى اللحظة، وقد تواصل الباحث عن طريق زملاء التخصص المقدون مع البنك الإسلامي للتنمية في جدة، وهناك توجه إلى عقد مؤتمر تعريف بالمصرفية الإسلامية في جمهورية مقدونيا.

<sup>1</sup> انظر: قرار مجمع الفقه الإسلامي، 76 ( 8/7 )، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، 124/1  
<sup>2</sup> في لقاء معه بالمعهد الدبلوماسي الاردني بتاريخ 2016/10/24م في اجتماع الجالية المقدونية في الأردن مع ممثلي الحكومة المقدونية.



ويرى الباحث أن لا يتم إقامة عمل مصرفي إسلامي حتى يتم التوصل إلى حل جميع المشكلات والمعوقات القانونية التي تعيق عمل المصارف نظرا لأن إهمال ذلك يؤدي لعدم عمل المصارف بكفاءة وبالذور التنموي المتوقع منها في مقدونيا.

### المطلب الثاني: حلول التحديات الاقتصادية:

إن معالجة التحديات الاقتصادية ليس في يد المستثمر ولكنه في يد الدولة والشعب، وغاية ما في وسع المستثمر هو أن يقتنص الفرص والتسهيلات التي يمكن أن تتاح له من خلال برامج دعم المستثمرين التي أنشأتها الدولة<sup>1</sup>، ولا شك أن المؤشرات الاقتصادية في الدولة المقدونية في تحسن والدليل على ذلك هو ارتفاع نسب الناتج الإجمالي القومي بالنسبة إلى الفرد، كما أن انخفاض نسب البطالة وانخفاض نسب التضخم كلها مؤشرات جيدة وإن لم تكن بالحجم المطلوب، لكن يبقى التحدي لدخول السوق والقطاع المصرفي المقدوني كبير ويستوجب استراتيجيات محددة لتجاوز المعوق الاقتصادي وهذا ما سأفصله في المبحث الثاني عند حديثنا عن أساليب الدخول الى السوق والتحول إلى المصرفية الإسلامية.

كما أن هناك ضرورة لإيجاد مرجعية شرعية وقانونية وتنظيمية لجميع المؤسسات الإسلامية المالية المزمع إقامتها في جمهورية مقدونيا، وذلك لثتباع شؤونها وتطالب بحقوقها وتروج لها وتوضح للناس ولجميع المعنيين دور هذه المؤسسات وما ينبغي لقيامها وإصلاحها وأداءها لدور فعال ورايح لجميع الأطراف.

وإذا قام المصرف الإسلامي بالدور الذي من المفترض أن يقوم به من إنشاء شراكات وعقود مضاربة وإيجارات وغير ذلك من الصيغ التنموية، فهذا سيساعد على تحسين الاقتصاد وحل جزء من مشكلات المسلمين الاقتصادية، حيث سيساعد على إيجاد وظائف وهذا مما يصب في صالح التنمية الاقتصادية ودعم القطاعات المختلفة، وبالتالي يزداد حجم تعاملاته المالية مع الوقت، وهذا من حلول التحديات الاقتصادية للمصارف الإسلامية. فلجوءها إلى صيغ تجارية ودعم الاستهلاك، وإهمالها للصيغ الاستثمارية مما يفاقم المشكلة ولا يؤثر إيجابا في الاقتصاد وهو ما حصل في عدد من الدول الإسلامية وغير الإسلامية.

<sup>1</sup> وقد تم ذكر المرغبات الاستثمارية للدولة المقدونية في الفصل الأول.

### المطلب الثالث: حلول التحديات الاجتماعية:

ينبغي العمل على إزالة حالة الخوف المجتمعي من فكرة رائجة في أن التمويل الإسلامي قد يقود إلى تمويل الإرهاب، وهذا جزء من الإسلاموفوبيا الذي تحدثنا عنه سابقا، وينبغي أن تتضافر الجهود الإعلامية والدعوية للحد من هذه الظاهرة، ويقترح الباحث تخصيص جزء من أرباح المصارف الإسلامية في حال قيامها وقبل ترخيصها -الذي يستغرق وقتا- لدعم ما يلي:

- العلماء والدعاة من خلال كفالتهم في الدراسة والعمل ومساعدتهم على تبليغ دين الله، وبالضرورة مخاطر الوقوع في المخالفات الشرعية فيما يتعلق بجانب المال.
- المؤسسات الإعلامية والبرامج التي تحث على التوعية الاقتصادية ومحاسن الاقتصاد الإسلامي وماذا يمكن أن يقدم للشعب المقدوني بشقيه المسلم وغير المسلم.
- إنشاء مركز للتدريب والتأهيل المصرفي تابع للمصرف الذي سيفتح فرع له في مقدونيا، عملا على توفير كفاءات في حال تطور العمل المالي الإسلامي في مقدونيا.
- فتح قسم للاقتصاد والمصارف الإسلامية في أحد الجامعات الرسمية لتدريس المواد ذات العلاقة مما يسهم في تطوير المعرفة الدينية والاقتصادية لدى الناس، أو العمل على إدخال مواد تتعلق بالاقتصاد والمصارف الإسلامية في بعض التخصصات الاقتصادية في الأقسام ذات العلاقة.
- إقامة مؤتمرات تعريفية بالتنسيق مع الحكومة المقدونية، واستقدام خبراء عالميين للحديث عن الاقتصاد والتمويل الإسلامي، وبيان كيف يمكن أن ينفع تطبيق ذلك الدولة المقدونية حكومة وشعبا.

ونجد من خلال المشاهدة للتجارب المصرفية الإسلامية في بلدان مختلفة قصورا في دور المصارف الإسلامية في توضيح خصوصيتها وشرعيتها والفرق بين خدماتها وخدمات المصارف التقليدية.

## المطلب الرابع: حلول التحديات في الموارد البشرية:

مهما بلغت قدرات الموارد المالية يبقى النجاح مرهونا بنجاح الموارد البشرية، فهي العامل الذي به تُحقق التجربة نجاحها وتطورها، وذلك من خلال حُسن عرضها لموضوعها، وحسن تصرفها وإدراتها لمواردها.

ولا شك أن الكفاءات المحلية في مقدونيا نادرة جدا، والمجيدون للاقتصاد والتمويل الإسلامي من المتحدثين باللغتين المقدونية والألبانية هم ندرة أيضا وذلك لعدم وجود مؤسسة تعنى بالتعليم والتدريب في التخصص، ولذا فإن العمل على بناء كادر من الكفاءات يستلزم ما يلي:

- استيراد كفاءات أكاديمية تعليمية لإنشاء قسم للاقتصاد والتمويل الإسلامي في أحد الجامعات المهمة، والعمل على تخريج فوج من المتخصصين خلال الأربع سنوات القادمة، مع مراعاة التركيز على المهارات العملية وذلك بالتعاقد مع المصرف الإسلامي المرتقب للتدريب والتطوير، وفي حال تعذر ذلك فالمحاولة واللجوء إلى خطوة أخرى تتمثل بإدخال مواد في الاقتصاد والتمويل الإسلامي في خطط التخصصات المالية والمصرفية الموجودة حاليا في الجامعات المقدونية، وتدريبها من قبل مدرسين أكفاء أصحاب اطلاع نظري وعملي في هذا المجال.
- تدريب وتعليم العاملين في القطاع المصرفي التقليدي من حملة البكالوريوس والماجستير الراغبين بالنقل إلى العمل المصرفي الإسلامي وتدريبهم على شهادات هامة في الصناعة المالية الإسلامية كالمصرف الإسلامي المعتمد<sup>1</sup> والمراقب الشرعي المعتمد والمحاسب الشرعي المعتمد من أيوفي.
- حث الطلبة من كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ومن كلية الشريعة والدراسات الإسلامية على دراسة تخصص الاقتصاد والتمويل الإسلامي كأحد التخصصات الجامعة بين الشريعة والعلوم الاقتصادية، من خلال الإعلام والمؤتمرات التعريفية بالتخصص وبفرصه المستقبلية وبيان فوائده العلمية على المجتمع.

<sup>1</sup> صادرة عن المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية CIBAFI

## المبحث الثاني: أساليب التحول إلى المصرفية الإسلامية

إن التحول من النظام الربوي إلى النظام الإسلامي على المستوى الجزئي بحاجة ماسة لتوفر عوامل نجاح ذلك، وعلى المستوى الكلي إلى إرادة شعبية وحكومية، ولما كانت غالب المصارف الإسلامية تعمل في بيئة غير متوائمة مع بيئتها ومتطلباتها كان ذلك أحد عوائق نجاحها وصد العاملين في القطاع المالي عن التحول لها، مما جعل الفقهاء يبحثون شرعية وأهمية وضع خطوات تدريجية للتحول، حيث غالبا ما يستغرق التحول وقتا قد لا يقل في كثير من الأحيان عن ثلاث سنوات، وذلك تجنباً لخطر الانهيار، وقد تناول الباحثون هذا الموضوع بالتفصيل في كتب مستقلة، بل وتناولت هيئات ذات اعتبار في الصناعة المالية هذا الموضوع بدقة وخصته بمعايير مستقلة<sup>1</sup>.

أما التحول الكامل فهو نادر الحصول وقد حصل في باكستان وإيران والسودان، أما التحول الجزئي هو الغالب في بلدان العالم وتعود بداية هذه الظاهرة إلى جمهورية مصر حيث أنشأ بنك مصر الوطني أول فرع إسلامي له عام 1980م، ثم حذت عدة بنوك مصرية حذوه حتى وصل عدد فروعها إلى 58 فرعاً تتبع 12 بنكا تقليدياً إلى نهاية عام 2004م<sup>2</sup>، وليس الباحث في صدد تناول شرعية ذلك وخطواته التفصيلية في هذا المبحث وإنما يقترح أساليب تحول للمعنيين بما يتوافق مع واقع الاقتصاد المقدوني. وسنعرض في هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب:

الأول: مفهوم التحول وأشكاله وأنواعه.

الثاني: في وجهة نظر القائمين بالتحول وأهمية ذلك.

الثالث: أساليب التحول المقترحة في مقدونيا.

<sup>1</sup> منها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI في المعيار السادس  
<sup>2</sup> مصطفى، مصطفى إبراهيم، تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية، رسالة ماجستير مقدمة للجامعة الأمريكية المفتوحة في مصر - القاهرة، 2006 ص 85

## المطلب الأول: مفهوم التحول وأشكاله وأسبابه ومتطلباته:

### أولاً: مفهوم التحول:

نعني بالتحول في هذه الدراسة: الانتقال من وضع المصرفية التقليدية المبنية على سعر الفائدة (الربا) إلى المصرفية الإسلامية المبنية على مبدأ التشاركية في الربح والخسارة، والتي تعتمد النظام الإسلامي في سائر تعاملاتها. أي إبدال المعاملات المخالفة للشريعة بما أحله الله من معاملات مصرفية تنطوي على تحقيق العدل بين المتعاملين في ضوء مقاصد الشريعة الإسلامية<sup>1</sup>.

### ثانياً: أشكال التحول:

التحول يكون إما على مستوى كلي (الدولة)، وإما على مستوى جزئي وهو أحد الأشكال التالية الذكر:

- 1- تحويل فرع تقليدي إلى فرع إسلامي بالكامل، مثاله بنك الجزيرة في المملكة العربية السعودية.
- 2- إقامة فرع إسلامي مستقل، ومثاله البنك العربي الإسلامي في المملكة الأردنية الهاشمية.
- 3- إنشاء فروع تقدم خدمات إسلامية مستقلة بالإدارة، مثاله بنك CIMB في ماليزيا.
- 4- تقديم المنتجات الإسلامية من خلال فروع المصرف التقليدي.
- 5- إصدار منتجات مصرفية إسلامية في صورة صناديق استثمار إسلامية أو منتجات تمويلية إسلامية.
- 6- إنشاء أقسام للعمل المصرفي الإسلامي داخل الفروع التقليدية، كأقسام مستقلة.

### رابعاً: أسباب التحول للعمل المصرفي الإسلامي :

نتجه العديد من المؤسسات المالية إلى التحول للعمل المصرفي الإسلامي أو إلى تقديم

<sup>1</sup> سعود، محمد ربيعة، تحول المصرف الربوي إلى مصرف إسلامي ومقتضياته، ط1، منشورات مركز المخطوطات والتراث، ج1، ص 15

منتجات مصرفية إسلامية بجانب المنتجات المصرفية التقليدية للعديد من الدوافع منها:

- 1- الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في البعد عن الربا وسائر المحرمات.
- 2- تلبية احتياجات العملاء من المنتجات المصرفية الإسلامية، وبالتالي التحصل على حصة سوقية جديدة.
- 3- نجاح تجربة التحول للعمل المصرفي الإسلامي من قبل مصارف ربوية.
- 4- زيادة الربحية في صيغ التمويل التشاركية.

#### خامساً: متطلبات التحول للعمل المصرفي الإسلامي<sup>1</sup>:

قبل قيام البنك بالتحول أو تقديم منتجات مصرفية إسلامية لا بد من تحقيق بعض المتطلبات قبل البدء في التنفيذ وهي:

- 1- موافقة الجهات الرقابية (مؤسسة النقد / البنك المركزي).
- 2- وجود هيئة شرعية (أو مراقب شرعي).
- 3- تصميم نظم العمل والتي تتضمن كلاً من:
  - إعداد الدورات المستندية.
  - إعداد العقود الشرعية (والقانونية).
  - إعداد النظم الآلية.
  - إعداد النماذج والمستندات.
  - إعداد النظم المحاسبية.
- 4- اختيار وتهيئة الموارد البشرية.
- 5- إعداد حملة إعلانية موجهة لعملاء تلك الفروع.

#### المطلب الثاني: وجهة نظر القائلين بالتحول وأهمية التدرج:

تعددت الآراء حول تعريف هذه الظاهرة والموقف منها، يقول رياض الخليفة:

"الأصل الشرعي للتحول مستمد من مبدأ التوبة إلى الله والرجوع إلى الله والإقلاع عن التعامل بالربا أخذاً وإعطاءً، وذلك بأن توجد لدى البنك التقليدي رغبة صادقة في التوبة إلى الله من

<sup>1</sup> مقال منشور بدون معلومات للاستاذ علي أبو صلاح، بتصرف.

خلال إيقاف التعاملات المصرفية التي بها مخالقات شرعية وإبدالها بالتعاملات المصرفية المطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية"<sup>1</sup>.

وتتمثل الأسباب في تشجيع البنوك الربوية إلى تحول إلى إسلامية فيما يلي:

" **السبب الأول:** كان الناس يسلمون على عهد رسول الله -صلى الله عليه وسلم- لأغراض شتى، ولم يكن النبي عليه الصلاة والسلام يسألهم: أسلمتم لله أم للدنيا؟ وذلك لأن الإسلام يقود صاحبه إذا اتبعه إلى إحسان العمل وإخلاص النية، فعن جابر - رضي الله عنه- بإسناد صحيح أن وفد ثقيف لما بايعوا النبي -صلى الله عليه وسلم- اشترطوا ألا صدقة عليها ولا جهاد، فقبل منهم النبي -صلى الله عليه وسلم-، وقال: (سيتصدقون ويجاهدون إذا أسلموا).

**السبب الثاني:** لأن منعهم من التحول صد عن سبيل الله وعن التوبة من الكبائر. وقاعدة الشرع هي تيسير طريق التوبة بكل ما يمكن، قال شيخ الإسلام -رحمه الله: "ومن تدبر أصول الشرع علم أنه يتلطف بالناس في التوبة بكل طريق"، فمهما صاحب عملية التحول من ثغرات أو نواقص فمصيرها إن شاء الله إلى الزوال"<sup>2</sup>.

وقد تم إقرار عملية التحول التدريجي في ندوة البركة السادسة عشر، حيث نص قرارها 7/16 على أنه "لا مانع من التدرج في تنفيذ المتطلبات الشرعية للتحول للالتزام بالشريعة الإسلامية إذا اقتضته الظروف والواقعية للمؤسسة، لتجنب حالات التعثر، أو خطر الانهيار، وكذلك لا بد في عملية التحول المرحلي من المحافظة على الصفة الشرعية (في التحريم والكراهية .. إلخ)، وإن نجاح التحول المرحلي يتطلب الكثير من الاجراءات والإعداد، واستبعاد التطبيقات الممنوعة، وإعداد وتأهيل الكوادر البشرية للتنفيذ الصحيح"<sup>3</sup>.

### **المطلب الثالث: أساليب التحول المقترحة في مقدونيا:**

لا شك أن أفضل وسائل التحول هي إقامة مصرف إسلامي مستقل في عاصمة مقدونيا- سكوبيا، وذلك لوجود مطالبات شعبية بذلك، ولاتساع السوق لمصرف إسلامي نظرا لأعداد المسلمين الراغبين بالتعامل معه.

<sup>1</sup> حوار مع رياض منصور الخليفي، مدير عام مكتب المستشار الشرعي الدولي، الكويت، نقلا عن أحمد الليثي، مجلة الجسر، مقال بعنوان " البنوك الإسلامية بين الأسس والممارسات، 2005/3/20، الصفحة الإلكترونية [www.algesr.nl](http://www.algesr.nl)

<sup>2</sup> مقال منشور إلكترونيا بعنوان: وقفات مع تحول البنوك الربوية إلى إسلامية، لعبدالله بن حميد الفلاسي، بدون سنة نشر.

<sup>3</sup> نقلا عن موقع البركة [www.albaraka.com](http://www.albaraka.com) قسم: فتاوى وتوصيات الندوات السابقة.

وقد يكون ذلك بإنشاء مصرف جديد من مستثمر خارجي أو قيام مصرف تقليدي بإنشاء مصرف جديد مستقل في الإدارة تدار أعماله وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، وقد يكون أيضا بوضع خطة كاملة لتحويل أحد المصارف التقليدية الموجودة حاليا وتعمل في البلاد إلى مصرف إسلامي، ويرى الباحث اللجوء إلى هذا الخيار في حال تعذر الخيارين الأولين.

وعلا بالقاعدة التي تقول ما لا يدرك كله لا يترك جله، يرى الباحث إمكانية فتح نوافذ للمصرفية الإسلامية في المصارف التقليدية، ويرشح لذلك بنك هلق التركي HULK الذي أنشأ أول مصرف إسلامي له في اسطنبول عام 2014م برأس مال 300 مليون دولار وهو أحد المصارف العاملة في الساحة المقدونية<sup>1</sup>، فلا يوجد ما يمنع من ذلك سواء بالتحويل الكامل للبنك في مقدونيا أو لفتح نافذة إسلامية.

ويُلجأ إلى هذا الخيار (فتح نوافذ مصرفية إسلامية) لتعزيز السوق بمنتجات متوافقة مع الشريعة الإسلامية، وحثا للمصرف التقليدي للتحويل الكامل، وعند الضرورة في حال عدم الحصول على تراخيص لإنشاء مصارف إسلامية أو دخول مصرف جديد إلى السوق.

ولا بد الإشارة هنا إلى صعوبة الحصول على تراخيص جديدة، وهذا حاصل حتى في عدد كبير من الدول الإسلامية حيث يصعب استصدار رخص جديدة للمصارف الإسلامية مما يسهم في زيادة الطلب على المصارف القائمة؛ ولأن العرض قليل سترتفع الأسعار بشكل طبيعي، وهذه نتيجة حتمية لتفاعل ديناميكية العرض والطلب، والمصارف الإسلامية هي شركات هادفة للربح تسجل في وزارة الصناعة والتجارة أو ما يكافئها في كل دولة، لذا فإن المسؤول عن انخفاض الأسعار هو البنك المركزي لا المصرف الإسلامي، وذلك بسماعه لمن يرغب دخول السوق بذلك لتكوين بيئة من المنافسة الشريفة.

ولكي تنجح عملية التحويل لا بد من تطبيق المبادئ التالية<sup>2</sup>:

أ- **التخطيط العلمي**: إن نجاح أي عمل مصرفي، تجاري أو خيري، يتوقف على مدى التخطيط له بطريقة علمية سليمة، ويزداد أهمية إذا كان الربح هو معيار النجاح فيه.

ب- **الالتزام الشرعي**: إن الالتزام الشرعي التام بسلامة التطبيق يعد أهم عناصر النجاح لأي عمل مصرفي إسلامي وضمانا لاستمراره.

<sup>1</sup> في قسم التمويل بتاريخ 25/مايو/2015 <http://www.hurriyetaidailynews.com>  
<sup>2</sup> المرطان، سعيد بن يعد، تقويم المؤسسات التطبيقية للاقتصاد الإسلامي: النوافذ الإسلامية للمصارف التقليدية، الرئيس التنفيذي - مصرف البحرين الشامل، ص 17 ، نقلا عن رسالة علي ناريمي بعنوان تطبيق المصرفية الإسلامية في نيجيريا.



ج- الإعداد المناسب للكوادر البشرية: إن توافر العنصر البشري المناسب، جنباً إلى جنب مع التقنية المتطورة، يعد أحد أهم عناصر النجاح لأي عمل كان. والعمل المصرفي الإسلامي ليس استثناءً من ذلك.

د- تطوير النظم والسياسات المناسبة: نظراً للاختلاف بين قواعد العمل المصرفي التقليدي، وتلك الخاصة بالعمل المصرفي الإسلامي فإن الأمر يقتضي تطوير السياسات والاجراءات والنظم الفنية والمحاسبية اللازمة لطبيعة العمل المصرفي الإسلامي ومنتجاته.

هـ- الموازنة مع إدارات المصارف الأخرى والاختيار المناسب للفروع ومواقعها: عن طريق التفاوض مع كل المسؤولين في المصرف لبناء جسر الثقة، وتحديد مناطق خدمة الفرع.

### المبحث الثالث: التوقعات المستقبلية للمصارف الإسلامية كما يراها الباحث

إن غالبية من كتب في التوقعات المستقبلية للمصارف الإسلامية كانوا يستندون إلى معلومات قائمة وممتدة وكثيرة على أرض الواقع، ومن البدهي أنه كلما زادت البيانات المتوفرة وتم جمعها وتحليلها بأسلوب منهجي علمي دقيق، كلما كانت التوقعات أكثر علمية وأكثر إصابة.

وفي حالتنا هذه؛ فإن الجمهورية المقدونية لم يسبق أن تم ممارسة أي نشاط مالي إسلامي فيها، مما يعني شح كبير في البيانات، باستثناء ما جمعه الباحث عن طريق الاستبانات ومقابلة المعنيين وتتبع ما هو متناثر حول الموضوع، وهذا ما أعطى الرسالة صفة المنهج الاستكشافي، وبالتالي فإن التوقعات ستكون بناء على ما بين أيدي الباحث من بيانات.

وقبل الحديث عن المستقبل فلا بد من تشخيص للماضي، ويرى الباحث أن تأخر قيام أعمال مصرفية إسلامية في مقدونيا مرده إلى ثلاثة أسباب رئيسية:

- ضعف الوعي الاقتصادي والإسلامي للمسلمين في مقدونيا بضرورة توفير معاملات إسلامية حلال.
- عدم وجود مبادرات استثمارية لإنشاء أعمال مصرفية إسلامية في الجمهورية المقدونية.
- قلة المتخصصين والمؤهلين في هذا المجال، وضعف التسويق له.

ومن هنا فإن المستقبل للمصارف الإسلامية أو أي عمل مالي إسلامي في مقدونيا رهين بما يلي:

- التوعية الاقتصادية الإسلامية للشعب المقدوني.
- التحرك لاستقطاب المستثمرين المحتملين.
- زيادة عدد المتخصصين والمؤهلين .
- التسويق الجيد والحكيم لتشكيل رأي عام ضاغط لإقامة أعمال مالية إسلامية في الدولة.
- مبادرة مستثمرين يتمتعون بصفة القوة والأمانة.

يتوقع الباحث ظهور لعمل مصرفي إسلامي خلال سنة إلى ثلاث سنوات، ويتوقع النجاح لهذه التجربة للأسباب التالية:

لا يوجد في الدولة قانون يمنع من إنشاء هذه المصارف كما لا يوجد تصريح رسمي بممانعة ذلك، ويوجد هناك رغبة كبيرة من السكان المسلمين بإقامة أعمال مصرفية إسلامية حيث كانت نسبة من يتوقعون إقامة أعمال مصرفية إسلامية ويرون إمكانية ذلك في مقدونيا وفقا للاستبانة التي أعدها الباحث 77.2%، وهذه تعد نسبة مرتفعة، بينما أشار 4% فقط عن عدم إمكانية ذلك، كما أن العينة الموزعة على غير المسلمين أشارت إلى أن 19.5% يرون إمكانية ذلك بينما أجاب 37.8% بالحياد وعدم المعرفة، مما يؤشر أنه ليس هناك إعاقة كبيرة من غير المسلمين في الضغط على الدولة لعدم إنشاء مصارف إسلامية، ولكن يبقى هناك توجس كبير من عدم موافقة الحكومة على ذلك عبر عنه ما نسبته 26% من المستجيبين نظرا لطابع هذه البنوك الإسلامي و 30% أبدى تخوفا أقل من الأوليين بينما 24.7% أشاروا للحياد، وقد يستعاض عن هذا بالجوء إلى تسمية المصارف "بالمصارف التشاركية" بدلا من الإسلامية وهذا ما لجأت له مؤخرا دول إسلامية كالمغرب.

إن جل الأسئلة الموجهة إلى عينة غير المسلمين كانت تقابل بالإجابة بالإحادي وهو ما يدل على عدم المعرفة عن أي شيء يتعلق بالمصارف الإسلامية وما إذا كانت تختلف عن المصارف التقليدية أو لا !

بل وفي السؤال عن ما إذا كانت الدولة ستشكل عائقا تجاه إقامة مصارف إسلامية أجاب 29.3% فقط عن إمكانية ذلك من عينة غير المسلمين، و 20.7% بالحياد بينما أجاب 24.4% بأن الدولة لن تمنع.

وكل ما بين أيدي الباحث من أرقام ومقابلات ومعلومات يشير إلى وجود توجه شعبي يرغب بإقامة أعمال مصرفية إسلامية.

ويتوقع الباحث أن تزداد نسبة المطالبات الشعبية لإقامة أعمال إسلامية مع زيادة التوعية وهذا ما ظهر للباحث أثناء توزيع الاستبانة حيث أسهمت في نشر توعية شعبية كبيرة من خلال التوزيع وصلت إلى آلاف المعنيين كما تم إجراء برامج إذاعية حول الموضوع وكتبت جريدتان عن استبانة الباحث وربطها الإلكتروني ووصفته بأنها انتشار واسع لاستبيانات تقيس رغبة الجمهور المقدوني المسلم بإقامة أعمال مصرفية إسلامية<sup>1</sup>.

أما على صعيد الجانب التعليمي والإعلامي، فالمبادرات لا تزال فردية وقليلة جدا والمعلومات حولها غير متوفرة، وهي من الباحث نفسه وزملاءه الدارسين للتخصص في محاولات لفتح قسم للاقتصاد الإسلامي في أحد الجامعات المقدونية. ويتوقع الباحث أن يتم ذلك بسهولة فور بدأ أعمال مالية إسلامية في الدولة.

ويتوقع الباحث نجاحا لتسويق التجربة في حال قيامها، خاصة إذا كانت الجهة الاستثمارية صاحبة أمانة شرعية تتبنى نمودجا يتلافى أخطاء العمل المصرفي الإسلامي في دول أخرى، وتوفر بدورها منتجات متوافقة مع الشريعة الإسلامية وذات كفاءة اقتصادية معتبرة تسهم في التنمية الاقتصادية المحلية للدولة.

ويتوقع الباحث أن يكون إقامة عمل مصرفي إسلامي مدخلا لإقامة أعمال مالية أخرى كشركات التأمين التكافلي، وإحياء الأوقاف، والصكوك الإسلامية وغيرها.

<sup>1</sup> وقد أخبر الباحث أن أصداء ذلك زادت ووصلت إلى أماكن كثيرة، أما الصحيفتان الإلكترونيتان فهما: [www.lajmpress.com](http://www.lajmpress.com) القسم الاقتصادي بتاريخ 2017/3/28 الساعة 18:09 وجريدة [www.shipmedia.com](http://www.shipmedia.com) بتاريخ 2017/3/28 في القسم الاقتصادي للصفحة.

## النتائج والتوصيات:

### أولاً: النتائج:

1- لا يوجد في مقدونيا أي عمل مالي إسلامي (مصارف إسلامية، شركات تأمين إسلامية، أسواق مالية إسلامية، صناديق استثمار إسلامية ..)، على مستوى المؤسسات حتى تاريخ كتابة هذا البحث، بالرغم من الإمكانيات والفرص المتاحة.

2- أبدأت الدراسة من خلال جمع المعلومات ارتفاع استجابة الجمهور المقدوني لإقامة أعمال مالية إسلامية ورغبتهم الكبيرة في ذلك.

3- لا يوجد هناك أي قانون مقدوني يمنع من إقامة مصارف إسلامية أو أي نشاط مالي إسلامي في البلاد، وقد يستعاض عن كلمة "إسلامي" بكلمة "تشاركية" في حال كان ذلك عائقاً لإقامة هذه المصارف، كما فعلت بعض الدول مؤخراً، والأولى إبقاء المصطلح على ما هو عليه ما أمكن ذلك.

4- من خلال المقابلة وسؤال المعنيين لا يوجد هناك أي مانع من الدولة المقدونية لاستقبال المستثمرين ومدارسه الموضوع معهم.

5- إن العقبات المحتملة لإقامة أعمال مالية إسلامية يمكن تجاوزها في حال أحسن المستثمرين عرض الموضوع واستعانوا بالخبراء والأكاديميين والمتخصصين، وفي حال تلافوا الأخطاء التي تكررت في أكثر من بلد تم فيه عمل مالي إسلامي.

6- من أهم الحلول للتحديات والعقبات التي تواجه إقامة عمل مصرفي إسلامي: إقامة المؤتمرات التعريفية، وفتح التخصص في الجامعات المهمة، والاهتمام بالجانب الإعلامي والدعائي، وإقامة معاهد ومراكز للتدريب والتأهيل، وتجهيز القوانين والمطالبات التشريعية والقانونية للدولة، مع تنفيذ الشبهات وبيان أهمية المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية وانعكاس نجاح التجربة على واقع الاقتصاد المقدوني.

7- يرى الباحث أن تبدأ التجربة المصرفية الإسلامية بأحد ثلاث خيارات بالترتيب التالي: شراء حصة في مصرف قائم وعنده رغبة بالتحويل إلى المصرفية الإسلامية، فتح نافذة في بنك ضخم يسعى للتحويل وعنده نية جادة في ذلك، فتح فرع لمصرف إسلامي في العاصمة.

8- يتوقع الباحث النجاح للتجربة المقدونية وذلك لعدة أسباب أهمها ما يلي:

أ- نجاح القطاع المصرفي المقدوني وتحقيقه نسب نمو مرتفعة.

ب- تقبل الدولة للاستثمارات الأجنبية وتسهيلها لها.

ج- نسبة المسلمين المرتفعة في البلاد، ووجود رغبة لدى العديد من رجال الأعمال وسائر الشعب المسلم في مقدونيا لإنشاء أعمال مالية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية للتخلص من الحرام.

د- عدم وجود مطالبات شعبية أو ممانعات ذات اعتبار من غير المسلمين تجاه ذلك.

هـ- وجود طليعة من المقدون يدرسون تخصص الاقتصاد والتمويل الإسلامي ويسعون لإنشاء أعمال مالية إسلامية في البلاد.

و- قيام فريق من الباحثين المقدوني في البنك الوطني المقدوني بكتابة بحث عن إمكانيات العمل المصرفي الإسلامي في أوروبا، وهذا يشمل مقدونيا مما يدل على بوادر وعي بالتجربة المالية الإسلامية عند المسؤولين المعنيين.

### ثانياً: التوصيات:

تعتبر الدراسة التي بين أيديكم دراسة استكشافية لواقع وآفاق مستقبل المصارف الإسلامية في الجمهورية المقدونية، وحيث أن طبيعة الدراسات الاستكشافية أنها تمهد الطريق للباحثين المستقبليين لمزيد من الدراسة والتعمق، لما يمتاز به هذا النوع من الدراسات من قلة المعلومات.

لذا اقتضى أن يشير الباحث ويوصي بما يلي:

1- العمل على إنشاء مصرف إسلامي في جمهورية مقدونيا.

2- ضرورة تعزيز مكانية المسلمين في مقدونيا عن طريق إنشاء مصرف إسلامي فيها، والعمل على إنشاء سائر المؤسسات الداعمة له في المستقبل.

- 3- إقامة هيئة عليا جامعة للمهتمين بإقامة أنشطة مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية في مقدونيا، وذلك للمطالبة بمستلزمات نجاح هذه المؤسسات، وللتوعية الشعبية بذلك.
- 4- إجراء مزيد من الدراسات المسحية والقانونية حول إمكانية إقامة مصارف إسلامية ورغبة الشعب بذلك، مما يشكل ضغطا على المسؤولين والمعنيين، كما أن ذلك يزيد من الوعي الجماهيري تجاه الموضوع.
- 5- التواصل مع المستثمرين الكبار في مجال المصارف الإسلامية كالبنك الإسلامي للتنمية ومجموعة البركة وغيرها؛ لغايات إنشاء مصرف إسلامي في البلاد.
- 6- تفعيل الموضوع عن طريق وسائل الاعلام المختلفة كإنشاء برنامج أسبوعي على قنوات التلفاز والراديو للتعريف بالاقتصاد والتمويل الإسلامي وأهميته وفوائده للجمهور المقدوني، والكتابة عن ذلك في الصحف والمجالات ووسائل التواصل.
- 7- دعوة الهيئات والدول الإسلامية لمساعدة المسلمين المقدون بإقامة مصارف إسلامية في مقدونيا.
- 8- حث الأكاديمين والخبراء في الدول المجاورة على تدريس وتدريب الطلبة المقدون مبادئ وأفكار الصيرفة الإسلامية.

## الملاحق

### ملحق رقم ( 1 )

بسم الله الرحمن الرحيم

الدكتورة.....المحترم/ة

تحية طيبة وبعد،

يقوم الباحث بدراسة علمية محكمة بعنوان: " العمل المصرفي الإسلامي في مقدونيا: الإمكانيات والتحديات "، وحيث يستلزم الموضوع إلى استبانة علمية محكمة لجمع المعلومات المتعلقة بإمكانية إنشاء مصارف إسلامية في مقدونيا، قمت بتصميم استبانة تخدم الموضوع بأبعاده ومكوناته من خلال قياس أربع مجالات رئيسية هي: ( الانطباع العام لفكرة إنشاء مصرف إسلامي في مقدونيا، توقع مستقبل المصارف الإسلامية في مقدونيا، الفرص والتهديدات التي تواجه المصارف الإسلامية في مقدونيا، الدعاية والإعلام )، وسبعة وثلاثون فقرة، وتتم الإجابة على فقرات الاستبانة وفقا لتدرج ليكرت الخماسي بالدرجات التالية:

( موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق ، غير موافق بشدة).

وللوصول إلى نتائج واقعية ومنطقية، ولتسهيل عملية التوزيع وزيادة نسب الاسترداد، ونظرا لخبرتك العلمية والأكاديمية أرجو التكرم بالنظر إلى الاستبانة المرفقة أدناه، وابداء ملاحظاتكم العلمية عنها وتزويدي بالتعديلات المقترحة على وسائل التواصل.

شاكرا لكم تعاونكم،

الباحث: منير ماهر أحمد/ ماجستير اقتصاد ومصارف إسلامية

## نموذج الاستبانة

عنوان الدراسة: العمل المصرفي الإسلامي في مقدونيا " الإمكانيات والتحديات "

أخي الكريم،

في هذه الاستمارة ستقوم بالإجابة عن أسئلة متعلقة بموضوع فرص إقامة مصارف إسلامية في مقدونيا وإمكانية ذلك والتحديات التي تواجهها، والاستمارة معدة لمعرفة الرأي والأفكار والمعلومات لدى الجمهور بالنسبة لهذا الموضوع.

لذلك يرجى منك تعبئة هذه الاستمارة بدقة وصراحة، فالمعلومات المتحصل عليها ستكون لأغراض التحليل البحثي، وستساعد في وضع حلول واقتراحات تسهم في إفادة المعنيين باتخاذ قرارات رشيدة مما سينعكس على المجتمع بشكل إيجابي إن شاء الله تعالى.

### القسم الأول: معلومات البطاقة الشخصية

الجنس: ذكر  أنثى

العمر: 27-17  40-28  40 فما فوق

العمل: موظف مصرف  موظف حكومة  طالب  أخرى

الدين: الإسلام  المسيحية  أخرى

المستوى التعليمي: دون البكالوريوس  بكالوريوس  دراسات عليا



## القسم الثاني: فقرات الاستبانة:

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	( أ ) المجال الأول: الانطباع العام لفكرة إنشاء مصرف إسلامي في مقدونيا
					1 يمكن تطبيق فكرة إقامة مصارف إسلامية في جمهورية مقدونيا
					2 سيلقى مشروع إقامة مصرف إسلامي في مقدونيا تشجيعا من قبل السكان المسلمين
					3 سأكون على استعداد للتعامل مع المصارف الإسلامية في حال إنشائها
					4 أرى أنه سيكون هناك معوقات من قبل السلطات لقيام مصارف إسلامية بسبب الطابع الديني لهذه المصارف
					5 الناس في مقدونيا يحتاجون إلى مصارف إسلامية
					6 أفضل التعامل مع المصارف الإسلامية فضلا عن التعامل مع المصارف التقليدية
					7 سأكون على استعداد للتخلي عن حسابي في مصرف تقليدي لفتح حساب في مصرف إسلامي
					8 المصرف الإسلامي يمكنه تحقيق أرباح تفوق أرباح المصارف التقليدية
					9 إضافة كلمة إسلامي بشكل عائقا أمام إقامة المصرف
					10 لا ترغب المصارف التقليدية بإقامة مصارف إسلامية أو نوافذ إسلامية

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	( ب ) المجال الثاني: توقعات مستقبل المصارف الإسلامية في مقدونيا
					1 الجزء الغربي من البلاد أكثر تأييدا لفكرة المصارف الإسلامية
					2 المصرف الإسلامي لن يتعامل قطعا بالربا أو ما فيه شبهة أو يحتال على ذلك بتغيير المسميات وإبقاء المضمون واحدا
					3 سيكون المصرف قادرا على التحدي والمنافسة مع المصارف التقليدية بالرغم من القيود المتوقعة على نشاطه وعمله في بيئة غير متسقة مع أفكاره ومبادئه
					4 ستكون تيتوفو وسكوبيا أكثر مدينتين مؤهلتين لفتح مصرف إسلامي لكبر عدد السكان فيهما
					5 قد يكون هناك معوقات من قبل الدولة لقيام مصارف إسلامية خاصة في مجال التشريعات المصرفية
					6 نجاح المصرف الإسلامي سيولد حافزا للتعامل معه بشكل أكبر
					7 هناك إمكانية لإنشاء قانون خاص بالمصارف الإسلامي من قبل البنك المركزي
					8 ستتوفر الأموال الكافية ( رأس المال ) لافتتاح المصرف الإسلامي في مقدونيا وستجد ترحيبا هناك
					9 ستتعامل المصارف التقليدية مع المصارف الإسلامية وفق قاعدة الاحترام المتبادل

					سيوفر القطاع الخاص مؤهلين يقومون بتدريب وتأهيل الطلاب والعاملين للعمل الإسلامي المصرفي	10
--	--	--	--	--	---	----

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	( ج ) المجال الثالث: الفرص والتهديدات التي تواجه المصارف الإسلامية في مقدونيا
					1 بدون أشخاص متخصصين في التمويل الإسلامي يصعب أن تنجح عمليات مصرفية إسلامية
					2 فرصة افتتاح معاهد وكليات جامعية لتدريس الاقتصاد والمصارف الإسلامية ستكون كبيرة
					3 إقامة مؤتمرات تعريفية عن المصارف الإسلامية سيدعم إنشاءها مستقبلا
					4 ضعف الثقافة الدينية سيشكل عائقا أمام المصارف الإسلامية
					5 توجهات الدولة والطابع الاجتماعي والديني لها سيشكل تحديا أمام المصارف الإسلامية
					6 وجود مصرف إسلامي يعطي المسلمين استقلالية أكبر من حيث المعاملات المصرفية
					7 سيتيح المصرف الإسلامي فرص أكبر للمسلمين لتملك العقارات والشركات وغيرها في إطار من التعاملات الحلال
					8 سيكون المصرف الإسلامي فرصة للعاملين والمتعاملين في المصارف الربوية لمزاولة الأعمال الحلال والبعد عن الحرام

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	( د ) المجال الرابع: مجال الدعاية والإعلام
					1 يوجد تقصير من قبل وسائل الإعلام في التعريف بالمصارف الإسلامية
					2 إذا تمت الدعاية المناسبة للمصرف الإسلامي سيتلقى دعما معنويا وماديا من الدول العربية الإسلامية
					3 سيكون للمصارف الإسلامية دور في التنمية الاقتصادية
					4 سيكون للمصارف الإسلامية دور في محاربة ظاهرة البطالة
					5 سيكون للمصرف الإسلامي دور في إثبات وجود المسلمين وبيان تأثيرهم المادي والاقتصادي الإيجابي
					6 أعرف جيدا ما المقصود بالرقابة المصرفية والتدقيق الشرعي وضرورتها للمصارف الإسلامية
					7 بالنسبة لي الفرق بين المصارف الربوية التقليدية والمصرف الإسلامي واضح
					8 يحتاج افتتاح مصرف إسلامي إلى دعائية وإعلام قويين حتى يكسب أكبر عدد من الزبائن

## ملحق رقم ( 2 )

### الاستبانة باللغة المقدونية

#### **Во името на Алах, милостивиот, сомилосен**

Почитуван Д-р \_\_\_\_\_ Срдечен поздрав,

Студентот на постдипломски студии започна со научна студија под наслов: "Исламско банкарство во Македонија, услови и пречки"

За оваа тема има потреба од точен научен прашалник (анкета) за собирање на информации во врска со услови за основање исламски банки во Македонија.

Оформив прашалник во служба на темата во нејзините димензии и делови, преку мерка на четири полиња: (општ впечаток за основање на исламски банки во Македонија; претпоставка за иднината на исламските банки во Македонија; можноста и закани со кои можат да се соочат исламските банки во Македонија; јавноста и медиумите) и триесет и седум ставови да се даде одговор на сите делови од прашалникот према Ликертовата скала на следните пет степени: ( целосно сум согласен, согласен, неопределен, несогласен, целосно не сум согласен).

За да се добијат реални логични резултати и да се олесни процесот на дистрибуцијата и се зголеми стапката на наплатата и према вашето научно и академско искуство, љубезно ве молам да го разгледате следниов прашалник и да ми ги дадете вашите научни забелешки и дополнителни ваши предлози за промена на средствата за комуникација.

**Ви благодарам за соработката**

Истражувач:

Мунир Махер Ахмад, магистер по економија и Исламски банки

Аман, Јордан

## Наслов на студијата:

"Исламски банки во Македонија – услови и опасности (предизвици)"

Почитуван (а),

Во овој прашалник одговори ми на прашањето во врска со темата: Можноста за основање исламски банки во Македонија и пречки со кои ќе се соочат.

Прашалникот е подготвен за запознавањето на мислењата, идеите и информации од јавноста за оваа тема.

Затоа те молам да го пополниш овој прашалник искрено и прецизно. Добиените информации ќе бидат цел за научна анализа и ќе помогнат во поставување решенија и предлози кои ќе се во корист на одговорните носители на зрели одлуки кои ќе се одразат позитивно во општеството према верата на семејниот бог.

### Прв дел:

Пол: машки  женски

Старост: 17-27  28-40  над 40

Професија: финансиски службеник  државен службеник   
друго  студент

Вероисповед: ислам  христијанство  друго

Степен на образование: без факултет  Факултет   
постипломски студии

## Втор дел: ставови во прашалникот

А	Општ впечаток за основање на исламски банки во Р. Македонија	Целосно се согласувам	Се согласувам	Немам мислење	Не се согласувам	Воопшто не се согласувам
1	Можно е остварување на идејата за основање на Исламски банки во Р. Македонија					
2	Проектот за основање на исламски банки во Р. Македонија ќе најде на поддршка од муслиманското население					
3	Подготвен сум за соработка доколку се основа Исламска банка во Р. Македонија					
4	Сметам дека ќе има пречки од страна на властите за основање на Исламска банка поради религиозниот карактер					
5	На луѓето во Р. Македонија им се потребни Исламски банки					
6	Давам предност на Исламските банки над конвенционалните банки					
7	Спремен сум да ја откажам мојата сметка во конвенционалната банка и да отворам сметка во Исламска банка					
8	Исламските банки можно е да остварат добивка повисока од добивката на конвенционалните банки					
9	Додавање на зборот „исламски“ претставува пречка при отворањето на банка					
10	Конвенционалните банки не сакаат основање на Исламски банки или исламски шалтери					

<b>Б</b>	<b>Предвидување на иднината на Исламските банки во Р. Македонија</b>	<b>Целосно се согласувам</b>	<b>Се согласувам</b>	<b>Немам мислење</b>	<b>Не се согласувам</b>	<b>Воопшто не се согласувам</b>
1	Западниот дел на Р. Македонија дава поголема поддршка за идејата за Исламски банки					
2	Исламските банки апсолутно не работат со камати					
3	Исламската банка ќе биде способна за предизвик и конкуренција со конвенционалните банки и покрај предвидените пречки за активност и работа во средина несоодветна со нејзините идеи и принципи					
4	Поради големината на населението Тетово и Скопје ќе бидат двата предодредени града за отварање исламски банки.					
5	Можно е да има пречки од страна на државата за основање на исламски банки, посебно во банкарското законодавство					
6	Успехот на исламската банка ќе стимулира поголема соработка со истата					
7	Има можност за основање на посебен закон за Исламските банки од страна на централната банка					
8	Ќе се оебзбедат доволно пари (капитал) за отварање на исламски банки во Р. Македонија кои ќе наидат на добар прием					
9	На основа на заедничко почитување конвенционалните банки ќе соработуваат со исламските банки					

10	Приватниот сектор ќе обезбеди стручни лица а обука и оспособување на студенти и службеници за исламско банкарство					
----	---	--	--	--	--	--

<b>B</b>	<b>Можности и закани со кои ќе се сооча исламските банки</b>	<b>Целосно се согласувам</b>	<b>Се согласувам</b>	<b>Немам мислење</b>	<b>Не се согласувам</b>	<b>Воопшто не се согласувам</b>
1	Исламските банки тешко е да успеат без специјалисти во исламското банкарство.					
2	Можноста за отварање на институти, факултети за економски студии и исламско банкарство ќе биде големо					
3	Одржувањето на информативни конференции за исламско банкарство ќе го поддржи нивното основање во иднина					
4	Слабоста во религиозната култура ќе претставува пречка за исламското банкарство					
5	Државната ориентација и нејзиниот социјален и религиозен карактер претставуваат пречка за исламското банкарство					
6	Постоењето на исламска банка ќе им даде на муслиманите поголема независност во однос на банкарските постапки					
7	Исламското банкарство ќе им обезбеди поголеми можности на муслиманите да поседуваат неподвижни имоти и компании и друго во контекст на муслиманските трансакции					
8	Исламското банкарство ќе им даде можност на службениците и клиентите во лихфарските банки да ја извршуваат својата работа во света димензија					

Г	Област на рекламирање и медиуми	Целосно се согласувам	Се согласувам	Немам мислење	Не се согласувам	Воопшто не се согласувам
1	Има пропусти од страна на медиумите за дефиниција на исламското банкарство					
2	Ако се направи соодветна реклама за исламското банкарство истата ќе добие морална и материјална поддршка од арапските исламски држави					
3	Исламското банкарство ќе има улога во развојот на економијата					
4	Исламското банкарство ќе има улога во борбата против невработеноста					
5	Исламското банкарство ќе има улога во докажувањето на постоење на муслимани и за нивното позитивно, материјално и економско влијание					
6	Многу добро знам што е целта на банкарската контрола, законската ревизија и потребата од исламското банкарство					
7	Според мене јасна е разликата помеѓу лихварското конвенционално банкарство и исламското банкарство					
8	За отварање на исламско банкарство во Р. Македонија потребна е добра реклама и поддршка од медиуми за да привлечат што повеќе клиенти					

**Почитуван .. ,**

Доколку имате било каква дополнителна забелешка би ни



ملحق رقم ( 3 )

الاستبانة باللغة الألبانية

## **Pyetësor mbi "Bankat Islame" në Maqedoni**

Lënda e hulumtimit: "Themelimi i Bankave Islame në Maqedoni - mundësit dhe sfidat"

Të nderuar,

Në këtë pyetësor do të keni mundësi të përgjigjeni rreth temë së lartëpërmendur, respektivisht për mundësin e themelimit të bankës islame në Maqedoni dhe sfidat me të cilat mundë të ballafaqohet ajo. Ky pyetësor është përgaditur ashtu që të na ofrojë njohuri mbi mendimet, idetë dhe informacionet që ka populli mbi këtë çështje.

Ndaj, ju lutemi që këtij pyetësori ti përgjigjeni me vëmendje dhe sinqeritet, sepse rezultatet dhe informacionet e përfituara nga ky pyetësor do të shërbejnë për analizë studimore, si dhe do të ndihmojnë në dhënijen e propozimeve dhe zgjidhjeve të cilat do të kontibudojnë në dobi të investitorëve potencial për të marrë vendime të drejta, të cilat, do të jenë në dobi të shoqërisë.

Me respekt

Hulumtuesi - Munir Al-Shater

Magjistrant në Ekonomi dhe Financa Islame

Amman, Jordan

**Të dhënat personale:**

**Gjinia:** Mashkull  Femër

**Mosha:** 17-27  28-40  mbi 40

**Profesioni:** Nëpunës financiar  Nëpunës shtetëror

Student  Tjetër

**Feja:** Islami  Krishterizmi  Të tjera

**Arsmimi:** Shkollë e lartë  Fakultet  Studime   
pasdiplomike

**Qyteti:** Shkup  Kumanovë  Tetovë

Tjetër

A	Përshtypja e përgjithëshme mbi idenë e themelimit të Bankës Islame në R. Maqedonisë	Pajtohem plotësisht	Pajtohem	Neutrale	Nuk pajtohem	Nuk pajtohem aspak
1	Ideja e themelimit të Bankës Islame në R. Maqedonisë është e mundëshme?					
2	Projekti për themelimin e Bankës Islame në Maqedoni, më së shumti, do të gjejë mbështetjen e banorëve musliman?					
3	Nëse themelohet kjo Bankë, do të jem i gatshëm për bashkpunim me të?					
4	Mendoj se do të ketë pengesa nga ana e pushtetit për themelimin e kësaj Banke për shkak të karakterit të saj fetar?					
5	Njerëzit në Maqedoni kanë nevojë për Banka Islame?					
6	Bankat Islame i preferoj më shumë se ato konvencionale?					
7	Jam i gatshëm të heq dorë nga llogaria ime në Bankën konvencionale dhe të hap llogari në Bankën Islame?					
8	Në Bankën Islame realizimi i fitimit më të lartë është më i mundëshëm se sa në Bankën konvencionale?					
9	Cilësimi i kësaj Banke si "islame" paraqet një pengesë për themelimin e saj?					
10	Bankat konvencionale nuk dëshirojnë themelimin e Bankave Islame apo sporteve të tilla?					

<b>B</b>	<b>Parashikimet mbi të ardhmen e Bankava Islame në Maqedoni</b>	<b>Pajtoh em plotësisht</b>	<b>Pajtoh em</b>	<b>Neutral</b>	<b>Nuk pajtoh em</b>	<b>Nuk pajtoh em aspak</b>
1	I denë e Bankave Islame më së shumti e mbështet pjesa perëndimore e Maqedonisë?					
2	Unë do të jem i gatshëm për marrëveshje me bankat islamike në rastin e krijimit të saj					
3	Banka Islame do të jetë e gatshme të ballafaqohet me sfidat dhe konkurrencën e bankave konvencionale, përkundër pengesave të parapara mbi aktivitetin dhe punën e saj në një ambient që nuk përputhet me idenë dhe parimet gjegjëse?					
4	Shkupi dhe Tetova, për shkakë të numrit më të madh të popullsisë së tyre, do të jenë dy qytetet më të përshtatshme për hapjen e Bankave Islame?					
5	Mund të ketë pengesa nga ana e shtetit mbi themelimin e Bankës Islame, sidomos në legjislacionin bankar?					
6	Vetë suksesi i Bankës Islame do nxisë edhe më tepër bashkëpunimin me të?					
7	Është i mundshëm përpilimi i një ligji të veçantë mbi Bankat Islame nga ana e Bankës Qendrore?					
8	Kapitali i mjaftueshëm për hapjen e Bankës Islame në Maqedoni do të sigurohet dhe do të jetë i mirëpritur?					

9	Bashkëpunimi i Bankave konvencionale me ato islame do të jetë sipas rregullit "respekt i ndërsjelltë" ?					
10	Sektori privat do të sigurojë profesionalistë të cilët do të trajnojnë dhe përgatisin studentë dhe nëpunës për bankim islam?					

<b>C</b>	<b>Mundësitë dhe rreziqet më të cilat do të përballen Bankat Islame në Maqedoni</b>	<b>Pajtoh em plotësisht</b>	<b>Pajtoh em</b>	<b>Neutral</b>	<b>Nuk pajtoh em</b>	<b>Nuk pajtoh em aspak</b>
1	Mungesa e kadrove profesionale mund ta vështirësojë suksesin e Bankave islame?					
2	Mundësitë për hapjen e instituteve dhe drejtimeve universitare në ekonomi dhe bankim islam do jenë të mëdha?					
3	Organizimi i konferencave informuese mbi Bankat islame do ta ndihmojë themelimin e saj në të ardhmen?					
4	Njohuritë e pamjaftueshme fetare mund të jenë pengesë për themelimin e Bankave islame?					
5	Orientimi shtetëror, si dhe karakteri shoqëror dhe fetar që ka ai, mund të paraqiten si pengesë ndaj Bankave islame?					
6	Ekzistimi i Bankave islame muslimanëve do tu japë mundësi më të përshtatshme për transaksione bankare?					
7	Banka islame do tu japë mundësi edhe më të mëdha muslimanëve që të posedojnë patundshmëri, kompani, si dhe biznese të tjera, të cilat janë nën kornizat e					

	transaksioneve të lejuara?					
8	Banka Islame do të jetë një mundësi për tu tërhequr nëpunësit dhe klientët e Bankës konvencionale, ashtu që të realizojnë transaksione në përputhshmëri me parimet islame (hallal)?					

<b>D</b>	<b>Hapësira e reklamave dhe mediave</b>	<b>Pajtohem plotësisht</b>	<b>Pajtohem</b>	<b>Neutrale</b>	<b>Nuk pajtohem</b>	<b>Nuk pajtohem aspak</b>
1	Mediat informative kanë mungesë njohurish dhe reklamash mbi Bankat islame?					
2	Bankat islame do të gjejnë mbështetje logjistike dhe materiale nga ana e shteteve arabe dhe islame, nëse u bëhet propagandë e mjaftueshme mediatike?					
3	Banka islame do të luajë rol të rëndësishëm në zhvillimin ekonomik të shtetit?					
4	Banka Islame do të ndikojë në uljen e papunisë?					
5	Banka islame do të mundësojë aktivizimin dhe ndikimin pozitiv të shoqërisë muslimane në zhvillimin ekonomik ?					
6	E di shumë mirë rëndësinë e kontrollit bankar dhe revizionit ligjor shariatik dhe, si pasojë, patjetërsueshmërinë e Bankës Islame për realizimin e tyre?					

7	Për mua është i qartë dallimi ndërmjet Bankës islame dhe asaj konvencionale?					
8	Banka islame ka nevojë për propagadë dhe informim të gjithanshëm mediatik gjatë hapjes së saj, ashtu që të tërheqë numër më të madh klientësh?					

**Të nderuar, nëse keni ndonjë koment shtesë apo vërejtje në lidhje me pyetësin, ju lutemi, e mirëpresim me kënaqësi në hapsirën e më poshtme ose në email adresën:  
**muneermaher@gmail.com****

## المقابلات

### مقابلة ( 1 )

نوع المقابلة ولغتها: شخصي / مقدوني اسم المقابل: أنيتا انجلوفسكا بيشكوسكا

تاريخ المقابلة: 2017/2/20م صفة المقابل معه: مسؤولة العلاقات العامة

خلاصة المقابلة والأسئلة الموجهة:

1- هل استقبل البنك الوطني المقدوني أي طلبات من مصرف إسلامي للحصول على ترخيص للعمل في البلاد؟ إذا كان الجواب نعم: ماذا كانت استجابتكم تجاه ذلك؟

- لم يتم استقبال أي طلبات رسمية لإقامة عمل مصرفي إسلامي في حدود علمي.

2- ما هو التوجه والانطباع الكلي للبنك الوطني المقدوني لفكرة " إقامة مصارف إسلامية في دولة مقدونيا " ؟

- لا يوجد توجه أو انطباع مسبق أو تصريح أو موقف رسمي نظرا لعدم طرح الموضوع للنقاش من قبل على مستوى البنك الوطني المقدوني.

3- هل البنك الوطني المقدوني على استعداد لاستقبال المستثمرين ومحاورتهم بخصوص إقامة عمل مصرفي إسلامية في مقدونيا؟

- البنك الوطني المقدوني على استعداد لاستقبال المستثمرين ومحاورتهم وذلك وفق الاجراءات الرسمية المتعارف عليها لهذه الأغراض.

4- هل البنك الوطني المقدوني على استعداد لعمل قانون خاص يراعي خصوصية عمل المصارف الإسلامية ؟

- لا يمكن تقديم إجابة بهذا الشأن والإجابة عنه ضرب من التكهن الذي ليس من الصواب أن نجيب عنه، فالخطوات يجب أن تسير في مجراها، تقديم الطلب والنقاش وعرضه على المسؤولين وبعد هذا يأتي الرد بالإيجاب أو النفي.

5- هل هناك أي مخاوف أو احترازاات تجاه كلمة "مصرف إسلامي"، وهل يمانع البنك الوطني مثل هذه التسميات وما هو موقفكم تجاه تغيير التسمية مع بقاء المضمون ؟



- الدولة لا تحمل طابع ديني، وهي دولة علمانية وفق الدستور المقدوني، ولا نفضل إعطاء البنوك صفة دينية، وليس عندي إجابة على هذا السؤال نظرا لحساسيته.

**6- هل يتوافر لدى البنك الوطني المقدوني خبرات في التمويل الإسلامي ؟ مثلا: حملة شهادة الدكتوراه والماجستير في التخصص ؟ أو شهادات مهنية في التمويل الإسلامي؟**

- لا يوجد متخصصين مستقلين في هذا المجال، ولكن بالتأكيد المتخصصين الذين لدينا عندهم اطلاع واسع على هذا القطاع وسيقوم فريق باحثين من نادي الباحثين في البنك الوطني المقدوني باصدار بحث عن المصارف الإسلامية قريبا<sup>1</sup>.

**7- برأيكم ما هي أبرز العقبات والشروط الخاصة لإقامة عمل مصرفي إسلامي في مقدونيا ؟**

- الدولة المقدونية ترحب بالاستثمارات ما دامت موافقة للشروط والقوانين، ونحن نسهل الاستثمار ولا نعيقه ما دامت الأمور تسير في مجراها السليم، ولا أرى أن هناك عقبات، أما الشروط الخاصة فهذه يحددها المسؤولين عند عرض الموضوع عليهم من جهة رسمية.

**ملحوظة:** تم إعادة صياغة الإجابات باللغة العربية وفق المعنى المستفاد من المقابلة، وليست الإجابات ترجمة حرفية لكلام المسؤول.

---

<sup>1</sup> وقد تم اعلان ذلك في جريدة الكابيتال Kapital.mk بتاريخ 2017/3/9م الساعة 15:30 حيث قام مجموعة باحثين هم د. ساشو كوزوروف، وديانا إيفيا، ود. ناتاشا ريسوفسكا بكتابة بحث مشترك وتقديمه لمجلة علمية محكمة وذلك بعنوان "المصارف الإسلامية وإمكاناتها في أوروبا" لينشر بعد تحكيمه، وادعو أنه أول بحث مقدوني بهذا الخصوص وسيتم نشره لاحقا. وطريقة البحث بالمجلة هي التاريخ والوقت.

## مقابلة ( 2 )

نوع المقابلة ولغتها: وسائل التواصل / عربي اسم المقابل: رفعت شريفي

تاريخ المقابلة: 2017/3/20 صفة المقابل معه: مسؤول مراكز إسلامية وداعية

وناشط إسلامي

خلاصة المقابلة والأسئلة الموجهة:

1- هل يعاني المسلمون في مقدونيا نتيجة عدم وجود أعمال مالية إسلامية حلال؟

- نعم بلا شك، المسلمون في مقدونيا نظرا لتمسكهم بدينهم الحنيف ونظرا للفتاوى التي كانت تحرم التعامل مع البنوك الربوية فقد تأثروا سلبيا بعدم وجود مصارف إسلامية وذلك في العديد من الجوانب، بداية فيما يتعلق بتأمين المساكن المناسبة للحياة، وذلك لأنهم كانوا يتهربون جدا للاستقراض من البنوك الربوية ولذلك عاشوا في ظروف صعبة جدا، ومساكن ضيقة جدا لا تؤهل لحياة كريمة. وتأثروا أيضا بعدم تطوير أعمالهم التجارية والصناعة حيث كثير من أصحاب الشركات والمصانع هم أناس ملتزمون دينيا ويتحاشون اللجوء إلى القروض الربوية، وهذا أثر على إمكاناتهم المادية.

2- لماذا تأخر العمل المصرفي الإسلامي في مقدونيا إلى هذا الحد؟

- يرجع السبب لعديد من الأمور، بداية هناك قوانين التي ربما لا تسمح بمزاولة أعمال مصرفية طبقا لمبادئ إسلامية والتي يمكن مستقبلا تعديلها وتغييرها إذا وجدت مبادرات جادة، وكذلك كوادر مختصة فيما يتعلق بإدارة المصارف الإسلامية حتى تكون ناجحة، أتوقع أن هذين السببين أدى إلى عدم وجود مصارف إسلامية إلى الآن في بلادنا.

3- هل تشجعون الطلبة والشباب على دراسة هذا التخصص في بلادكم؟

- بلا شك؛ نظرا لأن البنوك الإسلامية أصبحت مرغوبة وأصبحت جدواها ملحوظة في كثير من الدول، وكثير من البنوك الإسلامية بدأت تفتح فروعها في دول غربية، وهذا شجع كثير من المؤسسات أن تفكر في هذا المجال، ولكن بلا شك أن أول الخطوات التي كان يجب أن يقوموا بها هو إرسال بعثات طلابية لدراسة التخصص (المصارف الإسلامية) وهناك عدد من الطلبة يدرسون بالفعل هذا التخصص، ويمكن الاستفادة من

الطلاب الذين درسوا تخصصات مشابهة في وأتوقع أنه من السهولة تأهيل هذه الكوادر التي درست المالية ودرست المصارف لإدارة المصارف الإسلامية.

#### 4- ما هي العوامل التي يمكن أن تسهم وتنجح إنشاء أعمال مصرفية إسلامية في مقدونيا؟

- هناك العديد من العوام:

بداية تكوين وتأهيل الكوادر الذين سيكونون قادرين على إدارة مثل هذه المؤسسات المالية الإسلامية مستقبلاً، ثانياً: إقناع الرأي العام بجدوى مثل هذه المصارف وفائدتها التي يمكن أن تعود على هذا البلد، وذلك بتنظيم المؤتمرات والندوات وورشات العمل بين الاقتصاديين في بلادنا وبين خبراء في مجال الاقتصاد الإسلامي وذلك ليتم إقناع الرأي العام وحتى الغرف التجارية والشركات الكبيرة ما هي المميزات التي يمكن أن تقدمها المصارف الإسلامية للدفع قدماً المجال المالي والحياتي إذا تم إنشاءها. ولا شك أنه لا بد من النظر والتحريك لإزالة جميع العوائق التي يمكن أن تمنع مثل هذه الأعمال.

#### 5- ما هي توقعاتكم المستقبلية للعمل المصرفي الإسلامي في مقدونيا في حال تم إنشائه؟

- أتوقع أنها ستؤدي إلى عديد من الفوائد وستعكس إيجابياً على البلد، بداية على الأفراد الذين سيستفيدون من خدمات المصارف الإسلامية سواء كان ذلك بامتلاك مساكن أو بفتح مشاريع تنموية أو أعمال تؤهلهم من الحياة برفاهية. ويمكن أن يؤدي فتحها لتطوير وازدهار الاقتصاد في البلد؛ لأن هناك غرف تجارية تضم مئات من الشركات ما بين كبيرة وصغيرة ومتوسطة، والتي يديرها المسلمون الذين يتمسكون بالدين والذين يرغبون بالاستفادة من خدمات المصارف الإسلامية، وأتوقع أنها ستساهم في تطوير وازدهار الأعمال لدى الشركات التي تواجه عائقاً لتطورها نتيجة عدم رغبتها بالتعامل مع البنوك التقليدية الربوية.

وأتوقع أيضاً أنها ستغير الأفكار السلبية فيما يتعلق بالاقتصاد الإسلامي والمصارف الإسلامية وستغير الأفكار السائدة التي لم تفتتح إلى الآن بجدوى الاقتصاد الإسلامي لدى الكوادر الذين يشتغلون في هذا المجال، هذا وبارك الله فيكم وجزاكم الله كل خير.

### مقابلة ( 3 )

نوع المقابلة: مقابلة شخصية اسم المقابل: فؤاد شعبان/ مقدونيا

تاريخ ومكان المقابلة: الاردن- عمان 2017/2/10

صفة المقابل معه: متخصص في المصارف الإسلامية

خلاصة المقابلة والأسئلة الموجهة:

1- هل يوجد هناك في مقدونيا أي أعمال مالية إسلامية ؟ وما هي حاجة الناس لهذا الأمر؟

- نحن نعرف أن في مقدونيا لا توجد أعمال مالية إسلامية، فالفكرة ليست منتشرة كثيرا بين الشعب المقدوني، ولا شك أن هناك أعمال على المستوى الفردي بإجراء عقود مضاربة أو مشاركة أو غيرها من العقود المباحة شرعا، ولكن لا يوجد شيء حتى الآن على مستوى مؤسسي، أما بالنسبة للحاجة فلا شك أن هناك حاجة كبيرة للتمويل الإسلامي وذلك للتخلص من الربا كما أننا بحاجة لدعم المصارف الإسلامية في المشاريع التنموية.

2- ما هي الدوافع التي قادتك لاختيار ودراسة هذا التخصص ؟

- تشكل لدي الدافع لدراسة هذا التخصص في بداية 2007م عندما كنت أدرس تخصص الاقتصاد، حيث عرفنا أن البنوك الإسلامية لم تتأثر بهذه الأزمة المالية العالمية ونجحت في تفادي آثارها، وكان العالم ينظر لهذه المصارف نظرة جيدة عندما حصل ما حصل. وهذا كان أحد الدوافع لأدرس المصارف الإسلامية. وهناك جانب آخر وهو أن الإسلام فيه جانب اقتصادي لا بد أن أعرفه وأفقهه، ومن الدوافع الأخرى التي قادتني لدراسة التخصص هو إنشاء مصرف إسلامي في مقدونيا مستقبلا لمساعدة المسلمين ودعمهم في هذا الجانب الذي يحتاجونه.

3- كم عدد الخبراء والدارسين لهذا التخصص في مقدونيا؟

- لا يوجد متخصصين درسوا هذا التخصص دراسة مستقلة حسب علمي، يقولون أن هناك اثنين أو ثلاثة في البلاد ولكنهم حسب علمي ليسوا متخصصين أصليين في هذا الجانب وليس لديهم خبرة عملية طويلة فيه، ولكن إجمالا عدد المتخصصين قليل جدا.

#### 4- ما هي أبرز الامكانيات التي تؤهل مقدونيا لإقامة أعمال مالية إسلامية فيها ؟

- من أبرز الإمكانيات التي تؤهل مقدونيا لإقامة عمل مالي إسلامي هو الأعداد الكبيرة للمسلمين في البلاد وتركزهم في مناطق متجاورة، حيث تقدر الاحصاءات أن المسلمين تزيد نسبتهم عن 40% من السكان. كما أن البيئة الاستثمارية داعمة للاستثمار الخارجي وتعطي فرصة جيدة لإنشاء مثل هذه المصارف؛ لأن مقدونيا دولة زراعية وهي بحاجة لمصرف يشاركها هذه المشروعات كما أن من أهم الإمكانيات هو عدم وجود مصرف إسلامي فيها ولذلك سيكون المصرف الجديد أول مصرف من هذا النوع مما يعني عدم وجود منافسة له.

#### 5- بنظرك ما هي أبرز العقبات التي تواجه قيام المصارف الإسلامية؟

- لعل أبرز العقبات هي القانون والتشريعات المصرفية في مقدونيا، فلا بد أن ينشئوا تشريع خاص للبنك الإسلامي وهذا قد يكون صعب نوعا ما، كما أن من العقبات التي يمكن أن تواجه المصارف الإسلامية سوء الفهم لدى عدد من الناس تجاه العقود والخط بينها وعدم التمييز بينها وبين العقود التي تشمل على محذورات شرعية، ومن العقبات أيضا ربط المصرف الإسلامي عند بعض الناس سواء من غير المسلمين أو المسلمين مع الجانب السياسي .

#### 6- ما هي توقعاتك للعمل المصرفي الإسلامي في مقدونيا في العقد القادم؟

- انا متفائل كثيرا وأتمنى أن نسمع قريبا بوجود مصرف إسلامي في مقدونيا وستنتج نجاحا كبيرا وستكون مثالا لغير المسلمين ليروا نظام الإسلام في الجانب الاقتصادي والعدالة فيه بجهودنا إن شاء الله.

## مقابلة ( 4 )

نوع المقابلة: عبر وسائل الاتصال اسم المقابل: شكري راميفتش/ البوسنة

تاريخ المقابلة: 2017/3/26

صفة المقابل معه: استاذ جامعي وخبير في التمويل الإسلامي وعضو الهيئة الشرعية لبنك بوسنة الوطني

خلاصة المقابلة والأسئلة الموجهة:

### 1- متى وأين بدأ العمل المصرفي الإسلامي في البلقان؟

- إن البوسنة هي أول دولة في البلقان تؤسس لعمل مصرفي إسلامي وذلك عام 2001م، وهذا يعود بفضل الله لجهود الدارسين والمطالبين من المسلمين في البوسنة، فقد كنت قبل عشرين عاما المتخصص الوحيد في الاقتصاد والتمويل الإسلامي في البلقان، والآن الحمد لله بدأ الموضوع ينتشر أكثر فأكثر ويزداد الوعي شيئا فشيئا، وقد قامت جامعة سراييفو عام 2012م بفتح ماجستير للتمويل الإسلامي بالتعاون مع جامعة بولتون البريطانية<sup>1</sup>، وما هو موجود في دول أخرى في البلقان كألبانيا وسراييفو هو مجرد مايكروفايننس، ونتمنى أن نرى لهم فرجا قريبا بإقامة مصارف إسلامية في هذه الدول لابعاد المسلمين عن أثم وكبيرة الربا المنتشر في بلاد البلقان بعامه.

### 2- ما هي أهم العوامل التي ساعدت على إنشاء مصرف إسلامي في البوسنة، وما هي توقعاتكم بالنسبة للبلقان؟

- تم دعم المصرف الإسلامي في البوسنة من قبل البنك الإسلامي للتنمية IDB وهذا أحد أسباب نجاحه، كما أن البنك كان يقدم وما زال عددا من الخدمات الاجتماعية للمجتمع منها: تقديم القرض الحسن، وتقديم المنح التعليمية للطلاب، وتمويل الأمور الدينية كالحج والتعليم ومساعدة المهجرين في الرجوع إلى بلادهم إلى غير ذلك. بالإضافة إلى أن البنك الإسلامي ملتزم بتعاملاته بالحلال ويبتعد عن الشبه قدر المستطاع وهذا ما قاده إلى تحقيق أكبر نسب نمو في البوسنة مقارنة بالبنوك التقليدية.

<sup>1</sup> وقد زار الباحث هذه الجامعة وهذا القسم في نوفمبر/2015م وتحدث مع الدكتور أحمد علي رئيس القسم عن أهم القضايا التي تواجه التمويل الإسلامي في البوسنة، وقابل بعض الطلبة، واطلع من خلال مقابلاته على مجريات العملية التعليمية في هذا المجال.

### 3- لماذا يحقق العمل المصرفي الإسلامي نجاحا في البوسنة؟

- في الحقيقة يعود هذا الأمر لأن الإدارة في المصرف الإسلامي تقدم أعمالا بطريقة احترافية وخدماتهم توازي إن لم تفق كثير من البنوك التقليدية، وهذه من أهم النقاط التي يجب أن يركز عليها المستثمرين، أن تكون الإدارة واعية وحكيمة وتستقطب الجمهور بخدمات ممتازة، فمجرد أن المصرف هو مصرف إسلامي لن يؤهل لنجاحه إن لم تكن الخدمات بالشكل المطلوب. كما أن بث الوعي عن طريق جامعة سارييفو وتزويد المجتمع بمتخصصين في هذا المجال ييسر عملية انتشاره وتقبله في المجتمع، خاصة وأن الشعب البوسني شغوف للإسلام ومحب له ويريد الاستقلال بالمعاملات المالية بطريقة إسلامية بعيدة عن الربا والمحرمات.

#### المقابلة ( 5 )

- نوع المقابلة: شخصي / انجليزي اسم المقابل: ألكسندر رادوميروفيتش
- تاريخ المقابلة: 2017/2/25
- صفة المقابل معه: مسؤول خدمة قطاع العملاء للشركات في بنك سبارسكا
- خلاصة المقابلة والأسئلة الموجهة:

#### 1- ماذا تعتقد بخصوص إمكانية إنشاء مصارف إسلامية أو تشاركية في مقدونيا؟

- أظن أنه من الأسهل أن يفتح مصرف إسلامي في مقدونيا عن طريق شراء بنك قائم وعامل في مقدونيا، لأن هناك إجراءات قد تأخذ وقتا- في حال أرادوا فتح مصرف من البداية، وأنا ليس عندي شك أن المصرف الإسلامي له إمكانية في السوق المقدوني بالرغم من وجود عدد من البنوك التجارية في مقدونيا لأنه نوع جديد من التمويلات.

#### 2- ما هي التحديات التي يمكن أن تواجه هذا النوع من المصارف لبدء العمل؟

- أظن أن أبرز تحدي للمصارف الإسلامية يكمن في توعية أكبر للشعب تجاه مفهوم المصارف الإسلامية حيث لا يوجد معلومات كثيرة عند الشعب حول هذا النوع من المصارف، فلا بد من توفير تعليم في هذا الجانب.

**3- هل أنت على استعداد لدراسة مبادئ الاقتصاد والتمويل الإسلامي في حال تم إنشاء**

**مصرف من هذا النوع في البلاد؟ وهل أنت على استعداد للعمل في مثل هذا البنك؟**

- أنا عندي خمسة سنوات خبرة في البنك النمساوي هنا في مقدونيا وكنت على تعامل صارم مع القوانين والاجراءات في هذا البنك، وأنا أرغب أن أرى هذا النموذج من البنوك في مقدونيا وأن أفهم وأرى كيف يعمل على أرض الواقع، وأن أرى فائدته علي كخبير في القطاع المالي.

**4- هل تعتقد أن البنك الإسلامي يمكن أن يسهم في التنمية الاقتصادية؟**

- نعم يجب أن يكون هناك تنمية اقتصادية جراء فتح هذا النوع من المصارف، فإقامتها مما يدعم النمو الاقتصادي في البلاد، ومما سيزيد معدلات التوظيف في مقدونيا. وأنا أعتقد أن هناك فوائد لدخول البنوك الإسلامية السوق المقدونية ولا يوجد هناك مساوئ لذلك.



## قائمة المراجع:

### أولاً: المراجع العربية:

- 1- الدوري، قحطان، الاحتكار وآثاره في الفقه الإسلامي، كتاب ناشرون، الاردن، عمان، 2011م
- 2- قحف، منذ، أساسيات التمويل الإسلامي، الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية، كوالالمبور، ماليزيا، 2011
- 3- شيبتيتم كريديه وآخرون، الإسلام والمسلمون في مقدونيا الماضي والحاضر، دار الرشاد، بيروت، 2006م
- 4- خوند، مسعود، الموسوعة التاريخية الجغرافية، جونية: دار رواد النهضة، 1994م
- 5- البخاري، محمد بن اسماعيل، صحيح البخاري، طبعة دار الرسالة ناشرون، 2009م
- 6- النيسابوري، مسلم بن الحجاج، صحيح الإمام مسلم، طبعة دار الرسالة ناشرون، 2009م
- 7- الخرائطي، محمد بن جعفر، مكارم الأخلاق ومساوئ الأخلاق، الموسوعة الشاملة
- 8- الترمذي، محمد بن عيسى، سنن الترمذي، طبعة دار الرسالة ناشرون، 2011م
- 9- الزرقا، مصطفى أحمد، "عقد الاستصناع ومدى أهميته من الاستثمارات الإسلامية المعاصرة"، ط1، دارس النفائس
- 10- العلي، صالح حميد، المؤسسات المالية الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية، والاجتماعية، سوريا، دمشق، من إصدار مركز دراسات الاقتصاد الإسلامي، 2008م
- 11- بن عاشور، الطاهر، مقاصد الشريعة الإسلامية، نشر دار النفائس، 2001م
- 12- السبهاني، عبد الجبار، الوجيز في التمويل والاستثمار، مطبعة حلاوة، الاردن، اربد، الطبعة الأولى، 2011م
- 13- الهرش، نافذ، الصكوك الإسلامية حقائق وأرقام، صادر عن المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، 2010م
- 14- سعود، محمد ربيعة، تحول المصرف الربوي إلى مصرف إسلامي ومقتضياته، ط1، منشورات مركز المخطوطات والتراث
- 15- المرطان، سعيد بن يعد، تقويم المؤسسات التطبيقية للاقتصاد الإسلامي: النوافذ الإسلامية للمصارف التقليدية، 2007م

## الرسائل والأبحاث العلمية:

- 1- أبو بكر، محمد علي، العمل المصرفي في نيجيريا الإمكانات والتحديات، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، اربد، الأردن، 2008م
- 2- خيط، وهبة محمد، المصرف الإسلامي في الأراضي المحتلة عام 1948م، الإمكانات والتحديات، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، اربد، الأردن 2008م
- 3- زعبوت، محمد بن علي، تطبيق المصرفية الإسلامية في سلطنة عمان: المعوقات والحلول، رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك، 2011م
- 4- ارزقات، سعدي محمود، المصارف الإسلامية في فلسطين: مشكلات وتحديات وحلول، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، اربد، الأردن، 2008م
- 5- رمضان، ناصر مهدي، جذور الثقافة الإسلامية في جمهورية مقدونيا، رسالة ماجستير (اليرموك)، اربد، الأردن، 2010م
- 6- الشكري، علي محمد، مدى إمكانية تطبيق نظام مصرفي في ليبيا، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، اربد، الأردن
- 7- المشهراوي، أحمد حسين، تقييم دور المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية في فلسطين، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة، 2003م
- 8- زعبوت، محمد علي، تطبيق المصرفية الإسلامية في سلطنة عمان: المعوقات والحلول، رسالة ماجستير (اليرموك)، قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية، 2011م
- 9- أبو غدة، ما للمصارف الإسلامية وما عليها، بحث منشور في كتاب بحوث في المعاملات والأساليب المصرفية الإسلامية، طباعة مجموعة البركة المصرفية، البحرين، المنامة، الطبعة الأولى، 1430 هـ 2009 م
- 10- أبو رحمة، سيرين سميح، "السيولة المصرفية وأثرها في العائد والمخاطرة"، رسالة ماجستير صادرة عن الجامعة الإسلامية في غزة، 2009م
- 11- حطاب، كما توفيق، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية، بحث مقدم لمؤتمر بعنوان ( دور المؤسسات المصرفية الإسلامية في الاستثمار والتنمية )، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية في الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، 2002م
- 12- محمود، فاضل مرشد، المعالجة الضريبية لمعاملات المصارف الإسلامية، رسالة ماجستير، فلسطين، جامعة النجاح، 2005م

- 13- مرزقة، عيسى، البنوك الإسلامية وعلاقتها بالسوق المالي الإسلامي: دراسة حال مصرف أبو ظبي، نشر معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير بفيفري، 2011م
- 14- مصطفى، مصطفى ابراهيم، تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية، رسالة ماجستير مقدمة للجامعة الأمريكية المفتوحة في مصر – القاهرة، 2006م
- 15- آل شريدة، عبيد، معوقات المصارف الإسلامية في المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، 2013م
- 16- بلعباس، عبد الرزاق، التمويل الإسلامي في فرنسا، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي في جامعة الملك عبد العزيز في جدة، 2008م
- 17- سمحان، حسين، رقابة البنك المركزي على سيولة المصارف الإسلامية وأثره على توظيف الأموال: دراسة تحليلية لتعليمات البنك المركزي الأردني، الأردن، جامعة الزرقاء، 2011م
- 18- الوادي، محمود حسين، الآثار الرقابية والاقتصادية لرقابة البنك المركزي على الودائع والائتمان في البنوك الإسلامية، الأردن، جامعة الزرقاء، 2009م
- 19- خطاب، كمال، نحو سوق مالية إسلامية، بحث تمهيدي، جامعة اليرموك

## ثانيا: المراجع الأجنبية:

### Reports:

- 1- Islamic financial service industry stability report 2016, IFSB
- 2- Competitiveness strategy and action plan of the republic of Macedonia 2016-2020, no publishing information.
- 3- Electronically published, National economic reform program for republic of Macedonia, 2015
- 4- World Islamic banking competitiveness report 2016, pg.10, EY
- 5- Islamic finance in Europe, 2014, Deloitte.

6- Sukuk report 5<sup>th</sup> edition, 2016, by international Islamic Financial market institution, page 26

### **English Researches:**

1-Sherief and Amer, knowledge and awareness of Islamic banking in Macedonia: an empirical evidence, journal of global economics and entrepreneurship, 2016

2- Biliana and Bojnec, Development in agricultural and rural capital market of the FRYM, No.9, October 2011

3- Boshkoska, Meri, The profitability of banking sector in Republic of Macedonia, published by Canadian Center of Science and Education, International Journal of Economics and Finance, Vol.5 No.3, 2013, , September 2013, Munich archive

4- Govacev, Goran, Financing agribusiness by state development banks – in the case of Macedonia, Journal of Economics and Development.

5- Varcic, Alikda, Turkey's Role in the western Balkan, published by German institute for international and security affairs, page 24, on 11 Dec 2016, Berlin

### **ثالثا: المواقع الالكترونية:**

1- موقع البنك الوطني المقدوني: <http://www.nbrm.mk>

2- موقع وزارة الاحصاء المقدونية: <http://www.stat.gov.mk>

3- موقع خبراء التمويل الإسلامي: <https://ifinanceexpert.wordpress.com>

4- موقع معلومات اقتصادية اوربية: <https://ieconomics.com>

- 5- موقع هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية: <http://aaoifi.com>
- 6- موقع مجلس خدمات البنوك الإسلامية: [www.ifsb.org](http://www.ifsb.org)
- 7- موقع البنك المركزي الاردني: [www.cbj.gov.jo](http://www.cbj.gov.jo)
- 8- موقع يقدم معلومات تمويل عن مقدونيا: <https://thefinancialbrand.com>
- 9- موقع المجمع الفقهي الإسلامي الدولي: [www.iifa-aifi.org](http://www.iifa-aifi.org)
- 10- موقع يقدم احصاءات عن أعداد المسلمين في أوروبا:  
<http://www.muslimpopulation.com/Europe>
- 11- موقع المجتمع اليهودي في مقدونيا: [www.jewishcommunitybitola.mk](http://www.jewishcommunitybitola.mk)
- 12- موقع يتحدث عن القطاع البنكي في أوروبا: <https://thebanks.eu>
- 13- موقع هيئة تشجيع الاستثمار المقدونية: <http://www.investinmacedonia.com>
- 14- موقع مجموعة البركة: [www.albaraka.com](http://www.albaraka.com)
- 15- موقع ويكيبيديا: <https://en.wikipedia.org>
- 16- موقع موسوعة الانسايكلوبيديا: <http://www.encyclopedia.com>

#### الصحف الإلكترونية:

- 17- موقع جريدة الجارديان البريطانية: <https://www.theguardian.com>
- 18- موقع الجزيرة: <http://america.aljazeera.com>
- 19- جريد شيب ميديا: [www.shipmedia.com](http://www.shipmedia.com)
- 20- جريدة المسبار: <http://www.almesbar.net>
- 21- موقع جريدة الجاسر الكويتية: [www.algesr.nl](http://www.algesr.nl)
- 22- جريد الحرية: <http://www.hurriyetdailynews.com>

23- موقع جريدة السبيل: <http://assabeel.net/>

24- جريدة لايمب : [lajmpress.com](http://lajmpress.com)

25- جريد كابيتال: [www.kapital.mk](http://www.kapital.mk)